



منظمة رصد للحقوق والحريات
Raed organization for freedom and rights



منظمة العدالة والإصناف للتنمية
وحقوق الإنسان
Justice and Equity Organization
for Development and Human Rights

www.samrl.org

info@samrl.org

أكتوبر ٢٠٢٦

لم يعد هناك مكان آمن

تقرير يوثق مقتل المدنيين وتهجيرهم ونهب ممتلكاتهم خلال تصعيد
جماعة الحوثي القتال في محافظة تعز وساحلها

سام للحقوق الحريات

من نحن؟

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.



SAM
Rights & Liberties

«لم يعد هناك مكان آمن»

تقرير حقوقي صادر عن منظمة سام للحقوق والحريات بالشراكة مع منظمة رصد للحقوق والحريات ومنظمة العدالة والإنصاف للتنمية وحقوق الإنسان، يوثق مقتل المدنيين وتهجيرهم ونهب ممتلكاتهم خلال تصعيد جماعة الحوثي للقتال في محافظة تعز وساحلها



www.samr.org
info@samr.org
أكتوبر ٢٠١٦

لم يعد هناك مكان آمن

تقرير يوثق مقتل المدنيين وتهجيرهم ونهب ممتلكاتهم خلال تصعيد جماعة الحوثي للقتال في محافظة تعز وساحلها

الفهرس

رقم الصفحة	البند / العنوان
5	الملخص التنفيذي
8	القسم الأول: التقرير الحقوقي
9	الفصل الأول: مدخل التقرير
9	المقدمة
11	أهداف التقرير
12	النطاق الزمني والجغرافي
13	الإطار القانوني الناظم
14	المنهجية
16	الفصل الثاني: السياق العام وحصيلة الرصد
17	السياق العام وتسلسل التصعيد
20	حصيلة الرصد والبلاغات
24	الفصل الثالث: أنماط الانتهاكات الموثقة
25	الهجمات على الأعيان المدنية
29	قتل المدنيين وإصابتهم
34	نهب الممتلكات والاستيلاء عليها
37	الاعتقال والقيود على المدنيين والعمل الإنساني
39	انتهاك حرمة الموتى والقبور
40	تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية
44	قتل الأطفال وإصابتهم
48	النزوح والتداعيات الإنسانية
58	الفصل الرابع: التحليل القانوني وتقييم الأدلة وتحديد المسؤوليات
62	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
63	النتائج والاستنتاجات
65	التوصيات
67	القسم الثاني: القصص الإنسانية وشهادات الضحايا
68	الفصل الأول: قصص النزوح
82	الفصل الثاني: قصص القتل والإصابة
91	الفصل الثالث: قصص تجنيد الأطفال

الملخص التنفيذي

يوثق هذا التقرير التداعيات الحقوقية والإنسانية للتصعيد العسكري الذي شهده اليمن خلال الفترة الممتدة من 3 يوليو/تموز حتى 22 سبتمبر/أيلول 2026، مع تركيز خاص على موجة القتال التي اندلعت منذ مطلع سبتمبر في غرب محافظة تعز والساحل الغربي والمناطق المتصلة بمضيق باب المندب. ويتناول التقرير أثر العمليات العسكرية وتغيّر السيطرة الميدانية على السكان المدنيين، بما شمل القتل والإصابة، والنزوح، والاعتداء على الأعيان المدنية والمرافق الطبية والإنسانية، ونهب الممتلكات، والاعتقال والقيود على الحركة، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية، وانتهاك حرمة الموتى والقبور. ولا يقدم التقرير سردًا للعمليات العسكرية لذاتها، وإنما يتناولها بالقدر الذي ترتبت عليها آثار مباشرة في حياة المدنيين وحقوقهم أو كشفت عن أنماط تستوجب التحقيق والمساءلة.

اعتمدت منظمة سام للحقوق والحريات في إعداد التقرير على مزيج من التوثيق الميداني والشهادات المباشرة للضحايا والناجين وأسرههم والشهود، إلى جانب البيانات الرسمية والأمنية، والتقارير الصحفية، والصور والتسجيلات والمواد المفتوحة المصدر. وميّزت المنظمة منهجيًا بين ثبوت وقوع الضرر وبين ثبوت الجهة المسؤولة عنه، وبين المعلومات التي أمكن التحقق منها مباشرة والادعاءات التي ما تزال تتطلب أدلة إضافية، واعتمدت معيار «الأسباب المعقولة للاعتقاد» دون اعتباره بديلًا عن التحقيق القضائي أو معيار الإثبات الجنائي اللازم لتحديد المسؤولية الفردية.

أظهرت قاعدة الرصد الأولية للتقرير 85 سجلًا، بينها 70 سجلًا في القائمة الرئيسية و15 سجلًا إضافيًا وردت من راصدي المنظمة في الحديدة، مع التأكيد أن هذه السجلات لا تمثل 85 حادثة مستقلة بسبب التداخل والتكرار بين بعض الوقائع والضحايا والمنشآت. وبعد مراجعة الأسماء واستبعاد التكرار الظاهر، تشير الحصيلة الأساسية إلى مقتل ما لا يقل عن 16 مدنيًا وإصابة نحو 18 آخرين في الحالات التي أمكن تحديد أصحابها بأسماء مميزة، مع ورود ضحايا إضافيين في تفاصيل بعض الحوادث. وتضمنت النسخة المحدثة إفادات مباشرة إضافية عن مفقودين ومصابين بين أسر نازحة، ولم تُدمج حسابيًا في هذه الحصيلة قبل استكمال المضاهاة النهائية منغًا للازدواج.

تشير الوقائع التي جمعها التقرير إلى تعرض المدنيين للخطر داخل المنازل والقرى وعلى طرق النزوح وفي تجمعات النازحين، وبالقرب من المدارس والجامعات والمستشفيات والأسواق والمرافق القضائية ودور العبادة. كما تضمنت الإفادات المضافة واقعة في مثلث العمرى على الطريق بين باب المنذب وذباب ليل 9 سبتمبر/أيلول، قالت مصادر سام إن قصفًا طال نازحين وأعقبه قصف ثانٍ أثناء محاولة الإنقاذ وانفجار صهريج وقود، مع إصابات ومفقودين داخل أكثر من أسرة. وتظل هوية الجهة المسؤولة، ونوع المقذوفات، والحصيلة النهائية، بحاجة إلى استكمال التحقق الفني والميداني.

ويبرز نهب الممتلكات والاستيلاء عليها بوصفه أحد الأنماط المهمة التي رافقت تغيّر السيطرة في مناطق الساحل الغربي. فقد تلقت سام شهادات وبلاغات عن اقتحام منازل خاصة ونهب محتوياتها، والاستيلاء على أثاث ووثائق ومعدات وأصول من مرافق قضائية وطبية وإنسانية. وتدعم إفادة عمر دويلة، إلى جانب إفادة سلمى محمد عبدالله عفيصة وشهادات أخرى من المخا وحيس والخوخة، الحاجة إلى مسح مستقل ومنهجي للممتلكات المنهوبة وتحديد أصحابها ومصيرها، مع عدم اعتماد التقديرات الواسعة قبل التحقق منها حالةً بحالة.

كما يؤثّق التقرير نمطًا مقلّمًا يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية، استنادًا إلى إفادات مباشرة لأطفال تحدثوا عن مسارات بدأت في بعض الحالات بالدورات الدينية أو الثقافية والتعبئة الفكرية أو بالحوافز المالية والضغط الأسري، ثم انتقلت إلى التدريب على السلاح والنقل إلى معسكرات ومواقع عسكرية وجبهات قتال. وتكشف هذه الشهادات عن تعدد أدوات الاستقطاب وعدم اقتصرها على الإكراه المادي المباشر.

وشكّل النزوح أحد أبرز الآثار الإنسانية للتصعيد. فقد ارتفعت أرقام النزوح بصورة متسارعة خلال سبتمبر، ووصل عدد النازحين المسجلين لدى المنظمة الدولية للهجرة بحلول 21 سبتمبر إلى

129,438 شخصًا يمثلون 21,573 أسرة، فيما أظهرت بيانات الوحدة التنفيذية أرقامًا أعلى نتيجة اختلاف نطاقات الرصد والتسجيل والمنهجية. كما عبر أكثر من 3,100 شخص من اليمن إلى جيبوتي، في وقت تعرضت فيه مواقع الاستقبال لضغط متزايد على المأوى والمياه والغذاء والرعاية الصحية والتعليم والحماية. وتكشف الشهادات الفردية، ومنها شهادة سلمى التي غادرت المخا مع أطفالها الثلاثة على شاحنة لنقل المواشي، كيف ينتقل المدنيون من خطر القتال إلى أشكال أخرى من الحرمان وفقدان الخصوصية والممتلكات وسبل العيش. ويخلص التقرير إلى أن المعلومات التي جمعتها سام حتى 22 سبتمبر تكشف أنماطًا متكررة من الضرر والانتهاكات المحتملة، تشمل قتل المدنيين وإصابتهم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاعتقال والاحتجاز والقيود على الحركة، والاعتداء على الأعيان المدنية والمرافق الطبية، واقتحام المنازل والمرافق العامة والإنسانية ونهب الممتلكات، وانتهاك حرمة الموتى. وتتوفر بشأن عدد من هذه الوقائع أسباب معقولة تستدعي تحقيقات مستقلة وفعالة، مع بقاء الإسناد القانوني والجنائي النهائي مرهونًا بالأدلة الخاصة بكل حادثة. ويوصي التقرير بوقف الهجمات غير المشروعة على المدنيين والأعيان المدنية، ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، والإفراج عن المحتجزين تعسفًا والكشف عن مصير المفقودين والمخفيين، ووقف اقتحام ونهب المنازل والمرافق وإعادة الممتلكات والوثائق والمساعدات المستولى عليها. كما يدعو إلى حماية طرق النزوح والممتلكات المتروكة، وتوسيع الاستجابة الإنسانية، وتمكين التحقيقات المستقلة من الوصول إلى المواقع والضحايا والشهود وحفظ الأدلة الطبية والبصرية والمادية بما يسمح بتحديد المسؤوليات الفردية وسلسلة القيادة عند توافر الأدلة اللازمة.



القسم الأول التقرير الحقوقي



الفصل الأول مدخل التقرير

المقدمة

- يوثق هذا التقرير التداعيات الحقوقية والإنسانية للتصعيد العسكري الذي شهده اليمن خلال الفترة الممتدة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول 2026، وما رافقه من تغيرات ميدانية واسعة في محافظة تعز والساحل الغربي والمناطق المتصلة بمضيق باب المندب. وقد دفع التصعيد عشرات الآلاف من المدنيين إلى مغادرة منازلهم، وعرض السكان لمخاطر متزايدة على الحياة والسلامة الجسدية والمسكن والملكية وحرية التنقل.
- مع اتساع المواجهات وتغير السيطرة على مناطق في غرب تعز والساحل الغربي، وردت بلاغات عن قتل مدنيين وإصابتهم، وتجنيد أطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية، وقصف منشآت تعليمية وأحياء سكنية، واعتقال صحفيين ومدنيين، ونهب ممتلكات والاستيلاء على منازل، وانتهاك حرمة الموتى والقبور. وتستدعي هذه الادعاءات تحقيقًا مستقلًا، وإجراءات عاجلة لحماية السكان وحفظ الأدلة وضمان وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف.
- تكتسب عملية التوثيق أهميتها من سرعة تدهور الوضع الإنساني، ومن خطر ضياع الأدلة مع استمرار النزوح وتغير السيطرة الميدانية واحتمال العبث بمواقع الحوادث والسجلات والوثائق. ويأتي التقرير استجابة لواجب حماية المدنيين، وليس تعليقًا على نتائج العمليات العسكرية في ذاتها؛ إذ يتناول التطورات الميدانية بالقدر الذي مست فيه حياة السكان وحقوقهم، أو كشفت عن أنماط من السلوك تستوجب التحقيق والمساءلة.
- يتناول التقرير التصعيد الذي بدأت مراحله مع أزمة الطائرة التابعة لشركة "ماهان إير" الإيرانية في يوليو/تموز 2026، وما أعقبها من إعلان جماعة أنصار الله "الحوثيين" انتهاء مرحلة خفض التصعيد، [وفرض قيود](#) على السفن المرتبطة بالمملكة العربية السعودية تحت شعار "الحصار مقابل الحصار" امتدت العمليات إلى غرب تعز والمخا والخوخة وحيس والمناطق المحيطة باب المندب، وأدت إلى تغيرات واسعة في السيطرة ونزوح جماعي للسكان.

- بلغ النزوح مستوى فرض احتياجات إنسانية عاجلة، فبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، وفق [تغطية نُشرت في 15 سبتمبر/أيلول 2026](#)، نزح نحو **125 ألف شخص**، يمثلون ما لا يقل عن **18 ألف أسرة**، منذ بداية سبتمبر/أيلول. ويُورد هذا الرقم بوصفه تقديرًا أمميًا لحجم الحركة السكانية، لا حصيلة مستقلة أعدتها سام، كما أنه لا يقتصر على النازحين من مدينة المخا. وأفاد المصدر نفسه بأن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحقق من سقوط **40 ضحية مدنية**، بينهم **8 قتلى و32 جريحًا**، بين **1 و14 سبتمبر/أيلول**، وأن النساء والأطفال شكلوا نصف القتلى وأكثر من نصف الجرحى.

ثم أظهرت التحديثات اللاحقة تسارع الحركة؛ إذ سجلت [المنظمة الدولية للهجرة](#) في 21 سبتمبر/أيلول 2026 نحو 129,438 نازحًا، يمثلون 21,573 أسرة، في سبع محافظات، بينما أظهرت بيانات ميدانية أحدث للوحدة التنفيذية، نقلتها [الجزيرة](#)، رقمًا أعلى بلغ 158,109 أشخاص حتى 19 سبتمبر، نتيجة اختلاف نطاق التسجيل والمنهجية. وتُورد هذه الأرقام بوصفها تحديثات صادرة عن جهاتها وليست حصيلة مستقلة أعدتها سام.

- يركز التقرير على فحص الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي، بالنظر إلى تركيز البلاغات والشهادات المتعلقة بسلوك الجماعة أثناء العمليات العسكرية وبعد انتقال السيطرة إلى مناطق جديدة. ولا يعفي هذا التركيز الحكومة اليمنية من التزاماته، كما لا يعني أن كل ضرر وقع خلال الفترة المشمولة يُنسب تلقائيًا إلى الجماعة. ويتناول التقرير كذلك، في حدود المعلومات المتاحة، الهجمات المنسوبة إلى الحوثيين داخل المملكة العربية السعودية، بقدر صلتها بالتصعيد والأضرار المدنية الناجمة عنها.

التداعيات الإنسانية للتصعيد العسكري في اليمن

يوليو - سبتمبر 2026



النزوح

125,000
شخصاً نازحاً

18,000
أسرة

OCHA
15 سبتمبر 2026

129,438
شخصاً نازحاً

21,573
أسرة

IOM
21 سبتمبر 2026

158,109
شخصاً نازحاً

الوحدة التنفيذية
لإدارة مخيمات النازحين
حتى 19 سبتمبر 2026



الضحايا المدنيون

40

مدنياً بين قتيل وجريح
1 - 14 سبتمبر 2026



النساء والأطفال

نصف القتلى وأكثر من نصف الجرحى



الانتهاكات المبلغ عنها



قتل وإصابة
مدنيين



تجنيد
أطفال



قصف منشآت
تعليمية



استهداف
أحياء سكنية



اعتقال
صحفيين ومدنيين



نهب
ممتلكات



الاستيلاء على
منازل



انتهاك حرمة
القبور والموتى



المناطق المتأثرة

غرب تعز والساحل الغربي والمناطق المحيطة بباب المنذب



رسائل أساسية



حماية
المدنيين



حفظ
الأدلة



المساءلة
والإنصاف

أهداف التقرير

- يهدف التقرير إلى بيان أثر التصعيد في المدنيين الذين تحملوا كلفته المباشرة، وتوثيق أنماط الانتهاكات، وتوفير أساس مهني للتحقيق والمساءلة والاستجابة الإنسانية وجبر الضرر، ويسعى على وجه الخصوص إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- (1) ما أنماط الانتهاكات التي أمكن توثيقها خلال الفترة المشمولة؟
- (2) إلى أي مدى احترمت أطراف النزاع التزاماتها بحماية المدنيين عند تنفيذ الهجمات، وأثناء الانسحاب أو انتقال السيطرة إلى مناطق جديدة؟
- (3) ما أثر العمليات العسكرية في الحياة والسلامة الجسدية، والنزوح، والمسكن والملكية، والتعليم والصحة، وحرية الصحافة، وحماية الأطفال؟
- (4) ما الوسائل المستخدمة في استقطاب الأطفال وتجنيدهم وتدريبهم واستخدامهم في الأعمال العدائية؟
- (5) ما العوائق التي تحول دون العودة الطوعية والأمنة والكرامة، واستعادة الممتلكات والحصول على جبر الضرر؟
- (6) ما التدابير العاجلة المطلوبة لوقف الانتهاكات، وكشف مصير المحتجزين والمفقودين، وحماية الأطفال، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية؟

النطاق الزمني والجغرافي

- يغطي التقرير زمنيًا سلسلة التصعيد المتصلة التي بدأت مع أزمة طائرة «ماهان إير» في 3 يوليو/تموز 2026 وامتدت حتى 22 سبتمبر/أيلول 2026، مع تركيز خاص على العمليات التي اندلعت منذ مطلع سبتمبر/أيلول في غرب تعز والساحل الغربي، وما أعقبها من تغير السيطرة على المخا والخوخة وحيس والمواقع المتصلة بمضيق باب المندب.
- يشمل النطاق الجغرافي محافظة تعز، بما فيها مدينة تعز والمخا والوازعية وموزع ومقبنة وجبل حبشي والمعافر والشمائتين والمناطق المتصلة بها؛ ومديرتي حيس والخوخة في محافظة الحديدة؛ ومحور ذوباب ورأس العارة وباب المندب في لحج؛ ومأرب وعمران وصنعاء في حدود الوقائع المرتبطة مباشرة بالتصعيد؛ ومناطق وصول النازحين في تعز ولحج وعدن وأبين وحضرموت والمهرة وشبوة، إضافة إلى حركة العبور إلى جيبوتي. كما يشمل، في حدود الوقائع المرتبطة بسياق التصعيد، المناطق التي تعرضت لهجمات منسوبة إلى جماعة الحوثي في جنوب المملكة العربية السعودية.
- لا يدعي التقرير الإحاطة بجميع الانتهاكات التي وقعت داخل هذا النطاق أو خارجه، ولا تمثل الحالات الواردة حصراً كاملاً لجميع الضحايا. وإنما يعرض الوقائع التي تمكنت سام من جمع معلومات بشأنها خلال الفترة المحددة، على أن تُشرح مصادر المعلومات وإجراءات التحقق وحدود التوثيق في قسم المنهجية.

الإطار القانوني الناظم

- تُصنّف المواجهات بين الحكومة اليمنية ، وجماعة الحوثي من جهة أخرى، في الحد الأدنى بوصفها نزاعًا مسلحًا غير دولي. ولذلك تنطبق عليها المادة **3 المشتركة** بين اتفاقيات جنيف الأربع، و**البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977**، إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي الملزمة لجميع أطراف النزاع.
- تُلزم هذه القواعد الأطراف بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وتحظر توجيه الهجمات إلى المدنيين أو الأعيان المدنية، كما تحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة. وتوجب اتخاذ الاحتياطات الممكنة في التخطيط للهجمات وتنفيذها لتجنب الأضرار المدنية أو تقليلها. انظر: القواعد **1 و 7 و 11 و 14 و 15** من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي.
- تحظر القواعد المنطبقة التهجير القسري إلا عندما يقتضيه أمن المدنيين أو أسباب عسكرية قهرية، وتحظر النهب والاعتداء على الكرامة والتعذيب والمعاملة القاسية. كما توجب معاملة المحتجزين بإنسانية، وجمع الجرحى والمرضى وحمايتهم وتوفير الرعاية لهم، واحترام أفراد الخدمات الطبية ومرافقها ووسائل نقلها. ويتمتع الأطفال بحماية خاصة، ويحظر تجنيدهم أو استخدامهم في الأعمال العدائية وفق الحدود المقررة في البروتوكول الإضافي الثاني و**البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل**.
- يستمر تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتوازي مع القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، و**العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، و**اتفاقية حقوق الطفل**. وتوفر **المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي** إطارًا لتفسير حقوق النازحين ومسؤوليات السلطات تجاههم. وتبقى هذه الالتزامات قائمة بصرف النظر عن المبررات السياسية والعسكرية للعمليات، أو الانتهاكات التي يرتكبها الطرف الآخر.

المنهجية

- يعتمد هذا التقرير على توثيق ميداني أجرته المنظمات الحقوقية لأكثر من 20 حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجمع راصدو المنظمة المعلومات مباشرة من الضحايا والناجين وأسر الضحايا والشهود، كلما سمحت الظروف الأمنية بذلك، بهدف تقديم رواية دقيقة ومتوازنة للوقائع وآثارها على المدنيين.
- عمل راصدو المنظمات في مناطق شهدت مواجهات وتغيّراً في السيطرة العسكرية، رغم المخاطر الأمنية وصعوبات الوصول والاتصال. وشملت عملية التوثيق إجراء مقابلات مباشرة، وتحديد زمان الواقعة ومكانها، والتحقق من هوية المتضررين وصفاتهم، وطبيعة الضرر، والجهة المنسوب إليها الفعل. كما جُمعت، حيثما أمكن، صور ووثائق ومعلومات طبية ومواد بصرية ذات صلة.
- تواصلت المنظمات مع الجهات العسكرية والميدانية المعنية للحصول على معلوماتها وإتاحة الفرصة لها لتقديم روايتها والرد على الادعاءات المنسوبة إليها. وأدرجت الردود التي تلقتها المنظمة، أو أشير إلى مضمونها، متى أمكن التحقق منها. ولا يُعد عدم الرد، في حد ذاته، دليلاً على صحة الادعاء أو ثبوت المسؤولية.
- واستُكمل التوثيق المباشر بمراجعة البيانات الرسمية، والمصادر الصحفية، ومنشورات الصحفيين والجهات المحلية، وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإنسانية، والصور والتسجيلات المتاحة. واستُخدمت هذه المواد لمضاهاة الشهادات وتحديد تسلسل الأحداث، مع تجنّب اعتبار تكرار الخبر في أكثر من وسيلة تأكيداً مستقلاً عندما يكون مصدره الأصلي واحداً.

- ميّزت المنظمات بين ما عاينه الشاهد مباشرة وما نقله عن آخرين، وبين ثبوت وقوع الضرر وثبوت الجهة المسؤولة عنه. وعندما تعذّر التحقق من عنصر جوهري، أو تعارضت الروايات، بيّن التقرير حدود المعلومات المتاحة، واستخدم تعبيرات من قبيل "وردت ادعاءات" أو "لم تتمكن المنظمة من التحقق بصورة مستقلة"، بدلاً من تقديم نتائج قاطعة.
- روعيت في المقابلات سلامة الضحايا والشهود والمصادر، وسرية معلوماتهم، والموافقة المستنيرة، والمصلحة الفضلى للأطفال، وُجبت هويات بعض المصادر عندما كان الكشف عنها قد يعرضها أو يعرض غيرها للخطر.
- اعتمد التقرير معيار "الأسباب المعقولة للاعتقاد" في صياغة نتائجه؛ أي توافر معلومات موثوقة ومتسقة تكفي لجعل وقوع الحادث بالصورة الموصوفة استنتاجاً معقولاً. ولا تعادل هذه العتبة معيار الإثبات الجنائي، كما لا تكفي وحدها لإسناد المسؤولية الجنائية الفردية، التي تتطلب تحقيقاً قضائياً مستقلاً في هوية المنفذين والقادة والقصد والعلم والظروف المحيطة بكل واقعة.
- تظل الحالات التي وثقتها المنظمة عينة من الانتهاكات التي أمكن الوصول إليها والتحقق منها، ولا تمثل حصراً شاملاً لجميع الوقائع خلال الفترة المشمولة. وقد أثرت المخاطر الأمنية وتغيّر السيطرة وصعوبات الوصول إلى بعض المواقع في نطاق التوثيق؛ ولذلك تقتصر استنتاجات التقرير على الأدلة التي أمكن جمعها وفحصها.

الفصل الثاني

السياق العام وحصيلة الرصد



السياق العام وتسلسل التصعيد

- شهد اليمن بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2026 تصعيدًا متدرجًا شمل المجال الجوي، والهجمات العابرة للحدود، والملاحة البحرية، والجبهات البرية. وانتهى التصعيد بتغيرات واسعة في خريطة السيطرة على الساحل الغربي ومضيق باب المندب، رافقها سقوط ضحايا مدنيين، ونزوح واسع، وبلاغات عن انتهاكات أثناء العمليات العسكرية وبعد انتقال السيطرة.
- جاءت هذه الجولة بعد هدوء نسبي أعقب الهدنة الأممية التي بدأت في 2 أبريل/نيسان 2022، وانتهى تمديدتها الرسمي في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022. ورغم عدم التوصل إلى تسوية سياسية، ظل مستوى القتال أقل من سنوات الحرب السابقة، في إطار خفض غير معلن للتصعيد. انظر: [هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2023](#).
- في 3 يوليو/تموز 2026، [هبطت](#) طائرة تابعة لشركة «ماهان إير» الإيرانية في مطار صنعاء، ثم غادرت إلى طهران وعلى متنها وفد حوثي. واعتبرت الحكومة اليمنية الرحلة انتهاكًا لسيادة البلاد، بينما قدمها الحوثيون بوصفها خطوة لكسر ما وصفوه بالحصار، وهددوا باستهداف مطارات ومصالح سعودية إذا مُنعت الرحلات.
- في 4 يوليو/تموز، اندلعت مواجهات شديدة في جبهة حيس، جنوبي الحديدة، عقب هجوم حوثي على مواقع القوات الحكومية. وأظهر ذلك تزامن أزمة الرحلات الجوية مع بداية تصعيد بري على الجبهات المتصلة بالساحل الغربي.
- في 13 يوليو/تموز، [أعلنت](#) القوات الحكومية استهداف مدرج مطار صنعاء لمنع طائرة إيرانية من الهبوط، فيما اتهم الحوثيون السعودية بتنفيذ الضربات، وتحولت الطائرة إلى مطار الحديدة. وفي اليوم نفسه، أعلن الحوثيون استهداف مطار أبها، بينما أعلن التحالف اعتراض صواريخ أُطلقت نحو جنوب السعودية. واقتربت التطورات بإعلان الجماعة انتهاء مرحلة خفض التصعيد.

- في 20 يوليو/تموز، أعلنت جماعة الحوثي فرض [حصار](#) بحري على السعودية تحت شعار «الحصار مقابل الحصار». وفي اليوم التالي، كشفت [رويترز](#) عن رسائل وجّهتها الجماعة إلى شركات الملاحة، تحذرها من التعامل مع الموانئ السعودية وتهدد باستهداف السفن المخالفة. وأفادت الوكالة بأن ناقلتين محملتين بالنفط السعودي غيرتا مسارهما عقب التحذيرات.
- في 9 أغسطس/آب، تعرض [ميناء المخا](#) لهجوم بالصواريخ والطائرات المسيّرة تُسبب إلى جماعة الحوثي. وأفادت سام بوجود موظفين وعمال داخل الميناء وقت الهجوم، بينما ظل حجم الخسائر وطبيعة المواقع المتضررة قيد التحقق.
- في 3 و4 [سبتمبر/أيلول](#)، اتسعت العمليات في غرب تعز والساحل الغربي، وامتدت آثارها إلى قرى ومخيمات ومنشآت مدنية في مقبنة وجبل حبشي والوازعية والمناطق المتصلة بالمخا. ووثقت سام سقوط ضحايا ونزوح أسر، بعضها تعرض للنزوح سابقاً. وفي 3 سبتمبر/أيلول، وجّه قائد محور تعز قواته بحماية المدنيين وممتلكاتهم والالتزام بالقانون الدولي الإنساني.
- خلال 5 و6 [سبتمبر/أيلول](#)، وردت تقارير عن قصف طريق هيجة العبد وإصابة مدنيين بنيران قناصة غربي تعز. وفي فجر 6 سبتمبر/أيلول، أطلقت ثلاثة صواريخ باليستية باتجاه مدينة تعز، وسقطت قرب منشآت مدنية، بينها محيط كلية الطب بجامعة تعز، حيث تضررت مباني قيد الإنشاء تابعة للكلية.
- في 8 سبتمبر/أيلول، أعلنت جماعة الحوثي تنفيذ هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على مناطق في جنوب السعودية. ونقلت [سام](#) عن السلطات السعودية إصابة 73 مدنيًا، بينهم نساء وأطفال، وتضرر منشآت في أبها وخميس مشيط وجازان ونجران. وترد هذه الحصيلة منسوبة إلى السلطات السعودية.
- في 10 [سبتمبر/أيلول](#)، أفادت تقارير متقاطعة بسيطرة الحوثيين على مدينة المخا، بعد تقدمهم في حيس والخوخة، ووصولهم إلى جزر في جنوب البحر الأحمر، وسط تراجع القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها. وتزامن انتقال السيطرة مع فرار أعداد كبيرة من السكان واقتراب العمليات من باب المندب.
- في 11 سبتمبر/أيلول، نقلت [رويترز](#) عن مصادر حكومية يمنية وصول قوات الحوثيين إلى جزيرة ميون ومنطقة ذوباب، فيما أفادت [أسوشيتد برس](#) بسيطرة الجماعة على الجزيرة.

ومثل ذلك انتقالًا للتقدم العسكري إلى مواقع مباشرة على مضيق باب المندب، دون أن يعني بالضرورة امتلاك السيطرة الكاملة على حركة الملاحة الدولية.

- بين 11 و15 [سبتمبر/أيلول](#)، تلقت سام شهادات عن فرار السكان وفقدان المنازل والممتلكات، إلى جانب بلاغات عن اعتقال صحفيين، واقتحام منازل، ونهب ممتلكات خاصة، وصعوبة الحصول على المأوى والرعاية الطبية. وميّزت المنظمة بين الشهادات التي جمعها راصدوها مباشرة والادعاءات التي ظلت بحاجة إلى مزيد من التحقق.

- بحلول 14 سبتمبر/أيلول، بلغ عدد النازحين في اليمن منذ بداية الشهر نحو 125 ألف شخص، وفق [تقدير](#) لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ولا يقتصر هذا العدد على النازحين من المخا، بل يعكس نطاق النزوح الذي رصدته الأمم المتحدة، في ظل تقييد حركة المساعدات وتعذر استخدام بعض الطرق ونقص التمويل والإمدادات.

في 4 سبتمبر/أيلول، أفاد [مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»](#) بأن التصعيد في مقبنة وجبل حبشي دفع نحو 1,790 أسرة إلى النزوح، في مؤشر مبكر على موجة النزوح التي اتسعت سريعًا خلال الأيام التالية.

في 13 سبتمبر/أيلول، أعلنت [وزارة حقوق الإنسان اليمنية](#) حصيلة أولية قالت إنها بلغت 150 قتيلًا مدنيًا وأكثر من 200 مصاب ونحو 85 ألف نازح منذ بداية التصعيد. وتورد سام هذه الأرقام بوصفها حصيلة حكومية أولية تختلف في نطاقها ومنهجيتها عن الأرقام الأهمية ولا تجمعها معها.

في 15 سبتمبر/أيلول، حذرت [مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين](#) من اتساع النزوح داخل اليمن وتزايد العبور إلى جيبوتي، فيما أعلنت [اليونيسف](#) أن أكثر من 137 ألف طفل في سن الدراسة يواجهون اضطرابات كبيرة في التعليم جراء التصعيد. وفي اليوم نفسه نشرت [هيومن رايتس ووتش](#) تقييمًا لهجمات الحوثيين على سفن تجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، ورأت أن ثلاث حالات على الأقل يُرجح أن ترقى إلى جرائم حرب، وهو تقييم قانوني منسوب إلى المنظمة وليس استنتاجًا مستقلًا لسام.

بين 16 و18 سبتمبر/أيلول، سجلت الوقائع مقتل ثلاثة أطفال في قرية الطريفة بمديرية الوازعية، وسقوط صاروخ في بني صريم بمحافظة عمران أُفيد بأنه أدى إلى مقتل مهاجرين أفارقة، وسقوط صاروخ في قرية الجريب شرقي المخا، وورود شهادات وبلاغات عن نهب منازل ومرافق طبية وإنسانية في المخا والخوخة، إلى جانب اعتقالات في صنعاء على خلفية صلة قرابة بأحد المشاركين في القتال.

في 17 سبتمبر/أيلول، أفادت [وكالة الأناضول](#) بانخفاض حاد في حركة السفن عبر مضيق باب المندب، وقالت إن إجمالي الحركة خلال 24 ساعة تراجع بنحو 88 في المئة، من متوسط يقارب 33 سفينة إلى نحو أربع سفن، وإن مرور ناقلات النفط والمنتجات الكيميائية انخفض بنحو 91 في المئة. وأشارت إلى أهمية المضيق للتجارة والطاقة عالميًا، في مؤشر على امتداد آثار القتال إلى الملاحة المدنية وسلاسل الإمداد.

في 18 سبتمبر/أيلول، قالت [الأمم المتحدة في جنيف](#) إن مكتب حقوق الإنسان وثق 110 قتلى وجرحى منذ التصعيد، بينهم 28 قتيلاً، مع ترجيح أن تكون الحصيلة الفعلية أعلى. كما أفادت بأن 73 موظفًا أمنيًا ما يزالون محتجزين تعسفياً لدى سلطات الحوثيين الفعلية، وقدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان وجود نحو ألفي امرأة حامل بين النازحين الجدد.

في 20 سبتمبر/أيلول، كشف [تقرير منظمة الصحة العالمية](#) تسجيل 680 حالة وفاة وإصابة جديدة خلال الفترة من 13 إلى 18 سبتمبر، بينها 164 وفاة و516 إصابة، وذكر أن تسعة مرافق أو أصول صحية في تعز ولحج والحديدة تضررت أو أغلقت أو خرجت عن الخدمة أو تعرضت لهجوم. في 21 و22 سبتمبر/أيلول، تعرض سوق شعبي أمام مجمع باب المندب التجاري في منطقة الحجب بمحافظة لحج للقصف، فيما ارتفع أحدث رقم للنازحين المسجلين لدى [المنظمة الدولية للوحدة](#) إلى 129,438 شخصًا. وحذرت [مفوضية اللاجئين](#) من موجات نزوح ولجوء إضافية، وأعلنت تفعيل حالة طوارئ من المستوى الأول لليمن وجيبوتي والصومال.

حصيلة الرصد والبلاغات

- رصدت المنظمات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصاعدًا في البلاغات المتعلقة بالانتهاكات والأضرار التي لحقت بالمدنيين بالتزامن مع اتساع العمليات العسكرية وتغيّر السيطرة في مناطق من محافظتي تعز والحديدة والساحل الغربي. وبلغت قاعدة الرصد الأولية **85 سجلًا**، موزعة بين **70 سجلًا** في القائمة الرئيسة و**15 سجلًا** إضافيًا وردت من راصدي المنظمة في الحديدة. ولا تمثل هذه السجلات 85 حادثة مستقلة؛ إذ تضم الواقعة الواحدة أحيانًا عدة ضحايا أو أكثر من عين مدنية، كما تكرر بعض الأشخاص والمنشآت بين القائمتين.
- توزعت السجلات السبعون في القائمة الرئيسة، بحسب التصنيف الأولي، على **13 سجلًا** لحالات قتل، و**17** لحالات إصابة، و**28** للاعتداء على ممتلكات عامة، و**10** للاعتداء على ممتلكات خاصة، و**سجلين** للاختطاف أو الاحتجاز. أما القائمة الإضافية، وعددها 15 سجلًا، فتضمنت 5 سجلات لضحايا قتل، و5 لإصابات مدنية، و3 لأضرار لحقت بممتلكات عامة أو خاصة، و**سجلًا** للإكراه على الالتحاق بالجبهات، و**سجلًا** للاعتداء على حرمة أحد القبور. وتتداخل بعض هذه السجلات مع القائمة الرئيسة، ولذلك لا يجوز جمع أرقام القائمتين حسابيًا بوصفها حصيلة نهائية.
- وبعد مراجعة الأسماء واستبعاد التكرار الظاهر، تشير حصيلة الرصد إلى مقتل **ما لا يقل عن 16 مدنيًا** وإصابة **نحو 18 آخرين**. وتشمل هذه الحصيلة الضحايا الذين أفردت لهم سجلات بأسماء مميزة، بينما وردت في تفاصيل بعض الحوادث إشارات إلى قتلى ومصائب آخرين، بينهم زوج وأم وأطفال، من دون تخصيص سجلات فردية لهم. وعليه، تمثل الأرقام حدًا أدنى لما وصل إلى سام، وليست حصرًا نهائيًا لجميع الضحايا.
- أظهر الرصد أثرًا خاصًا على الأطفال؛ إذ أمكن تحديد **ما لا يقل عن 11 طفلًا** بين قتيل ومصاب استنادًا إلى الأعمار المثبتة أو إلى وصف الضحية صراحة بأنه طفل. وتراوحت الأعمار المثبتة بين **4 و15 عامًا**، وشملت أطفالًا في أعمار 4 و5 و6 و7 و8 و10 و13 و14 و15 عامًا. ومن بين الحالات مقتل طفلين نازحين يبلغان أربعة وستة أعوام داخل تجمع

للنازحين في رغوان، ومقتل طفلة في الرابعة عشرة، ومقتل فتى في الخامسة عشرة أثناء محاولة أسرته الفرار، فضلًا عن إصابة أطفال بالقصف والشظايا وإطلاق النار. وقد يكون عدد الأطفال أعلى، لأن أعمار بعض الضحايا لم تُذكر في السجلات.

- بحسب نوع الفعل، تضمنت القائمة الرئيسة **7 سجلات للقتل بالقصف، و3 للقتل بإطلاق النار، وسجلًا للقتل بنيران قنّاص، وحالتي إعدام أو تصفية جسدية.** كما تضمنت **10 سجلات للإصابة بالقصف، و4 للإصابة بالقنص، و3 للإصابة بطلقات نارية.** ويظهر من هذا التقسيم أن القصف بقذائف الهاون والمقذوفات والصواريخ مثل السبب الأبرز للقتل والإصابة في الحالات المرصودة، إلى جانب القنص وإطلاق النار المباشر والطائرات المسيّرة.

- وتركز جانب مهم من البلاغات بين **3 و12 أيلول/سبتمبر 2026.** ففي القائمة الرئيسة، سُجّلت **21 حالة في 5 أيلول/سبتمبر، و11 في 10 أيلول/سبتمبر، و10 في 12 أيلول/سبتمبر، و6 في 11 أيلول/سبتمبر،** إلى جانب حالات وقعت في أيام أخرى أو لم يحدد تاريخها بدقة. ويعكس هذا التركيز الزمني تزامن ارتفاع البلاغات مع اشتداد المواجهات والتقدم العسكري وتغيّر السيطرة في عدد من المناطق، لكنه لا يعني بالضرورة أن كل سجل يمثل حادثة منفصلة.

- ومن حيث التوزيع الجغرافي، اشتملت القائمة الرئيسة على **40 سجلًا في محافظة تعز و30 سجلًا في محافظة الحديدة.** وتصدرت حيس المواقع الواردة في البيانات بـ**23 سجلًا**، تلتها المخا، التي ورد اسمها بصيغتين إملائيتين، بإجمالي **19 سجلًا**، ثم مقبنة بـ**8 سجلات**، والخوخة بـ**6 سجلات**، وموزع بـ**3 سجلات**، والوازعية بسجلين، فضلًا عن حالات في مدينة تعز وصبر الموادم ومناطق أخرى. ولا تعبر هذه الأرقام بالضرورة عن حجم الانتهاكات الفعلي في كل مديرية؛ فقد تتأثر بكثافة وجود الراصدين وإمكان الوصول إلى الضحايا والمصادر.

- وفي ما يتعلق بالملكيات والأعيان، تضمنت القائمة الرئيسة **28 سجلًا متعلقًا بملكيات عامة و10 سجلات بملكيات خاصة.** وشملت الأعيان المرصودة مدارس ومكتبًا للتربية والتعليم، وأربع منشآت قضائية، وثلاثة مستشفيات ريفية، ومطار المخا وميناءها ومقر السلطة المحلية، ومقار أو أصولًا تابعة لمنظمات إنسانية، إلى جانب منازل ومحال وورش تجارية ومركبات. كما تضمنت التصنيفات التفصيلية **13 سجلًا للمداهمة واللاقتحام، و5 للنهب والاحتلال، و4 للاقتحام والنهب، و3 للنهب، فضلًا عن سجلات للاستيلاء على ملكيات ووثائق ومساعدات إنسانية.** ويظل هذا

التقسيم قائمًا على عدد السجلات، لأن المنشأة الواحدة قد تكون سجلت مرتين عند تعرضها للاقتحام والنهب معًا.

- وشملت البلاغات كذلك اعتقال صحفي وقاضٍ، واحتجاز أفراد من أسر أشخاص مطلوبين للضغط عليهم، ومصادرة مركبات ومساعدات إنسانية، وورود معلومات عن إجبار أشخاص من الفئات المهمشة على الالتحاق بالجهات. كما سجلت سام بلاغًا عن نبش قبر في الخوخة والاعتداء على الرفات، ومعلومات عن تقييد خدمات ثلاثة مرافق صحية بعد تخصيصها لاستقبال جرحى تابعين لجماعة الحوثي.

وتُضاف إلى قاعدة الرصد المباشر وقائع أخرى وردت في تحديثات أممية ورسمية وإعلامية موثوقة حتى 22 سبتمبر/أيلول 2026. وترد هذه الوقائع في التقرير بوصفها مواد مكملّة للسياق والتحقق، ولا تُضاف حسابيًا إلى سجلات المنظمات الداخلية ما لم تكن قد دخلت أصلًا في قاعدة التوثيق الميداني، منعًا للازدواج.

وتتضمن هذه النسخة إفادات مباشرة إضافية حصلت عليها المنظمات بشأن أسر نازحة تعرض أفراد منها للإصابة أو الفقدان في منطقة مثلث العمري ومحيط باب المندب، إلى جانب شهادة جديدة عن نزوح أسرة من المخا ونهب منزلها. ولم تُدمج هذه الحالات حسابيًا في الحويلة الأساسية أعلاه قبل استكمال المضاهاة مع السجلات السابقة، تجنبًا للازدواج وضمانًا لدقة الأرقام النهائية.

- استند الرصد إلى بلاغات تلقاها راصدو المنظمات من ضحايا وناجين وأقارب وشهود وسكان محليين، وإلى اتصالات أجرتها المنظمة مع جهات مدنية وعسكرية موجودة في الميدان، رغم المخاطر الأمنية وصعوبة الوصول. وعُززت المعلومات، حيثما أمكن، ببيانات رسمية ومحلية، وتقارير صحفية، وصور وتسجيلات مصورة، ومعلومات منشورة عن الضحايا والمواقع المتضررة. ولم تعتبر المنظمة تكرار نشر الخبر تأكيدًا مستقلًا إذا كانت المواد المختلفة تستند إلى المصدر الأولي نفسه.

- تتفاوت السجلات من حيث اكتمال المعلومات؛ فبعضها يتضمن اسم الضحية وعمره ومكان الواقعة ونوع الإصابة والمصدر، بينما تفتقر سجلات أخرى إلى العمر أو التاريخ الدقيق أو مصدر مستقل للإسناد. كما أظهرت المراجعة تكرار بعض الأسماء والمنشآت، واختلاف تهجئة أسماء الضحايا، وخطًا بين محافظة الأصل ومكان وقوع الانتهاك، وإدراج بعض المؤسسات في خانة مخصصة للأفراد. ولذلك تُعرض الأرقام بوصفها **حصيلة رصد أولية قابلة للتدقيق والتحديث**، مع الفصل بين عدد السجلات وعدد

الحوادث والضحايا والأعيان المتضررة.

الفصل الثالث

أنماط الانتهاكات الموثقة



الهجمات على الأعيان المدنية

- وثّقت المنظمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير سلسلة من الهجمات وأفعال السيطرة التي طالت أعيانًا مدنية، شملت منشأة تعليمية ومرافق قضائية ومسجدًا ومباني سكنية ومركبات ومنشآت اقتصادية. ووقعت هذه الأفعال في سياقين مترابطين: هجمات بالصواريخ والمقذوفات والطائرات المسيّرة على مناطق مأهولة داخل اليمن وجنوب المملكة العربية السعودية؛ واقتحام مرافق مدنية والاستيلاء على محتوياتها عقب تغير السيطرة العسكرية في أجزاء من الساحل الغربي. ويستند التوثيق إلى معلومات جمعها راصدو سام، وبيانات رسمية، وتقارير صحفية، وإفادات علنية جرت مضاهاتها، مع عدم اعتبار تكرار نشر المعلومة تأكيدًا مستقلًا متى عادت المواد المنشورة إلى مصدر أصلي واحد.

الوقائع المؤثقة

كلية الطب بجامعة تعز

- في تمام الساعة الثالثة فجر ال 6 سبتمبر/أيلول 2026، أفادت مصادر رسمية ومحلية بإطلاق ثلاثة صواريخ باليستية باتجاه مدينة تعز وسقوطها بالقرب من منشآت مدنية، من بينها محيط كلية الطب بجامعة تعز ، وتلقت المنظمات لاحقًا معلومات عن تضرر مبانٍ قيد الإنشاء تابعة للكلية ، وتوفر المعلومات المتاحة أساسًا معقولًا للاعتقاد بأن مباني تابعة لمنشأة تعليمية مدنية تضررت بفعل أحد المقذوفات؛ أفاد مصدر في الجامعة لمنظمة سام قائلًا " الضرب كان الساعة ٣ فجرا ، بعدد من الصواريخ التي أحدثت أضرار كبيرة في اثنين من المباني هما مبنى كلية الطب ومبنى كلية الصيدلة ، وأصوات الانفجارات أحدثت رعبا لدى السكان في المنطقة المكتظة بالسكان المحيطة بالكلية ونتج عن الانفجارات اضرار بزجاجات النوافذ في المنازل المجاورة للكلية ، هناك أضرار كبيرة في مباني الكليات التي تم استهدافها بالإضافة إلى تضرر كثير من المواد الموردة لشركة البناء في الكلية .

وبحسب [وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»](#)، سقطت الصواريخ قرب مبنى الرعاية الاجتماعية ومحيط كلية الطب والسجن المركزي غرب مدينة تعز، من دون تسجيل إصابات وفق المعلومات الأولية. كما أكدت [وكالة الأناضول](#) إطلاق ثلاثة صواريخ. وتُورد المنظمات هذه المواقع بوصفها نقاط سقوط أو محيطات وردت في المصادر، مع بقاء تحديد الهدف المقصود لكل صاروخ بحاجة إلى تحقق فني مستقل.

قصف المجمع القضائي في جبل جرة

- في 8 سبتمبر/أيلول 2026، أفاد [الصحفي محمد طاهر](#) بتعرض المجمع القضائي في منطقة جبل جرة، وسط مدينة تعز، للقصف، ثم نشر [تحديثًا لاحقًا](#) يفيد بتعرض الموقع لقصف ثانٍ في اليوم نفسه. وتتقاطع روايته مع ما نشرته [صحيفة «الأيام»](#)، نقلًا عن مصادر محلية، بشأن قصف المجمع والمناطق السكنية المحيطة به، بالتزامن مع قصف أحياء مأهولة في منطقة الدفاع الجوي شمال غربي المدينة. وتدعم المعلومات المتاحة وقوع القصف، لكنها لا تكفي لتحديد الجهة المطلقة بصورة قاطعة، أو إثبات وجود هدف عسكري داخل المجمع أو بالقرب منه.

استهداف منازل مدنية في مأرب

- في 9 سبتمبر/أيلول 2026، تداولت وسائل إعلام محلية تسجيلات مصورة ومعلومات عن سقوط صاروخ تُنسب لإطلاقه إلى جماعة الحوثي على منزل تسكنه أسرة الصوفي في محافظة مأرب. واطلعت سام على بلاغ مكتوب يفيد بأن القصف استهدف منازل أفراد تابعين لفرع الأشغال العسكرية في معسكر الفرع بمنطقة الحمة، وألحق أضرارًا بالمنازل وممتلكات الأسر. وتضمن البلاغ أسماء عشرة ضحايا، بينهم ثلاثة قتلى وسبعة جرحى من النساء والأطفال. وكان من بين المصابين الطفل الزبير فهد عبده أحمد الصوفي، الذي أفادت المعلومات اللاحقة بتر ساقه متأثرًا بإصابته.

سقوط مقذوف في الطوال بمنطقة جازان

- في 12 سبتمبر/أيلول 2026، أعلن [الدفاع المدني السعودي](#) سقوط مقذوف في محافظة الطوال بمنطقة جازان، وقال إنه أُطلق من جانب جماعة الحوثي. وبحسب البيان، أسفر الحادث عن إصابة شخصين وألحق أضرارًا بمسجد وعدد من المباني والمركبات. وتورد سام الحصيلة منسوبة إلى المصدر الرسمي السعودي، إذ لم تتمكن من فحص الموقع وبقايا المقذوف بصورة مستقلة.

الهجمات على جنوب المملكة العربية السعودية

- في 8 سبتمبر/أيلول 2026، قالت [منظمة سام للحقوق والحريات](#) إن جماعة الحوثي أعلنت تنفيذ هجمات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة على مناطق في جنوب المملكة العربية السعودية. ووفق [المعلومات التي أعلنتها السلطات السعودية](#)، أسفرت الهجمات عن إصابة 73 مدنيًا، بينهم نساء وأطفال، وطالت مواقع في أبها وخميس مشيط وجازان ونجران. كما نقلت [رويترز](#) عن وزارة الطاقة السعودية تعرض عدد من منشآت ومرافق الطاقة للهجوم، ما أدى إلى اندلاع حرائق وتعليق بعض العمليات مؤقتًا.

وقائع إضافية على الأعيان المدنية والمرافق الطبية

في 5 سبتمبر/أيلول، أفادت [وزارة التربية والتعليم اليمنية](#) بسقوط صاروخ على مبنى مكتب التربية والتعليم في مديرية حيس بمحافظة الحديدة، من دون حصيلة واضحة للضحايا في الساعات الأولى.

في 6 سبتمبر/أيلول، أفاد [المصدر أونلاين](#) بأن صاروخًا أُطلق باتجاه تعز سقط في منطقة المجمع بريف إب، وألحق أضرارًا بمنزل حافظ الله قائد الشينيين وخمسة منازل مجاورة من دون تسجيل إصابات، وفق المصدر.

وفي 6 سبتمبر/أيلول، نشرت مصادر محلية تقارير عن قصف قرى [يني بكاري والشرابة](#)، كما أفاد [الصحفي محمد طاهر](#) بقصف مناطق كلابة وعصيفرة وجبل جرة في تعز، ووردت [تقارير أخرى](#) عن قصف منطقة الشقب بقذائف هاون. وتعرض هذه الوقائع بوصفها تقارير محلية تحتاج إلى التحقق من نقاط السقوط ومصادر الإطلاق.

في مساء 7 سبتمبر/أيلول، أفادت [قناة الجمهورية](#) بسقوط صاروخ باليستي في محيط مستشفى 2 ديسمبر بمدينة المخا، من دون اتضاح حصيلة نهائية للأضرار البشرية والمادية.

في 13 سبتمبر/أيلول، أفاد [الصحفي محمد طاهر](#) بقصف منفذ القصر والأحياء السكنية شرقي مدينة تعز، وبقصف صاروخي لقرى دبع الداخل في مديرية الشمايتين. وفي 15 سبتمبر، أفاد [المصدر نفسه](#) بسقوط قذيفة على المجمع القضائي في جبل جرة.

ونشرت [هيومن رايتس ووتش](#) في 15 سبتمبر مراجعة لهجمات على سفن تجارية منذ 20 يوليو، وذكرت أربع سفن قالت إن الهجمات عليها تأكدت من أكثر من مصدر: «إنسيلييا» و«ديزي» و«تهامة» و«أمران». وبشأن سفينة «تهامة» في 11 أغسطس، أوردت مقتل أربعة من أفراد الطاقم ومقتل اثنين من خفر السواحل اليمني أثناء الإنقاذ وإصابة عشرة أشخاص على الأقل؛ واختلفت الروايات بشأن طبيعة الحمولة، ولم تتمكن المنظمات من التحقق منها. وتورد المنظمات هذا بوصفه توثيقًا وتقييمًا صادرًا عن هيومن رايتس ووتش.

في 17 سبتمبر/أيلول، أفاد [المصدر أونلاين](#) بسقوط صاروخ في قرية الجريب شرقي المذا بعد إطلاقه باتجاه منطقة جنوب باب المندب، من دون ورود خسائر بشرية أو مادية مؤكدة في المعلومات الأولية.

في 18 سبتمبر/أيلول، أفاد [مكتب الإعلام بمحافظة الحديدة](#) بتفجير منزل العميد سليمان منصر، قائد اللواء الأول زرانيق، في الساحل جنوب الحديدة، وتحدث عن أنباء بشأن شروع الجماعة في تفجير منازل أخرى. ولم تتمكن سام من التحقق بصورة مستقلة من الواقعة أو نطاقها.

في 20 سبتمبر/أيلول، أفادت [قناة الجزيرة](#) بتعرض قرى سكنية في منطقة راسن بمديرية الشمايتين للقصف عقب مواجهات عسكرية في المنطقة، من دون حصيلة معلنة للضحايا. وذكر [تقرير منظمة الصحة العالمية](#) الصادر في 20 سبتمبر أن تسعة مرافق أو أصول صحية في تعز ولحج والحديدة تضررت أو أغلقت أو خرجت عن الخدمة أو تعرضت لهجوم، وأن استهداف سيارات إسعاف في جبهة كهبوب في 18 سبتمبر أدى إلى مقتل سائق سيارة إسعاف وأحد أفراد الاستجابة الطبية الطارئة.

وفي 21 سبتمبر/أيلول، أظهرت [تسجيلات كاميرات مراقبة](#) سقوط مقذوف في سوق شعبي أمام مجمع باب المندب التجاري بمنطقة الحجب في لحج. وقالت [وزارة حقوق الإنسان اليمنية](#) إن السوق تعرض لصاروخين باليستيين بفارق يقارب الساعة، ما أدى إلى إصابة مدنيين وأضرار بمحلات ومركبات. ونشرت [إيكاد](#) تحليلًا مفتوح المصدر خلص إلى أن اتجاه الصاروخ الظاهر في التسجيل كان من الشمال الغربي؛ وتتعامل المنظمات مع ذلك بوصفه مؤشرًا بصريًا لا يحسم نقطة الإطلاق أو المسؤولية دون فحص فني مستقل.

قتل المدنيين وإصابتهم

نمط الانتهاك

- وثّقت المنظمات حوادث قتل وإصابة مدنيين نتيجة القصف المدفعي والصاروخي، ونيران القناصة، وإطلاق النار المباشر، والهجمات بالطائرات المسيّرة. وشملت الوقائع مدنيين داخل منازلهم، وأسراً أثناء الفرار والتنقل، ونازحين داخل تجمعات سكنية، وأطفالاً ونساءً وكباراً في السن. ويستند التوثيق إلى شهادات جمعها راصدو المنظمات، وبيانات محلية ورسمية، ومنشورات صحفية، مع التمييز بين الوقائع التي تحققت منها المنظمات مباشرة، وتلك التي ما تزال تستند إلى مصدر واحد أو تحتاج إلى أدلة إضافية.

الوقائع الموثقة

مقتل امرأة حامل وجنينها في الشقب

- في 12 سبتمبر/أيلول 2026، أعلن [مركز نعر الحقوقي](#) مقتل مالية عبدالجليل مهيوب علي، البالغة من العمر 32 عامًا، وجنينها في شهره الثامن، إثر [سقوط قذيفة هاون](#) على منازل في نقيل الحدة بمنطقة الشقب، جنوب شرقي تعز. وقال المركز إن فريقه انتقل إلى الموقع ووُثّق اختراق الشظايا جسد الضحية من الظهر وخروجها من البطن. كما أفاد شهود تواصلت معهم سام بعدم وجود هدف عسكري ظاهر في المنطقة السكنية، ونسبوا إطلاق القذيفة إلى جماعة الحوثي.

إطلاق النار على أسرة عبدالغني رزة أثناء التنقل

- في 11 سبتمبر/أيلول 2026، أفاد [الصحفي وديع عطا](#) بأن مسلحين أطلقوا النار على حافلة أجرة كانت تقل أسرة المهندس عبدالغني رزة باتجاه الخوخة، ما أدى إلى مقتل خالد عبدالغني رزة، البالغ من العمر 15 عامًا، وشقيقته مارينا، وجدهما حسن عبده صالح، وإصابة والدة الطفلين وشقيقيهما منال و خليل. ونسب المصدر إطلاق النار إلى مسلحين تابعين لجماعة الحوثي، كما ذكر أنهم حاولوا منع الموجودين من إسعاف الضحايا قبل تدخل أشخاص من معارف الأسرة ونقل المصابين إلى مستشفيات في الجراحي وزيد. ولم تتمكن سام من التحقق بصورة مستقلة من هوية مطلقي النار أو موقع الحادث ووجود اشتباكات فيه.

استهداف معلم ونجله بطائرة مسيرة

- في 11 سبتمبر/أيلول 2026، أفاد [الصحفي وديع عطا](#) بأن المعلم محمد عمر عَقْد ونجله يونس تعرّضا لهجوم بطائرة مسيرة أثناء تنقلهما على دراجة نارية بين حيس والخوخة لزيارة معارف لهما، ونسب الهجوم إلى جماعة الحوثي. ولم يتضمن المنشور تفاصيل عن طبيعة إصابتهما أو الحصيلة النهائية، كما لم تتوافر معلومات مستقلة عن موقع الضربة أو نوع الطائرة أو كيفية اختيار الهدف. ولذلك تتعامل المنظمات مع الواقعة بوصفها ادعاءً جدياً يحتاج إلى استكمال التحقق، ولا تسمح المعلومات الحالية بالجزم بصفة المستهدفين أو مشروعية الهدف أو التوصيف القانوني النهائي للهجوم.

سقوط مقذوف قرب مدرسة في دُبع

- في 13 سبتمبر/أيلول 2026، أفاد [الصحفي فارس الحميري](#) بسقوط قذيفة صاروخية قرب مدرسة ابتدائية داخل قرية سكنية في منطقة دُبع بمديرية الشمايتين، ما تسبب في الخوف والهلع بين السكان. وتتقاطع هذه الرواية مع ما نشره [الصحفي محمد طاهر](#) بشأن تعرض قرى دُبع الداخل لقصف صاروخي، من دون ورود معلومات عن إصابات أو أضرار مباشرة داخل المدرسة.

قصف تجمع للنازحين في رغوان

- في 7 سبتمبر/أيلول 2026، أعلنت [الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في مأرب](#) مقتل طفلين وإصابة 15 شخصاً، بينهم ثمانية أطفال، إثر سقوط مقذوفات على تجمع للنازحين في مديرية رغوان شمال مأرب، ونسبت الهجوم إلى جماعة الحوثي. وأكدت [وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»](#)، نقلاً عن الوحدة ذاتها، الحصيلة والأضرار؛ ولذلك لا يمثل نقلها تأكيداً مستقلاً. وبحسب الوحدة، تضرر 16 مأوى من أصل تجمع يضم 23 أسرة، إضافة إلى ثلاث سيارات.

مثلث العمري - مفقودون وجرحى بين أسر مدنية أثناء النزوح

حصلت المنظمات على إفادة ميدانية بشأن حادثة وقعت قرابة الساعة الواحدة ليلاً في 9 سبتمبر/أيلول 2026 في منطقة مثلث العمري الواقعة على الطريق بين باب المندب وذباب، أثناء حركة نزوح للمدنيين من مناطق القتال. وبحسب الإفادة، تعرض الموقع لقصف بصاروخ وُصف بأنه باليستي أثناء وجود أسر نازحة في المنطقة، ثم وقع قصف ثانٍ خلال محاولة إسعاف الضحايا وإنقاذ العالقين، أعقبه انفجار صوريح كان محملاً بالوقود، ما أدى إلى اندلاع حريق طال عددًا من السيارات والمركبات الموجودة في المكان.

ومن بين المصابين الذين حصلت المنظمات على بياناتهم سهاد علي حمادي عمر جمل، 25 عامًا، التي أصيبت بشظية اخترقت جانبها الأيمن واستقرت في العمود الفقري. كما تضمنت المعلومات أسرة أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 40 عامًا، الذي لا يزال مصيره مجهولاً، إلى جانب ابنه أيمن أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 16 عامًا، وعبدالله أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 14 عامًا، وكلاهما مفقودان. وأصيبت رينا أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 9 أعوام، بأذى في طبلة الأذن، وأصيبت أفراح عقيلين سويد هبة الله بثقب في طبلة الأذن. كما ورد ضمن بيانات المصابين اسم بيان عبدالله محمد ناصر العامري، التي أصيبت بشظية في اليد. وتشير المعلومات إلى صلة الأسرة بمحافظة الحديدة، مديرية الميناء.

وفي أسرة أخرى، أصبح مصير نادر محمد عبده عبدالله موسى، 15 عامًا، مجهولاً، فيما أصيب خمسة من أشقائه: رشاء محمد عبده عبدالله موسى، 17 عامًا، بشظية في الرأس وشظايا في الوجه؛ وشيماء محمد عبده عبدالله موسى، 12 عامًا، بشظايا في الرأس؛ وزهراء محمد عبده عبدالله موسى، 7 أعوام، بشظايا في اليد؛ ومازن محمد عبده عبدالله موسى، 6 أعوام، بشظايا في الرأس؛ وعبده محمد عبده عبدالله موسى، عامان، بشظايا في الرأس.

كما حصلت سام على معلومات عن طفل يدعى رداد محمد رزق الله فرج، تفيد بأن والده قُتل في الواقعة، بينما لا يزال مصير والدته سعود سعيد سيف عبدالله إسماعيل مجهولاً، وأن الطفل كان الناجي الوحيد من أسرته المباشرة وأصبح من دون معيل، ولم تتضمن المعلومات المتاحة عمر الطفل أو اسم والده، وهي تفاصيل تحتاج إلى استكمال التوثيق. ولا تعتبر المنظمات الأشخاص المذكورين بوصفهم مفقودين في عداد القتلى ما لم تتوافر معلومات موثوقة تثبت وفاتهم أو يعثر عليهم.

مجمع باب المنذب - إفادة عن واقعة أخرى وسقوط ضحايا بين أسر مدنية

أفاد المصدر نفسه بوقوع حادثة أخرى على الطريق المرتبط باب المنذب، في مجمع باب المنذب، بعد واقعة مثلث العمري بفترة لم يتمكن من تحديدها بدقة. وبحسب الإفادة، أصاب القصف شاحنة قيل إنها كانت محملة بالذخيرة، وأدى الانفجار الناتج إلى سقوط قتلى ومفقودين من عدة أسر كانت موجودة في المنطقة أو تمر عبرها. وقال المصدر إن عملية جمع بيانات الضحايا والمفقودين ما تزال مستمرة، وإن بعض الأسر لا تزال تبحث عن أفراد فقدوا في مواقع مختلفة على الطريق. وتتعامل المنظمات مع هذه المعلومات بوصفها إفادة أولية تحتاج إلى استكمال التوثيق الميداني، بما يشمل تحديد تاريخ الواقعة وتوقيتها، وموقع الشاحنة وطبيعة حمولتها، وهوية الضحايا، ومصدر القصف وتسلسله الزمني.

إصابة أطفال وامرأة بنيران قناصة غربي تعز

- في 7 سبتمبر/أيلول 2026، أوردت وكالة «سبأ»، نقلاً عن مصادر محلية، إصابة أربعة مدنيين بنيران قناصة نُسبت إلى جماعة الحوثيين في منطقتي الكدحة والرحبة غربي تعز. وشملت الإصابات الطفل محفوظ محفوظ سالم عبدالرزاق، 7 أعوام، برصاصة في الظهر؛ وشقيقه نونان، 13 عامًا، برصاصة في كف اليد؛ وصفاء محفوظ سالم عبدالرزاق، 30 عامًا، برصاصة في الرقبة؛ والطفل تركي هزاع أحمد حزام، 8 أعوام، بشظية في الفك.

وقائع إضافية للقتل والإصابة والمخاطر على المدنيين

في 7 سبتمبر/أيلول، أفادت [تقارير إعلامية](#) بأن صاروخًا باليستيًا استهدف سيارات مدنية في منطقة الغيل شمالي مديرية الوازعية بمحافظة تعز أثناء نقل وإجلاء نازحين من مناطق المواجهات، ما أدى إلى إصابة عدد من المواطنين، ونُسب إطلاق الصاروخ إلى جماعة الحوثي. ولم تتوافر حصيلة نهائية بأسماء المصابين أو تفاصيل فنية مستقلة عن مسار المقذوف ونقطة إطلاقه، ولذلك تُعرض الواقعة بوصفها قيد الاستكمال والتحقق.

وفي 6 سبتمبر/أيلول، أفاد الصحفي فارس الحميري بأن عناصر مرتبطة بجماعة الحوثي دخلت منزل الجندي طه أحمد محمد عبدالله في إحدى قرى مديرية مقبنة التي تغيرت السيطرة عليها، وقتلته أمام زوجته وأطفاله، مشيرًا إلى أن الرجل كان يعاني إعاقة ناتجة عن إصابة لغم سابقة. وتواصل سام التحقق من صفته القانونية وقت الواقعة وما إذا كان خارج القتال أو أصبح تحت سيطرة القوة المنفذة قبل قتله؛ ولذلك لا تظمه إلى حصيلة المدنيين من دون استكمال هذه العناصر. [المصدر](#)

في 5 سبتمبر/أيلول، أفادت [وكالة الأناضول](#) بمقتل أربعة مدنيين وإصابة تسعة آخرين إثر سقوط صاروخ باليستي على تجمع مدني في طريق حجة العبد جنوب تعز، ونسبت الهجوم إلى جماعة الحوثي.

في 7 سبتمبر/أيلول، أفاد [مركز تعز لحقوقي](#) بإصابة امرأتين، فتحية حاتم سعيد الكمالي وإيناس سعيد ناجي أحمد، جراء قذائف هاون في حي الروضة بمدينة تعز. كما أفاد [الصحفي محمد طاهر](#) في اليوم نفسه بقصف منطقة الكريفات وعدد من الأحياء الشرقية، من دون حصيلة موثقة للضحايا.

في 8 سبتمبر/أيلول، أفادت [إشراق المقطري](#) وزيرة الشؤون القانونية بالحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، بمقتل مدين أمين سعيد ناجي وغمدان محمد عمر، وهما في سن تقريبي 16 و17 عامًا، بعد تعرضهما لإطلاق نار أثناء رعي الأغنام في منطقة عهامة بمديرية المسييمير في لحج؛ وظلت بعض تفاصيل الاسم والعمر وطبيعة السلاح بحاجة إلى تحقق.

في 13 سبتمبر/أيلول، أفاد [الصحفي فارس الحميري](#) بسماع ثلاثة انفجارات في مأرب، وقال إن أحد الصواريخ سقط في محيط مخيم السويداء للنازحين، من دون توفر حصيلة لاحقة موثقة مرتبطة بهذه الواقعة تحديدًا.

في 14 سبتمبر/أيلول، أعلنت [الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في مأرب](#) سقوط صاروخ باليستي في منطقة تضم مخيمات للنازحين ومساكن مدنية في رغوان، وأكدت عدم تسجيل خسائر بشرية.

في 16 سبتمبر/أيلول، أفاد [الصحفي فارس الحميري](#) بمقتل مهاجرين أفارقة إثر سقوط صاروخ باليستي في مزرعة قات بمنطقة بني قيس في مديرية بني صريم بمحافظة عمران، وقال إن السقوط أعقب فشل عملية إطلاق نُسبت إلى جماعة الحوثي. ولم يُنشر عدد دقيق للضحايا. كما تلقت سام معلومات مباشرة بشأن خمس أسر نازحة في مخيم الشعب 2، تضمنت إصابات بين أطفال: فتاة في السابعة عشرة بشظايا في الرأس والوجه، وطفلة في السابعة بإصابة في اليد، وفتاة أخرى بإصابة في اليد وألم شديد في الأذن، وطفل في الثانية بإصابة في الوجه. وتظل الظروف الدقيقة التي أدت إلى الإصابات بحاجة إلى استكمال التوثيق قبل إسناد المسؤولية. وبحسب [تقرير منظمة الصحة العالمية](#) سجل مركز عمليات الطوارئ الصحية 680 حالة وفاة وإصابة جديدة بين 13 و18 سبتمبر، بينها 164 وفاة و516 إصابة، ليرتفع الإجمالي المسجل منذ 6 أغسطس إلى 3,672 حالة. وتُورد سام هذه الأرقام منسوبة إلى السجل التشغيلي وليست حصيلة مستقلة تحققت منها حالة بحالة.

وكان [مركز تعز لحقوقي](#) قد أعلن في 11 سبتمبر/أيلول حصيلة أولية قال إن فريقه الميداني وثق خلالها، خلال 72 ساعة، مقتل 139 شخصًا وإصابة نحو 180 آخرين، إلى جانب نزوح نحو 2,300 أسرة تضم 19,440 شخصًا من مديريات الساحل الغربي. وأوضح البيان أن الحصيلة تجمع فئات ووقائع متعددة، بينها مدنيون وأسرى وأفراد من أسر نازحة، ولم يرفق كشفًا تفصيليًا بجميع الحالات؛ ولذلك تتعامل سام معها باعتبارها حصيلة أولية منسوبة إلى المركز ولا تدمجها حسابيًا مع سجلاتها أو الحصائل الأمامية.

وفي تفصيل الفترة من 13 إلى 18 سبتمبر/أيلول، سجل التقرير الصحي 284 حالة وفاة وإصابة في لحج، و277 في مأرب، و103 في تعز، مع تفاوت يومي في شدة الحوادث. وأشار التقرير إلى ارتفاع نسبة الوفيات قياسًا إلى الإصابات خلال هذه الفترة، مع احتمال ارتباط ذلك بتأخر الوصول إلى الرعاية الجراحية والإسعافية ومحدودية الإحالة، إلى جانب طبيعة الإصابات وصعوبات الاتصالات والوصول.

نهب الممتلكات والاستيلاء عليها

تكشف الشهادات والبلاغات التي جمعتها المنظمات أو راجعتها عن نمط من الاقتحام والاستيلاء على ممتلكات خاصة وعامة عقب تغير السيطرة في مناطق من الساحل الغربي. وتتفاوت الوقائع من حيث قوة الإثبات؛ فبعضها يستند إلى إفادات مباشرة من أصحاب الممتلكات، وبعضها إلى مصادر محلية أو رسمية تحتاج إلى جرد مستقل وتوثيق حالة بحالة.

المخا - شهادة عمر دوبلة عن نهب المنازل

حصلت المنظمات على إفادة مباشرة من عمر دوبلة، رئيس حزب الإصلاح في المخا، قال فيها إن منزله تعرض للنهب بعد التطورات العسكرية في المدينة. ووصف المنزل بأنه يتكون من خمس غرف وثلاثة حمامات ومطبخ، وقال إن داخله أثاثاً يقدر قيمته بنحو عشرين مليون ريال، ووثائق مهمة وصورة عائلية وصفها بأنها أهم ما كان يحتفظ به، كما قال إن عشة مجاورة للمنزل أُحرقت.

«البيوت المنهوبة والله بالمئات بالمئات، مش هو واحد ولا اثنين ولا ثلاثة... أغلب البيوت المنهوبة هي حق اللي هم من خارج المنطقة، من صنعاء ومن ذمار ومن عمران... أنا المدني ما عسكري، كذلك الأخ نجيب الشاذلي... هذه بيوتنا نُهبِت، كذلك بيت الأخ عثمان الشامي، وبيت الشيخ حسن عبد الوهاب عامر؛ كثير كثير، ولا أقدر أحصيها».

وأضاف دوبلة أن منزل نجيب عبد الله الشاذلي تعرض للنهب أيضاً، وذكر من بين المنازل التي يقول إنها تضررت منزل عثمان الشامي ومنزل الشيخ حسن عبد الوهاب عامر. وتتعامل سام مع ما ذكره بشأن وصول عدد المنازل المنهوبة إلى «المئات» بوصفه تقديرًا من صاحب الإفادة يستوجب التحقق من خلال حصر الأسماء والعناوين والأضرار، ولا تعتمد الرقم بوصفه حصيلة نهائية قبل استكمال التوثيق.

المخا - إفادة سلمى عفيصة عن نهب منزلها بعد النزوح

حصلت المنظمات على إفادة مباشرة من سلمى محمد عبدالله عفيصة، 30 عامًا، أرملة وأم لثلاثة أطفال، قالت فيها إن منزلها في مدينة المخا تعرض للنهب بعد مغادرتها المدينة مع أطفالها صباح 10 سبتمبر/أيلول 2026. وقالت سلمى إنها ولدت وعاشت في المخا طوال حياتها، ولم تكن تغادرها إلا إلى مدينة تعز لأغراض العلاج. وبحسب إفادتها، غادرت منزلها على عجل وهي تتوقع أن يكون النزوح مؤقتًا وأن تتمكن من العودة قريبًا، ولذلك تركت داخله ممتلكاتها وأغراضًا شخصية تعود لزوجها المتوفى وتحمل بالنسبة إليها قيمة عاطفية خاصة. وقالت لاحقًا إن المنزل تعرض للنهب وإنها فقدت «كل ما تملك في الحياة». ولم تقدم الإفادة جردًا تفصيليًا للممتلكات المنهوبة أو قيمتها، كما لم تتمكن سام حتى الآن من معاينة المنزل بعد الواقعة؛ ولذلك توثق المنظمة الواقعة بوصفها إفادة مباشرة من صاحبة المنزل تحتاج إلى استكمال التحقق المادي من حجم النهب ومصير الممتلكات.

وقائع أخرى مرتبطة بالنهب والاستيلاء

في 10 سبتمبر/أيلول، أفاد [الصحفي فارس الحميري](#) بوقوع عمليات نهب في ميناء المذا ومطار المذا شملت أجهزة إلكترونية ومعدات ووثائق وأصولًا مختلفة. كما أكد [خبر أمني](#) صادرة ثماني مركبات تابعة للأمم المتحدة من المركز الإنساني الأممي في المذا، من دون أن يحدد الخبر الأممي الجهة المسؤولة بصورة صريحة.

في 12 سبتمبر/أيلول، أفاد [مكتب الإعلام بمحافظة الحديدة](#) باقتحام مقرات قضائية في الخوخة وحيس والاستيلاء على أجهزة وأثاث ووثائق وملفات قضايا وأمانات مودعة وممتلكات أخرى. ولم يتوافر للتقرير جرد مستقل للمحتويات.

في 14 سبتمبر/أيلول، أفاد [مكتب الإعلام بمحافظة الحديدة](#) بعمليات اقتحام واستيلاء على أراضٍ ومزارع ومحال تجارية ودراجات نارية وأثاث ومقتنيات من منازل غادرها أصحابها في حيس. ولم تتمكن سام من التحقق من جميع الحالات أو حجم الممتلكات المستولى عليها.

في 18 سبتمبر/أيلول، نشرت [إيمان النشيري](#) شهادة قالت فيها إن منزلها في المذا اقتحم ونُهبت محتوياته بعد نزوحها مجددًا، وأضافت أن منازل أخرى غادرها أصحابها تعرضت لأفعال مشابهة. وتتعامل سام مع إفادتها بوصفها شهادة مباشرة بشأن منزلها، بينما يحتاج نطاق الادعاء الأوسع إلى توثيق مستقل.

وفي اليوم نفسه، أفاد [مكتب الإعلام بمحافظة الحديدة](#) باقتحام ونهب أو العبث بمنشآت وبرامج طبية وإغاثية في الخوخة ومناطق من الساحل الغربي، بينها عيادات ومستودعات للغذاء ومواد الإيواء ومشروع للمياه، ونسب الأفعال إلى جماعة الحوثي. ولم تتمكن سام من إجراء جرد مستقل للأضرار أو المحتويات.

في 20 سبتمبر/أيلول، أفادت [قناة الجمهورية](#)، نقلًا عن سكان قرية حراز في جبل حبشي، بأن عناصر تابعة لجماعة الحوثي اقتحمت الوحدة الصحية وصادرت أدوية ومعدات ومستلزمات طبية كانت بداخلها. ولم تتوافر لسام معلومات مستقلة عن الكميات أو مصيرها أو مدى استمرار الوحدة في تقديم خدماتها.

الاعتقال والقيود على المدنيين والعمل الإنساني

تضمنت فترة التصعيد بلاغات عن توقيف مدنيين وصحفيين وعاملين في القضاء، وقيود على الحركة والإقامة، وممارسات أثرت في العمل الإنساني. وتعرض الوقائع أدناه بحسب مصادرها، مع الفصل بين ما تحقق منه مباشرة وما يزال يحتاج إلى استكمال.

في 6 سبتمبر/أيلول، أفاد [الصحفي فارس الحميري](#) بأن طريق المخا-الكدحة قُتِح لساعات مع إقامة نقاط تفتيش واحتجاز مواطنين، وتحدث عن احتجاز سيارة إسعاف كانت تنقل جثماني جنديين من المخا إلى تعز. وظل عدد المحتجزين ومدة احتجاز سيارة الإسعاف والظروف المحيطة قيد التحقيق.

وفي تحديث ميداني آخر في اليوم نفسه، أفاد فارس الحميري بأن عناصر تابعة للجماعة أقامت نقاطًا مفاجئة في طرق بمديرية جبل حبشي واحتجزت مواطنين عُثِر بحوزتهم على بطاقات عسكرية، كما تحدث عن مdahمات وتفتيش منازل عسكريين ومعارضين في ريف غرب تعز، واحتجاز عدد منهم ومصادرة مقتنيات شخصية. [المصدر](#) ولا تتعامل سام مع هذه المعلومات بوصفها قائمة مكتملة للحالات، بل تحتاج كل واقعة إلى تحديد اسم المحتجز وأساس الاحتجاز والممتلكات التي صودرت ومصيرها.

كما أفاد الحميري بأن مواطنين خضعوا للتفتيش والاحتجاز لفترة عند نقطة قرب الكدحة، وأن الإفراج عنهم جُعِل، بحسب روايته، مشروطًا بترديد شعار الجماعة المعروف بـ«الصرخة». [المصدر](#) ولم تتمكن سام من التحقق بصورة مستقلة من عدد الأشخاص أو مدة احتجازهم أو هوية القائمين على النقطة.

وفي 11 سبتمبر/أيلول، أورد [مركز تعز لحقوقي](#) ضمن حصيلته الأولية ادعاءات باقتحام منازل ونهب محتوياتها وفرض خطباء تابعين للجماعة على مساجد في مناطق تغيرت السيطرة عليها. ولا يتوافر في البيان حصر للمساجد أو أسماء الخطباء أو وقائع تفصيلية تسمح بالتحقق حالة بحالة، ولذلك تبقى هذه الجزئية في نطاق الادعاء الذي يحتاج إلى توثيق مستقل.

في 12 سبتمبر/أيلول، أفاد [مكتب الإعلام بمحافظة الحديدة](#) باحتجاز عضو النيابة القاضي عبدالرزاق محسن صالح حبوب في حيس، ولم تتوافر لسام معلومات مستقلة عن مدة الاحتجاز أو وضعه اللاحق.

في 13 سبتمبر/أيلول، أفاد [المصدر أونلاين](#) بأن إدارة أمن مديرية الحد بمحافظة لحج منحت العمال والسكان المستأجرين المنحدرين من المحافظات الشمالية مهلة 48 ساعة لترتيب أوضاعهم ومغادرة المديرية، مبررة ذلك بالظروف الأمنية وحالة الحرب.

وفي 13 سبتمبر/أيلول، قالت [نقابة الصحفيين اليمنيين](#) إنها تلقت بلاغًا باعتقال الصحفي صادق شلي، مدير المركز الإعلامي للمقاومة الوطنية، من منزله في المخا، وإن المواجهات دفعت عشرات الصحفيين إلى النزوح نحو عدن. ولم تكن ظروف احتجازه ومكانه معلومة وفق بيان النقابة.

في 15 سبتمبر/أيلول، أفاد [المصدر أونلاين](#) بوفاة علي فاروق الخولاني متأثرًا بإصابته في كمين استهدف موكب والده العميد فاروق الخولاني، وبأسر الوالد خلال القتال في المخا. ولا تتوافر معلومات كافية في المصدر لتحديد صفة علي أو ظروف الاستهداف قانونيًا،

في 17 سبتمبر/أيلول، أفاد [موقع المشاهد](#) بأن جماعة الحوثي اعتقلت في صنعاء المواطن صالح الحجابي، 60 عامًا، ونجله الأكبر، على خلفية مشاركة نجله الآخر أسامة في القتال بالساحل الغربي، كما أفاد باحتجاز عاقل الحارة عندما توجه للاستفسار عنهما. وتتعامل سام مع الواقعة بوصفها معلومات منسوبة إلى المصدر وتحتاج إلى تحقق إضافي.

وفي 18 سبتمبر/أيلول، قالت [الأمم المتحدة في حيف](#) إن 73 موظفًا أمنيًا ما يزالون محتجزين تعسفيًا لدى سلطات الحوثيين الفعلية، إلى جانب خمسة موظفين سابقين وعشرات العاملين في المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية، وإن اقتحام مقرات أمنية والاستيلاء على أصولها أعاق تقديم المساعدة في مناطق سيطرة الجماعة.

انتهاك حرمة الموتى والقبور

- تلقت المنظمات معلومات عن نبش قبور تعود إلى قتلى من قوات المقاومة الوطنية والمقاومة التهامية، وإخراج رفات بعضهم وإهانتها وإطلاق النار عليها ونقلها من أماكن دفنها، عقب سيطرة جماعة الحوثي على مدينة الخوخة. ويستند هذا القسم إلى روايتين علنيتين بشأن قبر العميد يحيى الوحيش الذي قتل في استهداف موكبه بعوبة ناسفة مع عدد من مرافقيه في يونيو ٢٠٢٦، وإفادة منفصلة سجلتها المنظمات بشأن قبور أخرى. ولا يُعد تعدد المنشورات تأكيدًا مستقلًا إذا استندت إلى مصدر أولي واحد، كما لا يمكن إثبات اتساع الانتهاك قبل تحديد القبور وأصحابها وفحصها ميدانيًا.

الوقائع الموثقة

نبش قبر العميد يحيى الوحيش

- في 11 سبتمبر/أيلول 2026، أفاد [مصادر](#) صحفية بأن عناصر تابعة لجماعة الحوثي نبشت قبر العميد يحيى الوحيش في الخوخة وأطلقت النار على رفاتهِ، كما روت [مصادر](#) أخرى رواية مماثلة، وأضافت أن العناصر داست العظام ونقلت الرفات وألقته في منطقة شرقي المدينة. وكان الوحيش قائدًا عسكريًا في قوات المقاومة الوطنية وقُتل قبل الواقعة في شهر يونيو ٢٠٢٦ في انفجار عبوة ناسفة، وتتقاطع الروايتان في الادعاء الأساسي المتعلق بنبش القبر والاعتداء على الرفات، لكن لم يتضح ما إذا كانتا تستندان إلى مصدرين مستقلين. كما لم تتمكن سام من معاينة القبر أو الرفات أو مقابلة أفراد الأسرة وشهود مباشرين؛ ولذلك تظل تفاصيل إطلاق النار والدوس على العظام ونقل الرفات بحاجة إلى تحقق ميداني.

ادعاءات نبش قبور أخرى

- سجلت المنظمات إفادة تفيد بأن عناصر تابعة لجماعة الحوثي واصلت، بعد نبش قبر الوحيش، نبش قبور أخرى تعود إلى قتلى من المقاومة التهامية في الخوخة. وأشارت الإفادة إلى امتداد الفعل إلى عدد من القبور خلال الأيام التالية، من دون تقديم أسماء أصحابها أو عددها أو مواقعها الدقيقة. كما لم تتوافر صور محددة جغرافيًا أو سجلات دفن تسمح بالمضاهاة المستقلة. ولذلك تتعامل سام مع الإفادة بوصفها مؤشرًا جديًا على احتمال وجود نمط أوسع، لا بوصفها واقعة مكتملة الإثبات.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية

- وثّقت المنظمات حالتين لأطفال استقطبتهم جماعة الحوثي من محيطهم التعليمي والاجتماعي، ثم نقلتهم إلى معسكرات تدريب، وأخضعتهم لتدريب عسكري وتعبئة دينية وسياسية، قبل إرسالهم إلى مواقع مرتبطة بالأعمال العدائية. وتشير الإفادتان إلى مسار يبدأ بالدورات الثقافية أو التواصل المباشر مع الطفل، واستخدام خطاب "الدفاع عن الوطن" ومواجهة "العدوان والمرترقة"، وإضافة حوافز مالية في بعض الحالات، ثم النقل والتدريب والتوزيع على الجبهات. وأفاد أحد الطفلين بأن نحو 30 طفلا من قريته جُندوا ضمن هذا السياق، وهو رقم لا يمكن تعميمه على مناطق أخرى، لكنه يمثل مؤشرا جديا على أن الاستقطاب داخل القرية لم يكن حالة فردية.

وتتقاطع الإفادات المباشرة مع تقارير موازية عن نشاط تعبئة وتجنيد في محافظة إب خلال التصعيد. فقد نشرت [صحيفة الشرق الأوسط](#) تقريراً عن حملات تعبئة في العدين وقرع العدين وحزم العدين ومذيخرة، قالت إنها شملت شبانا وأطفالا وضغوطا على أسر لدفع أبنائها إلى الجبهات. وتورد سام هذه المعلومات منسوبة إلى مصدرها ولا تضيفها إلى عدد الحالات التي وثقتها المنظمة مباشرة من دون استكمال التحقق الفردي.

الوقائع الموثقة

• **ياسر، 13 عامًا:** كان ياسر محمد عبدالله محمد سعيد، البالغ من العمر 13 عامًا، يدرس في الصف السادس الأساسي قبل أن يلتحق بمجموعة من أبناء منطقته ويتجه إلى الجبهة. وبحسب إفادته، ارتبط استقطابه بمشرف محلي يُعرف باسم «أبو بدر»، وتوافقت عملية التجنيد مع وعود بمبالغ مالية ومساعدات للأسر، فيما قال إنه كان يتلقى نحو 30 ألف ريال شهريًا. وأفاد بوجود أطفال آخرين تراوحت أعمار بعضهم بين 12 و16 عامًا، قبل نقله إلى جبهة في مديرية صلو بمحافظة تعز وتكليفه بمهام مرتبطة بالنقاط والرصد. وبعد مغادرته الجبهة، قال إنه تعرض للضرب والتهديد والإهانة والتصوير. وتوفر روايته أسبابًا معقولة للاعتقاد بأنه استُقطب واستخدم في مهام عسكرية وهو دون الثامنة عشرة، بما في ذلك وجوده في منطقة قتال وأدائه مهام مرتبطة بالجبهة.

• **صهيب، 16 عامًا:** قال صهيب إن ارتباطه بالتجنيد بدأ منذ أن كان في نحو الثالثة عشرة من عمره، وإن والده، المرتبط بجماعة الحوثيين بحسب إفادته، أخذه من والدته إلى معسكر للتجنيد تحت الضغط. وخضع، وفق روايته، لتدريب استمر نحو 55 يومًا في معسكر كان يقوده شخص يُعرف باسم «أبو جبريل»، فيما تولى التدريب شخص يُعرف باسم «الكرار»، وقدّر عدد الأطفال الموجودين فيه بنحو 100 طفل. وشمل التدريب استخدام السلاح والرمية وتمارين عسكرية، إلى جانب محاضرات وتلقين ديني وسياسي بشأن الحرب. وبعد التدريب، نُقل مع آخرين إلى جبهة صلو، وقال إنهم أبلغوا بداية بأنهم سيعملون في مواقع خلفية قبل نقلهم إلى مواقع أمامية. وبعد خروجه من الجبهة واحتجازه، أفاد بتعرضه للضرب وسوء المعاملة ونقص الغذاء والرعاية. وتوفر روايته مؤشرات قوية على تجنيده وتدريبه واستخدامه في موقع مرتبط مباشرة بالأعمال العدائية وهو طفل، إلى جانب تعرضه لضغط أسري لعب دورًا في إدخاله إلى مسار التجنيد.

محمد: من الدورة الثقافية إلى الجبهة

- كان محمد، الذي قال إن عمره لم يتجاوز 16 عامًا، يدرس ويعيش مع أسرته قبل أن يبدأ شخص يُعرف باسم "أبو قاسم" استقطابه عبر دروس ودورات قُدمت للأطفال تحت عناوين دينية وثقافية. واستخدم القائمون على استقطابه خطاب "الدفاع عن الوطن" ومواجهة "العدوان"، إلى جانب مبلغ قُدِّر بنحو 20 ألف ريال، من دون أن يتضح ما إذا كان راتبًا للطفل أو مساعدة لأسرته. ونُقل محمد إلى معسكر وجد فيه أطفالًا آخرين، وتلقى تدريبًا على استخدام السلاح والحركة والانتشار، ومحاضرات دينية وسياسية قدمت القتال بوصفه واجبًا دينيًا ووطنيًا. وبعد انتهاء التدريب، نُقل مع مجموعة إلى جبهة يُرجح أنها في صرواح بمحافظة مأرب، وُزِع على موقع عسكري للحراسة أو القتال، قبل أن يتعرض الموقع للهجوم ويخرج من الجبهة أو يقع في الأسر، وتتضمن الإفادة إشارة إلى إصابته في ساقه أو قدمه، لكن تفاصيل الإصابة والعلاج والاحتجاز تحتاج إلى استكمال. وتوفر روايته أسبابًا معقولة للاعتقاد بأنه استُقطب وُذِب واستخدم في موقع مرتبط بالأعمال العدائية، بينما يتطلب تحديد التوصيف القانوني النهائي توثيق عمره بدقة.

ناصر: من مقاعد الدراسة إلى معسكر في ذمار

- كان ناصر سالم عبدالله محمد سيف، وفق الاسم المدون في استمارة المقابلة، لا يزال في سن الدراسة عندما تواصل معه بالغون وأقنعوه بالالتحاق بالجماعة. وقال إنه ذهب "برغبته" ولم تتلق أسرته أموالًا مقابل ذلك. ونُقل إلى معسكر غير محدد في محافظة ذمار، حيث أمضى نحو 25 يومًا في دورة شملت التدريب على استخدام السلاح وفكه وتركيبه، وتدريبات قتالية ومحاضرات دينية وسياسية وترديد شعارات الجماعة، وأفاد بوجود أطفال آخرين في المعسكر، وبأن نحو 30 طفلًا من قريته جرى استقطابهم أو تجنيدهم. وبعد التدريب، نُقل مع مجموعة في مركبة عسكرية عبر مسار وردت فيه إشارة إلى محافظة البيضاء، ثم وُزِع على موقع عسكري للحراسة أو القتال، قبل أن يتعرض الموقع للهجوم ويقع في الأسر، وقال إنه لم يُصب، لكن اسم الجبهة والجهة التي أسرته ومدة احتجازه وكيفية معاملته تحتاج إلى استكمال، ويقدم تسلسل الاستقطاب والنقل والتدريب والاستخدام أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن ناصر جُنِد واستخدم في الأعمال العدائية، شريطة تأكيد هويته وعمره.

دلالة العدد واتساع الظاهرة

- تكتسب الإشارة إلى تجنيد نحو 30 طفلًا من قرية واحدة أهمية تتجاوز العدد نفسه. فإذا أكد التحقيق صحة الإفادة، فإن تجمع هذا العدد في نطاق جغرافي واجتماعي محدود يرحب وجود نشاط استقطاب منظم استهدف القرية، لا مجرد قرارات فردية اتخذها أطفال بصورة منفصلة. كما يدل على احتمال مشاركة شبكة من المجندين والمشرفين الثقافيين ووسائل النقل والمعسكرات والقيادات الميدانية القادرة على استقبال الأطفال وتدريبهم وتوزيعهم. ومع ذلك، لا تسمح شهادة واحدة بتقدير العدد الإجمالي للأطفال المجندين أو إثبات تطبيق سياسة مركزية في جميع مناطق سيطرة الجماعة.

الظروف الاقتصادية والتعبئة

- لا يمكن فصل التجنيد عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأطفال. فقد أدى انقطاع دخول أسر كثيرة، وتراجع فرص التعليم والعمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى زيادة قابلية بعض الأطفال للاستجابة للوعود المالية أو الغذاء أو المكانة الاجتماعية. وقد يمثل مبلغ محدود، مثل 20 ألف ريال، حافزًا مؤثرًا لطفل ينتمي إلى أسرة تفتقر إلى دخل منتظم، حتى إن لم يكن كافيًا لتحسين وضعها على المدى الطويل. ولا تعني الاستجابة لهذه الحوافز أن التجنيد كان طوعيًا بالمعنى الكامل، بل قد تكشف عن استغلال الجماعة للهشاشة الاقتصادية وحاجة الأسر.
- تتداخل الحوافز الاقتصادية مع تعبئة دينية وسياسية تقدم الحرب للأطفال في صورة واجب أخلاقي أو ديني، وتمنح المشاركة المسلحة معنى يتصل بالشجاعة والهوية والانتماء. وتبدأ هذه العملية في الدورات الثقافية والصيفية أو من خلال أشخاص معروفين داخل المجتمع، ثم تنتقل إلى عزل الطفل نسبيًا عن أسرته ومدرسته، وإدخاله بيئة جماعية يتلقى فيها خطابًا موحدًا وتدريبًا عسكريًا. ويؤدي الجمع بين الحاجة الاقتصادية والضغط الاجتماعي والتلقين المتكرر وسلطة المشرفين البالغين إلى تقليص قدرة الطفل على رفض التجنيد، حتى في غياب الاختطاف أو التهديد المباشر.

الأثر على التعليم والحماية

- نقل التجنيد الطفيلين من المدرسة والحياة الأسرية إلى المعسكر والجبهة خلال فترة قصيرة. ولا يقتصر الانتهاك على استخدام الطفل في القتال، بل يبدأ بقطع مساره التعليمي واستغلال هشاشته العمرية والاقتصادية، ويمتد إلى تعريضه للقتل والإصابة والأسر والصدمات النفسية. كما أن تجنيد عدد كبير من أطفال قرية واحدة، إذا ثبت، قد يترك أثراً جماعياً في انتظام التعليم وبنية الأسر ومستقبل المجتمع المحلي، ولا سيما إذا فقدت المدارس مجموعة من طلابها في وقت متقارب.

قتل الأطفال وإصابتهم

- وثقت المنظمات ثلاث وقائع أصيب فيها أربعة أطفال، تراوحت أعمارهم بين 8 و14 عامًا، نتيجة القصف وإطلاق النار في مناطق بمحافظة تعز. كان الأطفال، وفق الشهادات التي جمعها راصدو المنظمة، أمام منزل، أو داخل سيارة عائلية أثناء مغادرة منطقة خطرة، أو يرعون الأغنام. ولا تتضمن المعلومات المتاحة ما يشير إلى مشاركتهم في الأعمال العدائية وقت إصابتهم. وتكشف الوقائع كذلك عن آثار إضافية تمثلت في تأخر الوصول إلى العلاج، والانفصال المؤقت عن الأسرة، والحاجة إلى نقل الدم والتدخل الجراحي.

الوقائع الموثقة

تركي، 8 أعوام: وصل إلى المستشفى وحيداً

- في 5 سبتمبر/أيلول 2026، كان تركي هزاع أحمد حزام، البالغ من العمر 8 أعوام، يقف قرب باب منزل أسرته في منطقة عكاد بالكدحة، مديرية المعافر، عندما أصابت شظية وجهه. وبحسب إفادة والدته، ندوة هزاع أحمد حزام، دخلت الشظية من خده الأيمن وخرجت قرب بداية رقبتة من الجهة اليسرى، فيما بقيت شظايا أخرى داخل خده. سقط الطفل من دون أن يكون أحد بجواره، قبل أن يستجيب أحد سكان القرية لاستغاثة والدته ويستدعي عناصر من القوات الموجودة في المنطقة، فنقلوه إلى مستشفى النشمة ثم إلى مستشفى الثورة في تعز. وقرر الأطباء إبقاء بعض الشظايا داخل خده خشية أن يتسبب استخراجها في ضرر إضافي. وظل تركي في المستشفى من دون أسرته حتى اليوم التالي. ونسبت الأسرة الإصابة إلى قصف نفذته قوات الحوثيين أثناء محاولتها التقدم نحو المنطقة، مؤكدة أن الطفل كان أمام منزله ولم يكن في موقع عسكري.

كانوا يخرجون الأطفال أولًا

- في صباح 5 سبتمبر/أيلول 2026، حاولت أسرة محفوظ سالم عبده إخراج أطفالها من منطقة درخاف في مديرية جبل حبشي، بعد تغير السيطرة العسكرية وتصاعد المخاوف. وبحسب شهادة مشير طه سالم عبده، رتبت الأسرة إخراج الأطفال وبعض المواد الغذائية أولًا، ثم العودة لنقل بقية أفرادها. وبعد مسافة قصيرة من انطلاق سيارتين تقلان الأسرة، تعرضت إحداهما لإطلاق نار قالت الإفادة إنه جاء من اتجاه درخاف، التي كانت جماعة الحوثي قد سيطرت عليها حديثًا. أصابت الطلقات المقعد الخلفي حيث كان الأطفال يجلسون، فتعرض لولان محفوظ سالم عبده، 14 عامًا، لإصابة خطيرة في اليد اليسرى أدت إلى تمزق أحد الشرايين، إضافة إلى شظية في ساقه؛ وأصيب شقيقه طه، 8 أعوام، برصاصة في الظهر وشظايا قرب العمود الفقري؛ وأصيب شقيقتهم صفاء، 30 عامًا، في الرقبة والأذن؛ كما أصيب قريبتهم محمد عيسى محمد علي بشظايا في يديه. ونُقل المصابون إلى مستشفى النشمة، حيث احتاج الطفلان إلى نقل دم، ثم إلى مستشفى الثورة في مدينة تعز بعد رحلة استغرقت نحو خمس ساعات.

محمد، 14 عامًا: من مرعى الأغنام إلى غرفة العمليات

- في الرابعة والربع من عصر 25 أغسطس/آب 2026، كان محمد وليد سعيد قاسم، البالغ من العمر 14 عامًا، يرعى أغنام أسرته في الوادي القريب من قرية الأشعب في مديرية جبل حبشي، برفقة قريبه مؤيد ومراد، عندما أصابته رصاصة في ساقه اليسرى. وأفاد شقيقه، بشار وليد سعيد قاسم، بأنه لم تكن هناك اشتباكات في المنطقة، وأن الرصاصة جاءت من اتجاه تبة القبع، التي قال إن مسلحين تابعين لجماعة الحوثي كانوا يتمركزون فيها. حاول الطفلان وقف النزيف وربط ساق محمد، ثم ساعده على السير نحو القرية قرابة 15 دقيقة. ولعدم وجود طريق تصل عبره السيارات، نقله شقيقه على دراجة نارية عبر طريق جبلي وعر، حتى وصل إلى مستشفى الثورة نحو الخامسة والنصف مساءً، حيث احتاج إلى نقل دم وعملية جراحية.

مقتل ثلاثة أطفال في قرية الطريرة - الوازعية

- في 18 سبتمبر/أيلول 2026، أفادت [وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»](#)، نقلًا عن مصادر محلية، بمقتل ثلاثة أطفال جراء قصف استهدف قرية الطريرة في عزلة الطريفة بمديرية الوازعية غربي محافظة تعز، ونسبت الهجوم إلى جماعة الحوثيين. والضحايا هم نور الدين يعقوب عبده الطرافي، 4 أعوام؛ وأساور فهد محمد غانم الطرافي، 14 عامًا؛ وتالا محمد أحمد الطرافي، عامان. وبحسب المصادر، كان الأطفال داخل القرية وقت القصف.

مقتل وإصابة أطفال من أسرة الصوفي في مأرب

- في 9 سبتمبر/أيلول 2026، سقط صاروخ على منازل تسكنها أسر من عائلة الصوفي قرب معسكر فرع الأشغال العسكرية في منطقة الحمة بمحافظة مأرب. واطلعت سام على بلاغ يتضمن أسماء عشرة ضحايا، بينهم ثلاثة أطفال قتلوا هم ربا فهد عبده أحمد الصوفي، وسعود فضل عبده أحمد الصوفي، وشادي فضل عبده أحمد الصوفي؛ وأربعة أطفال أصيبوا هم الزبير فهد عبده أحمد الصوفي، وشهاب فضل عبده أحمد الصوفي، ووائل فضل عبده أحمد الصوفي، وعائشة فهد عبده أحمد الصوفي، إضافة إلى ثلاث نساء مصابات. وأفادت معلومات تابعتها المنظمة بأن إصابة الزبير أدت إلى بتر ساقه. ونسب البلاغ الهجوم إلى جماعة الحوثيين، فيما تواصلت سام مع سليمان للحصول على تفاصيل إضافية عن الواقعة والضحايا. وتوفر الوثيقة والمعلومات المتاحة أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن صاروخًا أصاب منازل مأهولة وأوقع قتلى وجرحى من النساء والأطفال؛ غير أن تحديد مصدر الصاروخ والهدف المقصود والوضع العسكري للمنازل وقت الهجوم يتطلب فحص بقايا المقذوف وموقع سقوطه ومساره. ولا يؤدي انتساب بعض سكان المنازل إلى فرع الأشغال العسكرية، بمفرده، إلى تحويل المنازل أو بقية أفراد الأسر إلى أهداف عسكرية.

أطفال بين المفقودين والمصابين في واقعة مثلث العمري

تكشف بيانات الضحايا التي حصلت عليها المنظمات بشأن واقعة مثلث العمري عن أثر بالغ على الأطفال. فمن بين الأشخاص الذين ما يزال مصيرهم مجهولاً ثلاثة أطفال على الأقل وفق المعلومات الحالية، هم أيمن أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 16 عامًا، وعبدالله أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 14 عامًا، ونادر محمد عبده عبدالله موسى، 15 عامًا. كما أصيب عدد من الأطفال، بينهم رينا أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 9 أعوام، بأذى في طلبة الأذن، إضافة إلى خمسة أشقاء من أسرة محمد عبده عبدالله موسى تتراوح أعمارهم بين عامين و17 عامًا، أصيب أربعة منهم بشظايا في الرأس أو الوجه، فيما أصيبت طفلة بشظايا في اليد. ويضاف إلى ذلك الطفل رداد محمد رزق الله فرج، الذي تفيد المعلومات بأن والده قُتل بينما ما يزال مصير والدته مجهولاً، ليصبح، بحسب الإفادة، الناجي الوحيد من أسرته المباشرة ومن دون معيل. وتبرز هذه الحالات أثرًا مركبًا لا يقتصر على الإصابة الجسدية، بل يمتد إلى فقدان الحماية الأسرية ومصادر الإعالة والاستقرار.

النزوح والتداعيات الإنسانية

- تكشف المعلومات التي جمعتها المنظمات، إلى جانب بيانات المنظمات الدولية، عن موجة نزوح واسعة رافقت التصعيد العسكري وتغيّر السيطرة في تعز والساحل الغربي. واضطرت أسر إلى مغادرة منازلها ليلاً أو تحت إطلاق النار، وسلك بعضها طرقاً طويلة سيرًا على الأقدام بسبب نقص وسائل النقل والوقود. ولم ينتهِ الخطر بمجرد الخروج من مناطق القتال؛ إذ وصلت أسر كثيرة من دون مأوى أو فراش أو غذاء أو أدوات للطهي، واعتمدت على المدارس والمجتمعات المضيفة ومساكن مكتظة لاستيعابها.

وفي الأيام الأولى للتصعيد، أفاد [مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»](#) بأن مواقع نزوح كاملة، بينها الحجاب والراجي وحجة جبّح، أُخليت مع اقتراب القتال، ما أدى إلى موجة نزوح ثانوي، وأن القصف المستمر قيّد قدرة بعض الأسر على الانتقال إلى أماكن أكثر أمانًا وأبقى أسرًا عالقة قرب خطوط المواجهة. كما أدت اضطرابات الاتصالات إلى صعوبات في جمع المعلومات وتنسيق الاستجابة، بالتزامن مع استنزاف مخزونات المأوى والمواد غير الغذائية والغذاء.

وفي 6 سبتمبر/أيلول، نشر [الصحفي محمد طاهر](#) نداءً إنسانيًا من مقبنة قال فيه إن الأسر النازحة توزعت على مدينة تعز والبيرين والنشمة وجبل حبشي ومناطق أخرى، وإن بعض منازل الاستضافة كانت تضم ما يصل إلى ست أسر نازحة في منزل واحد. وتتعامل سام مع هذه التفاصيل بوصفها إفادة ميدانية، فيما يدعم تحديث أوتشا الصورة العامة لاتساع النزوح والضغط على المجتمعات المضيفة.

وبحلول 10 سبتمبر/أيلول، أفاد [فارس الحميري](#) بنزوح 823 أسرة خلال 24 ساعة، من بين أفرادها 3,481 امرأة وطفلاً، وارتفاع إجمالي الأسر النازحة في التحديث الذي نقله إلى 5,799 أسرة، أي أكثر من 40 ألف شخص. وفي 11 سبتمبر، قالت [الأمم المتحدة](#) إن ما لا يقل عن 46 ألف شخص نزحوا خلال الأسبوع السابق، وإن أعدادًا كبيرة غادرت المخا ليلاً ووصل نازحون إلى لحج وعدن وتحرك آخرون نحو إب، مع تقارير عن خلو قرى في مقبنة وجبل حبشي والمعافر. كما أعلنت المنظمة الدولية للهجرة تعليق تحركاتها التشغيلية مؤقتًا بسبب تدهور الوضع الأمني وحذرت من استنزاف مخزونات الطوارئ. وثُقِرَ هذه الأرقام بوصفها محطات زمنية سابقة سبقت التحديثات اللاحقة الواردة أدناه.

حجم النزوح وتوزعه

- أظهرت بيانات [مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة](#) نزوح 114,498 شخصًا، يمثلون نحو 19,083 أسرة، بين 1 و17 سبتمبر/أيلول 2026، ليرتفع [العدد التراكمي](#) المرتبط بموجة التصعيد منذ يونيو/حزيران إلى **118,086 شخصًا، يمثلون 19,681 أسرة**. ويمثل ذلك زيادة عن حصيلة 15 سبتمبر/أيلول، التي بلغت 104,796 نازحًا، بما يعكس استمرار حركة النزوح بوتيرة مرتفعة. ونسبت المنظمة 99 في المئة من الحالات المسجلة إلى النزاع، وأشارت إلى أن عددًا من الأسر تعرض للنزوح أكثر من مرة.
- استقبلت محافظة تعز العدد الأكبر من النازحين، بواقع **67,746 شخصًا، أي 57 في المئة** من الإجمالي، تلتها لحج بـ30,798 شخصًا، ثم الحديدة بـ8,244، وعدن بـ6,840، وأبين بـ3,324، وحضرموت بـ660، ومأرب بـ474 شخصًا. ومن حيث مناطق الأصل، انحدر 94,254 نازحًا من تعز، و15,582 من الحديدة، و8,064 من لحج. وفي موازاة النزوح الداخلي، سجلت المنظمة الدولية للهجرة وصول **2,911 شخصًا إلى جيبوتي بين 11 و18 سبتمبر/أيلول** عبر رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر.

وتُظهر [أحدث بيانات المنظمة الدولية للهجرة](#) أن العدد ارتفع في 21 سبتمبر إلى 129,438 نازحًا، يمثلون 21,573 أسرة، بزيادة 11,352 شخصًا خلال ثلاثة أيام. وبلغت الأعداد 73,494 في تعز، و33,828 في لحج، و8,946 في عدن، و8,244 في الحديدة، و3,324 في أبين، و1,008 في حضرموت، و594 في مأرب. وحتى مساء 20 سبتمبر، سجلت المنظمة عبور 3,106 أشخاص من اليمن إلى جيبوتي.

وعلى مستوى المديرية، قالت المنظمة إن جبل حبشي في تعز استضاف أكثر من 23 ألف نازح، بينما استضافت المضاربة ورأس العارة في لحج نحو 21,500 شخص، والمعافر في تعز أكثر من 16,500، والشمايتين أكثر من 12,300 شخص. وتعكس هذه الأرقام تركيزًا شديدًا للنازحين في مناطق محددة تواجه أصلًا ضغطًا على المياه والمأوى والصحة والخدمات الأساسية. وفي موازاة ذلك، أعلنت [الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين](#) في 19 سبتمبر أنها وثقت 146,943 نازحًا حتى 18 سبتمبر، ثم نقلت [الحزيرة](#) عنها بيانات ميدانية أحدث رفعت الرقم إلى 158,109 أشخاص حتى 19 سبتمبر في ثماني محافظات. ولا يجوز جمع هذه الأرقام مع أرقام المنظمة الدولية للهجرة بسبب اختلاف نطاقات الرصد والتسجيل والمنهجيات.

فجوات الاستجابة الإنسانية

- قال نجيب السعدي (المدير التنفيذي للوحدة التنفيذية للنازحين) إن أحد أكبر التحديات التي تواجه الاستجابة يتمثل في ضعف البنية المؤسسية وتداخل الصلاحيات بين السلطات المحلية والمركزية والوزارات والوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين. وأضاف أن غياب سياسة حكومية موحدة ومرجعية مركزية للأرقام وتنسيق التدخلات يؤدي إلى تشتيت الجهود، ويعقّد وصول المساعدات، ويضعف مساءلة الجهات الإنسانية عن التزاماتها. وتنسجم هذه الإفادة مع ما أظهرته شهادات الأسر من تفاوت الاستجابة والاعتماد الواسع على المدارس والأقارب والمجتمعات المضيفة.
- جاءت موجة النزوح في وقت شهد فيه تمويل الاستجابة الإنسانية لليمن تراجعًا، ولم تكن لدى جهات دولية عدة مخزونات طوارئ أو خطط كافية لاستيعاب الزيادة السريعة في أعداد النازحين. وأدى ذلك إلى اتساع الفجوة في المأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي والرعاية الطبية، مع تأثير أشد على النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تحملت المجتمعات المضيفة جزءًا كبيرًا من العبء، رغم محدودية مساكنها ومواردها.

تحديثات التعليم والصحة والاستجابة العابرة للحدود

أفادت [اليونيسف](#) في 14 سبتمبر بأن أكثر من 137 ألف طفل في سن الدراسة يواجهون اضطرابات كبيرة في التعليم نتيجة التصعيد، مع العمل على إنشاء مساحات صديقة للطفل وفصول مؤقتة وخدمات حماية.

وفي 18 سبتمبر، قالت [الأمم المتحدة في جنيف](#) إن أكثر من 22 مليون شخص في اليمن يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر وجود قرابة ألفي امرأة حامل بين النازحين الجدد، قد تلد أكثر من 200 منهن خلال سبتمبر. كما قالت منظمة الصحة العالمية إن 60 في المئة فقط من 5,415 وحدة صحية جرى تقييمها تعمل بصورة كاملة، وإن حزمة رعاية الإصابات المتكاملة متاحة في 6 في المئة فقط من المرافق المقيمة. وقال [تقرير منظمة الصحة العالمية](#) إن خطة الاستجابة الصحية انتقلت إلى المستوى الثاني، مع فجوة تمويل قدرها نحو 7 ملايين دولار، أي 78 في المئة من الاحتياجات المقدرة، ونفاد عدد من المستلزمات الأساسية من مستودع عدن.

وأشار التقرير نفسه إلى أن طريق هيجة العبد، وهو الطريق المعبد الرئيسي بين تعز وعدن، تعرض للقصف أكثر من مرة خلال الأسبوعين السابقين، وأن الطريق الرئيسي إلى مقبنة أصبح غير قابل للمرور مع اعتماد التحركات الإنسانية على مسار بديل واحد عبر جبل حبشي، كما أفاد بأن ميناء المخا تعرض لأضرار كبيرة ولم يكن يعمل وقت التقرير، وأن حركة الشركاء من عدن إلى الساحل الغربي توقفت بينما كانت سلامة الوصول والموظفين قيد التقييم.

في 21 سبتمبر، نشرت [مفوضية اللاجئين في اليمن](#) مشاهد من مخيم الفردوس المنشأ حديثاً قرب عدن، وقال ممثلها إن الوافدين يحتاجون إلى المياه والغذاء والرعاية الطبية، وإن النساء والأطفال والفئات الأشد هشاشة يمثلون نسبة كبيرة منهم. كما وثقت [الجزيرة](#) وصول أسر من المخا وحيس والخوخة إلى المخيم، بعضها لم يحمل سوى الملابس التي كان يرتديها. وقال ممثل المفوضية في التسجيل المصور إن النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة شكّلوا، بحسب تقديره الميداني، أكثر من 70 في المئة من الموجودين الذين شاهدتهم في الموقع، وإن مزيداً من النازحين كان يتوقع وصولهم. ويورد هذا الرقم بوصفه تقديرًا ميدانيًا في موقع الزيارة، لا مسحًا إحصائيًا شاملاً لجميع الوافدين.

وأفادت [مفوضية اللاجئين](#) بأن أكثر من 65 ألف لاجئ وطالب لجوء مسجلين يعيشون داخل اليمن، معظمهم من الصومال وإثيوبيا، وأن انعدام الأمن وتضرر الطرق واضطرابات الاتصالات وقيود الحركة على الساحل الغربي تعرقل الوصول الإنساني. كما أشارت إلى تضرر ميناء المخا وإعادة توجيه بعض طرق الشحن حول رأس الرجاء الصالح.

وفي جيبوتي، أفادت [الحزيرة](#) في 21 سبتمبر بوجود اكتظاظ ونقص في الخيام والمياه والغذاء والكساء وضغط على العيادة الطبية في أوبوك. وفي 22 سبتمبر حذرت [مفوضية اللاجئين](#) من احتمال موجات نزوح ولجوء إضافية، وقالت إن أكثر من 130 ألف شخص فروا من منازلهم منذ بداية سبتمبر، وأعلنت تفعيل حالة طوارئ من المستوى الأول لليمن وجيبوتي والصومال.

وكانت [مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين](#) قد أوضحت في 18 سبتمبر أن قرية مركزي للاجئين قرب أوبوك ضُمت لاستقبال نحو خمسة آلاف شخص، وكان يقيم فيها بالفعل أكثر من 2,700 لاجئ يمني و1,500 لاجئ إريتري، بينما كانت الحكومة والمفوضية والشركاء يستعدون لاستقبال ما لا يقل عن عشرة آلاف وافد جديد. كما أشارت إلى أن نحو 270 شخصًا كانوا يعيشون لدى أسر مضيفة، وأن الاكتظاظ يضغط على المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم.

وفي تحديث 22 سبتمبر، قالت [المفوضية](#) إن أكثر من 90 ألف شخص من النازحين الجدد وصلوا إلى عدن ولحج وأبين والضالع ومأرب، وإن أكثر من 70 في المئة من الأسر النازحة تقيم في مأوى طارئة أو دون المستوى. وأشارت إلى أن اليمن كان يضم أصلًا أكثر من 5.2 ملايين نازح داخليًا قبل موجة التصعيد الحالية، بما يضاعف الضغط على البنية الإنسانية والخدمات.

وبشأن الاستجابة، قالت المفوضية إنها قدمت مساعدات نقدية طارئة إلى 200 أسرة مع خطة عاجلة للوصول إلى ألف أسرة، وأمنت دعمًا نقديًا للمأوى لـ 500 أسرة في عدن ولحج، وتستعد لتوزيع ألف حزمة لإصلاح المساكن وتقييم احتياجات الحماية لدى ألفي أسرة. كما أعلنت إرسال 3,000 حزمة من المواد الإغاثية الأساسية من مخزونها العالمي في دبي، والتخطيط للعودة الطوعية لنحو 150 لاجئًا صوماليًا من عدن إلى مقديشو. وفي المقابل، كانت عملية المفوضية في اليمن ممولة بنسبة 18 في المئة فقط، وتحتاج إلى نحو 25 مليون دولار إضافية للاستجابة للاحتياجات الفورية لنحو 231 ألف شخص؛ وفي جيبوتي بلغت نسبة التمويل 15 في المئة، وبلغ النداء العاجل 13.5 مليون دولار، مع الاستعداد لأكثر من عشرة آلاف وافد ووصول مئات آخرين إلى أرض الصومال وبوتلاند.

وفي مأرب، وثقت [الجزيرة](#) استمرار الضغط على مخيمات النزوح شمال المحافظة، ومن بينها السويداء، مع نقص في الكهرباء والمياه والخدمات الطبية والتعليمية ومواجهة الأسر لدرجات حرارة مرتفعة وعواصف رملية متكررة. كما عرض [تقرير آخر](#) حالة أسرة تنقلت بين أكثر من منطقة منذ 2015 قبل أن تغادر الخوذة مجددًا إلى مأرب، بما يعكس أثر النزوح المتكرر على الأطفال والتعليم وسبل العيش.

الوقائع والشهادات الميدانية

مخاطر النزوح على طريق باب المندب - ذوباب

تظهر إفادة مثلث العمري أن النزوح نفسه لم يوفر الحماية للأسر الفارة من مناطق القتال. فبحسب المعلومات التي حصلت عليها سام، كان عدد من الضحايا والمفقودين يتحركون في سياق النزوح عندما وقع القصف ليل 9 سبتمبر/أيلول في المنطقة الواقعة بين باب المندب وذوباب. وتشير الشهادة إلى أن الخطر استمر بعد الضربة الأولى، إذ وقع قصف ثانٍ أثناء محاولة إنقاذ المصابين، أعقبه حريق واسع بعد انفجار صوريح وقود، ما أدى إلى تعقيد عمليات الإنقاذ وزيادة الخطر على الجرحى والمنقذين والأشخاص الموجودين في المكان. وتكشف بيانات الأسر عن نتائج إنسانية تتجاوز الإصابات المباشرة؛ فقد أصبحت أسرة تبحث في الوقت نفسه عن أب وطفلين مفقودين، وأصيب خمسة أشقاء في أسرة أخرى بينما ظل شقيقهم مفقودًا، فيما تفيد المعلومات بأن طفلًا آخر نجا بعد مقتل والده وفقدان والدته. كما أفاد المصدر بوجود أسر أخرى ما تزال تبحث عن أفراد فقدوا في حوادث متفرقة على الطريق وفي محيط مجمع باب المندب، ما يجعل تحديد العدد الحقيقي للضحايا والمفقودين مرتبطًا باستكمال عمليات الحصر والوصول إلى مواقع الحوادث.

سلمى عفيصة - الخروج من المخا على شاحنة لنقل المواشي

بحسب إفادة سلمى محمد عبدالله عفيصة، 30 عامًا، غادرت المخا مع أطفالها الثلاثة قرابة الساعة السابعة صباح 10 سبتمبر/أيلول 2026، بعدما استيقظوا على أصوات إطلاق النار وشاهدت سكان الحي يغادرون باتجاه ذباب. وقالت إنها لم تكن قد أعدت نفسها للنزوح، ولم تحمل معها ملابس أو ممتلكات إضافية، لأنها كانت تعتقد أنها ستعود إلى منزلها خلال فترة قصيرة.

ولعدم توفر وسيلة نقل مناسبة، صعدت سلمى وأطفالها إلى شاحنة كانت تنقل أبقارًا، وواصلوا الطريق بين الحيوانات باتجاه ذباب. وقالت إن الطريق كان شاقًا ومحفوفًا بالمخاطر، وإنها تعرضت خلال الرحلة للسب والإهانة. وبعد وصولها إلى مكان النزوح، أصبحت تقيم مع أطفالها في خيمة قالت إنها تفتقر إلى أبسط متطلبات الحياة والخصوصية، وإنها ظلت ترتدي الملابس نفسها التي خرجت بها لعدم امتلاكها ملابس بديلة، فيما تعيش الأسرة، بحسب إفادتها، على وجبة واحدة في اليوم.

- **يوسف: خرج بشيابه وترك البيت وراءه.** غادر يوسف محمد إبراهيم علي عكاريت، البالغ 24 عامًا، مع أسرته المكونة من ثلاثة أشخاص بعد أن أصبح إطلاق النار والخطر على المناطق المدنية، بحسب إفادته، يهددان حياتهم. واضطرت الأسرة إلى قطع أجزاء من الرحلة سيرًا بسبب نقص وسائل النقل، وغادرت من دون ملابس أو أدوات منزلية كافية. وعند وصولها لم تجد خيمة أو فراشًا أو حاجيات تتيح لها بدء حياة مؤقتة بحد أدنى من الاستقرار. وقال يوسف: «هرينا ولم نأخذ معنا ما يسترنا من ملابس وأدوات منزلية»، وهي إفادة تظهر أن النزوح لم يكن انتقالًا من مسكن إلى آخر، بل فقدانًا مفاجئًا لمقومات الحياة اليومية.

- **عمران: ترك دراجته في الطريق ومضى بعائلته.** فرّ عمران طه إبراهيم عكاريت، البالغ 31 عامًا، من المخا مع أسرته المكونة من تسعة أشخاص وسط إطلاق النار وحركة نزوح واسعة. وحاول استخدام دراجته النارية، لكنه اضطر إلى تركها في الطريق بسبب نفاد الوقود ومواصلة الرحلة بحثًا عن الأمان. ولم تكن الدراجة مجرد وسيلة انتقال، بل موردًا تعتمد عليه الأسرة في العمل والوصول إلى الأسواق والخدمات. ووصلت الأسرة من دون أثاث أو أدوات للطهي أو أسطوانة غاز أو مأوى يحمي أفرادها من الشمس، فانتقلت من الخطر المباشر للأعمال العدائية إلى هشاشة النزوح والاعتماد الكامل على المساعدة.

- **علي إبراهيم: "مفترشون الأرض وملتحفون السماء"** غادر علي إبراهيم علي ياسين، البالغ 35 عامًا، المخا مع أسرته المكونة من سبعة أفراد بسبب القتال والخوف على المدنيين. وبعد رحلة شاقة لم تجد الأسرة مكانًا خاضًا يأويها أو خيمة أو فراشًا أو أدوات منزلية. واختصر علي وضع أسرته بقوله: "مفترشون الأرض وملتحفون السماء" وتوضح إفادته أثر غياب المأوى على الخصوصية والأمن والصحة، ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال والنساء داخل أسرة كبيرة تقيم في العراء.

- **علي زوبر: خمس أسر في منزل واحد.** نزح علي علي صغير يحيى زوبر، البالغ 28 عاماً، مع أسرته المكونة من ستة أشخاص بعد أن وصف الوضع في المخا بأنه كارثي، مع استمرار إطلاق النار وسقوط خسائر في الأرواح والمنازل ، ووصلت أسرته إلى منزل يستضيف خمس أسر في وقت واحد، من دون أن تملك فراشاً أو أثاثاً أو خيمة أو أدوات منزلية خاصة بها ، وتبرز هذه الحالة الدور الذي أدته المجتمعات المضيفة في امتصاص موجة النزوح الأولى، لكنها تكشف كذلك الضغط الواقع على المنازل والخدمات وخصوصية الأسر عندما يتحول مسكن أسرة واحدة إلى مأوى جماعي.

- **صالح: طريق امتلأ بالناس ولم يجدوا ما يقلّهم.** غادر صالح علي سبتان دوم، البالغ 45 عامًا، المخا مع أسرته المكونة من سبعة أفراد خوفاً على النساء والأطفال من إطلاق النار، وشاهد على الطريق مدنيين يمشون بحثاً عن وسائل نقل، فيما تنقلت أسرته بين السير واستخدام المركبات حينما أمكن. وعند الوصول لم تجد الأسرة خيمة أو فراشاً أو بطانيات أو أسطوانة غاز أو خزان مياه أو وسيلة مناسبة للحماية من الشمس. وتبين إفادته أن تعطل النقل لم يكن مجرد عائق لوجستي، بل عاملاً زاد تعرض الفارين للخطر وأطال مدة بقائهم على الطرق.

- **دليلة: غادرت مع ثمانية أشخاص ولم تحمل شيئاً.** خرجت دليلة حمود مرشد علي، البالغة 48 عامًا، من المخا مع أسرته المكونة من ثمانية أفراد تحت ضغط الخوف وإطلاق النار، ومن دون أن تتمكن من حمل أدوات المنزل أو أسطوانة الغاز أو معظم الملابس والفرش. وقالت إنها شاهدت على الطريق ضحايا ومدنيين ينتظرون وسيلة تنقلهم، وإن أسرته واجهت صعوبة في العثور على طريق آمن. وبعد الوصول لم تجد الأسرة خيمة أو بطانيات أو أدوات منزلية أو حماية كافية من حرارة الشمس، واضطرت إلى البدء من الصفر تقريباً.

- **عمر: ساعات على الطريق ثم بيت ليس بيته.** غادر عمر أحمد محمد علي مقبول، البالغ 30 عامًا، المخا مع أسرته المكونة من خمسة أفراد خوفاً على الأطفال والنساء وكبار السن. وظلت الأسرة عالقة على الطريق ساعات طويلة بسبب نقص وسائل النقل، قبل أن تستضيفها أسرة أخرى في منزلها. ورغم حصولها على سقف مؤقت، لم تكن لديها خيمة أو فرش أو بطانيات أو أسطوانة غاز أو خزانات مياه. وتظهر حالتها هشاشة الأسر المستضافة التي لا تعيش في العراء، لكنها تفتقر إلى مسكن مستقل وتعتمد على قدرة الأسرة المضيفة المحدودة.

- **خالد إبراهيم: خرج من الحرب ليجد نفسه بلا خيمة.** نزح خالد إبراهيم علي ياسين أبو الحى، البالغ 35 عامًا، مع أسرته المكونة من ستة أشخاص بعدما جعل القتال استمرار الحياة في المخا خطرًا متزايدًا. وواجهت الأسرة نقصًا في وسائل النقل أثناء خروج أعداد كبيرة من المدنيين، ثم وصلت إلى مكان لا تتوافر فيه خيمة أو بطانيات أو فرش أو أثاث. وتبين إفادته أن النجاة من الخطر المباشر لا تنهي معاناة الأسرة، بل تنقلها إلى مرحلة جديدة تتصل بالمأوى والصحة والغذاء والقدرة على استعادة حياة مستقرة.
- **زكية: "أريد أن أعود إلى بيتي قبل أن أموت"** غادرت زكية علي سالم ثابت، البالغة 53 عامًا، منزلها في المخا عند الساعة الواحدة فجر 10 سبتمبر/أيلول 2026، برفقة زوجها وأولادها، من دون أن تحمل الأسرة شيئًا من ممتلكاتها. وتقول إنها شاهدت قرب باب المنذب سقوط صاروخ وسط مدنيين فارين وسقوط ضحايا من النساء والأطفال والرجال، وهي واقعة تحتاج إلى تحقيق مستقل في موقعها وحصيلتها ومصدر المذوف. وواصلت الأسرة سيرها من دون طعام أو مال حتى لحج، ثم نُقلت إلى التربة، حيث لجأت إلى مدرسة ونام أفرادها على الأرض من دون أغطية، قبل نقل زكية إلى المستشفى بسبب المرض والبرد والإرهاق. وتلقت لاحقًا معلومات عن اقتحام منزلها ونهب المواشي والأثاث ومحل ابنها، ولم تتمكن سام من التحقق منها بصورة مستقلة. وقالت: "لا أريد شيئًا من هذه الحياة سوى أن أعود إلى بيتي وبلادي، وأن أعيش معززة مكرمة قبل أن أموت".

الفصل الرابع

التحليل القانوني وتقييم الأدلة وتحديد المسؤوليات



تقييم الأدلة وحدود الإسناد

تتفاوت قوة الأدلة الواردة في التقرير بين شهادات مباشرة جمعتها سام من الضحايا والناجين وأسرهم، وبلاغات ميدانية، وبيانات رسمية وأمنية، ومصادر صحفية ومواد مرئية مفتوحة المصدر. ولا يعتبر تكرار الخبر في أكثر من وسيلة تأكيداً مستقلاً إذا عاد إلى المصدر الأولي نفسه. كما ميّزت سام بين ثبوت وقوع الضرر وثبوت الجهة المسؤولة عنه، وبين تحديد اتجاه المقدوف وإثبات نقطة إطلاقه، وبين السيطرة على منطقة ما وإسناد فعل بعينه إلى قوة محددة. في الوقائع التي تشمل صواريخ وقذائف وطائرات مسيرة، يتطلب الحسم الفني فحص بقايا الذخائر ومواقع السقوط واتجاهات الشظايا والمسار ونقاط الإطلاق المحتملة، إضافة إلى تحديد الهدف المقصود والوجود العسكري القريب والاحتياطات المتخذة. وفي وقائع النهب والاستيلاء، يحتاج التحقق إلى قوائم بالمنازل والمنشآت والمحتويات، وشهادات من أصحابها، وصور قبل الواقعة وبعدها، ومعلومات عن الجهة التي نقلت الممتلكات أو انتفعت بها. أما التقديرات الواسعة، مثل الحديث عن «مئات» المنازل المنهوبة، فتُعامل بوصفها مؤشرات تستوجب الحصر ولا تعتمد كحصول نهائية بذاتها.

حماية المدنيين والأعيان وقواعد إدارة الهجمات

تُلزم قواعد القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وتحظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية والهجمات العشوائية وغير المتناسبة، وتوجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للتحقق من الأهداف وتجنب الضرر المدني أو تقليله. وتظل المنازل والأسواق والمدارس والجامعات والمحاكم ودور العبادة والمخيمات والمرافق الطبية والمنشآت الاقتصادية أعياناً مدنية ما لم تستوف بصورة محددة شروط الهدف العسكري. ولا تكفي الأهمية الاقتصادية أو وجود شخص ذي صفة عسكرية في أسرة ما لتحويل منزل أو منشأة بأكملها تلقائياً إلى هدف عسكري.

لا تكفي النتيجة الضارة وحدها لإثبات تعمد استهداف المدنيين أو ارتكاب جريمة حرب؛ إذ يجب فحص الهدف المقصود ونوع السلاح ودقته والمعلومات المتاحة للمهاجم والضرر المتوقع والاحتياطات المتخذة. ومع ذلك، فإن تكرار إصابة المنازل والقرى والأسواق ومخيمات النازحين والمرافق التعليمية والطبية يثير مخاوف جدية تستوجب تحقيقاً مستقلاً في مدى احترام التمييز والتناسب والاحتياطات.

النهب والاستيلاء على الممتلكات وتدميرها

يحظر القانون الدولي الإنساني النهب في النزاعات المسلحة، كما يحظر تدمير الممتلكات الخاصة أو الاستيلاء عليها من دون مبرر قانوني أو ضرورة عسكرية تفرض ذلك. ولا يؤدي نزوح السكان أو مغادرتهم منازلهم إلى اعتبار الممتلكات متروكة أو مباحة. وإذا ثبت أخذ الأثاث والمركبات والوثائق والأموال أو المساعدات الإنسانية بقصد حرمان أصحابها منها أو الانتفاع بها بصورة غير مشروعة، فقد يشكل ذلك نهبًا محظورًا، وقد يرقى، متى توافرت الأركان اللازمة، إلى جريمة حرب. كما يتعين حفظ ممتلكات المؤسسات العامة والقضائية والإنسانية وسجلاتها وإعادة استخدامها وعدم استخدامها لأغراض شخصية أو انتقامية.

الاحتجاز والقيود على السكان والعمل الإنساني

توجب المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف معاملة الأشخاص الواقعين تحت سلطة أحد أطراف النزاع معاملة إنسانية. ويظل الصحفيون والعاملون الإنسانيون والقضاة والمدنيون محميين ما لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية وللمدة التي تستمر فيها تلك المشاركة. ولا يجوز احتجاز شخص لمجرد صلة قرابته بمقاتل أو استخدام أفراد الأسرة للضغط أو الانتقام، كما يجب أن تكون القيود على الحركة أو الإقامة قائمة على أساس قانوني وضرورة فعلية وأن تطبق بصورة فردية وغير تمييزية. وتتمتع المرافق والعاملون ووسائل النقل الطبي بحماية خاصة، ويجب عدم عرقلة عمليات الإغاثة بصورة غير مشروعة.

حماية الموتى والقبور

يوجب القانون الدولي الإنساني البحث عن الموتى وحماية جثامينهم وصون قبورهم والتعامل مع الرفات بكرامة. ولا تزول هذه الحماية بسبب الصفة العسكرية السابقة للمتوفى. وإذا ثبت نبش القبور أو إطلاق النار على الرفات أو نقلها أو إهانتها بقصد الانتقام أو الإذلال، فإن ذلك يمثل انتهاكًا جسيمًا للكرامة وقد يرقى، بحسب الوقائع والارتباط بالنزاع، إلى جريمة حرب.

حماية الأطفال وحظر تجنيدهم واستخدامهم

يحظر البروتوكول الإضافي الثاني تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة أو السماح لهم بالمشاركة في الأعمال العدائية، ويوفر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حماية أوسع تجاه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بالنسبة إلى من هم دون الثامنة عشرة. ولا يقتصر الاستخدام على الاشتباك المباشر، بل قد يشمل الحراسة والرصد والعمل في المواقع والمبارس ونقاط التفتيش ونقل الإمدادات متى دعمت المهمة العمليات العسكرية. كما لا تنفي الموافقة الظاهرة للطفل وقوع التجنيد، بالنظر إلى السن والسلطة الأبوية والتلقين والضغط الاقتصادي والاجتماعي.

النزوح والتهجير وحماية النازحين

لا يشكل كل نزوح ناتج عن القتال تهجيرًا قسريًا بالمعنى القانوني. ويحظر الأمر بتهجير السكان المدنيين لأسباب مرتبطة بالنزاع إلا إذا اقتضى ذلك أمن المدنيين أو أسباب عسكرية قهرية. ويلزم التمييز بين الفرار خوفًا من العمليات، وبين الإخلاء أو الطرد أو التهديد أو التدابير التمييزية التي تدفع السكان إلى المغادرة. وفي جميع الأحوال، يجب حماية النازحين أثناء انتقالهم، وضمان المأوى والغذاء والمياه والصحة والحماية، وصون ملكيتهم وحقوقهم في العودة الطوعية والأمن والكريمة واستعادة ممتلكاتهم أو الحصول على جبر ضرر مناسب.

المسؤولية الفردية والقيادية

تقع المسؤولية الجنائية الفردية على من خطط للانتهاك أو أمر به أو نفذه أو ساعد عليه مع توافر عناصر المسؤولية المطلوبة، وقد تمتد إلى القادة إذا ثبتت سيطرتهم الفعلية وعلمهم، أو وجوب علمهم، بجرائم رؤوسهم وعدم اتخاذهم التدابير اللازمة لمنعها أو وقفها أو معاقبة مرتكبيها. ويُسترشد بنظام روما الأساسي في تعريف جرائم الحرب وأركان المسؤولية من دون أن يعني ذلك انعقاد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية تلقائيًا. وتحتاج الوقائع الواردة في التقرير إلى تحقيقات مستقلة تحفظ الأدلة وتحدد المنفذين والأمينين وسلسلة القيادة لكل حادثة على حدة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات



- تكشف المعلومات التي جمعتها المنظمات والمواد المساندة التي راجعتها حتى 22 سبتمبر/أيلول عن أنماط متكررة شملت قتل المدنيين وإصابتهم بالقصف والقنص وإطلاق النار، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاعتقال والاحتجاز والقيود على الحركة، والاعتداء على الأعيان المدنية والمرافق الطبية، واقتحام المنازل والمرافق العامة والإنسانية ونهب الممتلكات، فضلًا عن نبش القبور والاعتداء على حرمة الموتى. وتتوافر بشأن عدد من هذه الوقائع أسباب معقولة لإجراء تحقيقات مستقلة، مع بقاء الإسناد القانوني والجنائي النهائي مرهونًا بالأدلة الخاصة بكل حادثة.
- كان الأطفال والنساء والنازحون وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الفئات تضررًا. واتسعت الوقائع من تعز والحديدة والساحل الغربي إلى مأرب ولحج وعمران، فيما امتدت التداعيات الإنسانية إلى عدن وجيبوتي. وتعرض المدنيون للخطر داخل منازلهم وقراهم، وعلى طرق الفرار، وفي مخيمات النزوح والأسواق والمساكن المؤقتة، وترافق ذلك مع تدهور في الوصول إلى العلاج والتعليم والمساعدات.
- رافق تغير السيطرة على مناطق الساحل الغربي ورود بلاغات متكررة عن مdahمة منازل ومرافق قضائية وطبية وإنسانية، والاستيلاء على أثاث ووثائق ومعدات ومساعدات ومركبات. وتدعم إفادة عمر دوبلة، إلى جانب شهادات وبلاغات أخرى من المخا وحيس والخوخة، الحاجة إلى مسح مستقل ومنهجي للممتلكات المنهوبة وتحديد أصحابها ومصيرها، مع عدم اعتماد التقديرات الواسعة قبل التحقق منها حالة بحالة.
- أظهرت موجة النزوح المتسارعة قصورًا في الاستجابة الحكومية والإنسانية، في وقت رفعت المنظمة الدولية للهجرة رقم النازحين المسجلين إلى 129,438 شخصًا بحلول 21 سبتمبر، بينما أظهرت بيانات الوحدة التنفيذية رقمًا أعلى نتيجة اختلاف نطاق التسجيل. كما تجاوز عدد العابرين إلى جيبوتي 3,100 شخص، مع ضغوط متزايدة على مواقع الاستقبال والخدمات الصحية والمياه والتعليم.

- تحتاج التحقيقات اللاحقة إلى مزيد من الجهد لتحديد الهوية الشخصية لمنفذي أعمال القتل والنهب والاختطاف، ومصير الممتلكات والوثائق والمساعدات المستولى عليها، ونقاط إطلاق المقذوفات ومساراتها. كما يلزم فحص سلسلة القيادة والأوامر العسكرية، وحفظ الأدلة الطبية والبصرية والمادية، وتمكين المحققين المستقلين من الوصول إلى المواقع والضحايا والشهود.

وتضيف الإفادات الجديدة عن مثلث العمري والمخا بعدًا إضافيًا إلى النتائج؛ إذ تجمع بين مخاطر القصف أثناء حركة النزوح، وفقدان أفراد من الأسرة الواحدة، وإصابات متعددة بين الأطفال، وفقدان المعيل، ثم امتداد الضرر إلى نهب المنازل والممتلكات بعد الفرار. وتستوجب هذه الوقائع استكمال البحث عن المفقودين والتحقق من مصيرهم، وتوثيق الضحايا والممتلكات حالةً بحالة، وتوفير دعم عاجل للأسر التي فقدت معيّلها أو وصلت إلى مواقع النزوح من دون احتياجاتها الأساسية.

التوصيات

إلى مليشيا جماعة الحوثي

- الوقف الفوري للهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية أو تُنفذ بصورة عشوائية أو غير متناسبة، ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، والإفراج عن المحتجزين تعسفاً والكشف عن مصير المخفيين. كما يجب وقف اقتحام المنازل والمرافق العامة ونهبها، وإعادة الممتلكات والوثائق والمساعدات المستولى عليها، وحماية الصحفيين والطواقم الطبية والإنسانية، وتسهيل عودة النازحين بأمان ومن دون انتقام.

إلى الحكومة اليمنية والقوات التابعة لها

- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين أثناء العمليات، وضمان احترام القوات للقانون الدولي الإنساني، وإنشاء آلية موحدة لتسجيل النازحين وتنسيق الاستجابة لهم. كما ينبغي تأمين طرق النزوح ومناطق الاستقبال.

إلى الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان

- دعم إنشاء تحقيق مستقل وفعل في الانتهاكات المرتكبة خلال التصعيد، وضمان الوصول إلى المواقع والضحايا والشهود، ومراقبة أوضاع المدنيين بعد تغير السيطرة. كما ينبغي إدراج الوقائع الموثقة في تقارير آليات الأمم المتحدة، وتعزيز مراقبة تجنيد الأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات، والضغط للكشف عن المحتجزين والمفقودين وحماية النازحين وتهيئة شروط عودتهم الآمنة.

إلى المنظمات الإنسانية والمانيين

- زيادة التمويل العاجل للمأوى والغذاء والمياه والصحة والصرف الصحي والتعليم، وتوفير مخزونات طوارئ قابلة للنشر السريع. وينبغي إعطاء الأولوية للأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم المجتمعات المضيفة، وتنسيق التدخلات مع جهة وطنية واضحة، مع الحفاظ على استقلال العمل الإنساني وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها من دون تمييز أو تدخل من أطراف النزاع.

حماية الضحايا وحفظ الأدلة والمساءلة

- حماية الضحايا والشهود والراصدین من الانتقام، وضمان السرية والموافقة المستنيرة، وحفظ السجلات الطبية والصور والمقاطع وبقايا المقذوفات وبيانات المواقع والأوامر العسكرية. ويجب إجراء تحقيقات مستقلة وسريعة في حالات القتل والإصابة والنهب والاحتجاز وتجنيذ الأطفال، وملاحقة المسؤولين عنها، ورد الممتلكات أو التعويض عنها، وتوفير العلاج والتأهيل والدعم النفسي، واتخاذ إصلاحات مؤسسية وتدابير رقابية تكفل عدم تكرار الانتهاكات.

ملحق

القصص الإنسانية وشهادات الضحايا



قصص النزوح

تعرض القصص الآتية تجربة النزوح كما رواها أصحابها مباشرة لراصدي سام، مع الحفاظ على التسلسل الأساسي للأحداث وتخفيف التكرار اللفظي بين الشهادات، وهي لا تُستخدم وحدها لإثبات الوقائع العسكرية التي لم يشهدها أصحابها مباشرة.

سلمى: خرجت من بيتها مع أطفالها بين الأبقار ولم تعد تملك سوى الملابس التي ترتديها

كانت سلمى محمد عبدالله عفيصة، البالغة من العمر 30 عامًا، تعرف المذا بوصفها مدينتها وبيتها طوال حياتها. وهي أرملة وأم لثلاثة أطفال، وتقول إنها لم تكن تغادر المدينة إلا عندما تضطر إلى الذهاب إلى تعز للعلاج. لكن صباح 10 سبتمبر/أيلول 2026، قرابة الساعة السابعة، استيقظت هي وأطفالها على أصوات إطلاق النار.

«صحيت من النوم أنا وأطفالي على صوت الرصاص».

بحسب إفادتها، خرجت لترى ما يحدث فوجدت جيرانًا يغادرون، فيما كانت منازل في الحي قد خلت بعدما فر أصحابها خلال الليل. عادت مسرعة إلى البيت، أخذت أطفالها وغطاءها وغادرت باتجاه ذباب. لم تحمل أثاثًا ولا حقائب ولا ملابس إضافية، لأنها كانت تعتقد أن غيابها لن يطول.

«خرجت وكلي أمل بالعودة عما قريب. تركت كل شيء أملكه في البيت، حتى الأشياء التي تذكرني بزوجي، الله يرحمه».

لم تجد سلمى وسيلة نقل مناسبة لها ولأطفالها. وفي النهاية صادفت شاحنة مخصصة لنقل الأبقار، وطلبت من سائقها أن يحملهم معه. صعدت الأسرة وواصلت الطريق وسط الأبقار. وتقول إن الرحلة كانت شاقة ومحفوفة بالمخاطر، وإنها تعرضت خلالها للسلب والإهانة، في انتقال قاسٍ من حياة مستقرة داخل منزلها إلى طريق نزوح لم تكن مستعدة له.

وعند الوصول لم تنته معاناتها. قالت سلمى إنها أصبحت تقيم مع أطفالها في خيمة تفتقر إلى أبسط متطلبات الحياة والخصوصية، وإنها ظلت منذ خروجها ترتدي الملابس نفسها لعدم امتلاكها بديلًا. كما قالت إن الأسرة تعيش على وجبة واحدة في اليوم، وتحتاج إلى المياه ومرافق الاغتسال والملابس والغذاء ومكان يوفر الحد الأدنى من الخصوصية والكرامة.

«اليوم أنا جالسة في خيمة تفتقر إلى أبسط مقومات الكرامة والحياة... نعيش على وجبة واحدة في اليوم فقط».

ثم وصلتها، بحسب إفادتها، أخبار بأن منزلها في المخا تعرض للنهب. ولم تعد خسارتها مقتصرة على الابتعاد المؤقت عن البيت، بل امتدت إلى الممتلكات والأغراض والذكريات التي تركتها خلفها، ومنها مقتنيات مرتبطة بزوجها المتوفى. وفي شهادتها عبّرت عن غضبها وحيرتها من سرعة تغير الوضع العسكري في المدينة، وهي مشاعر وانطباعات شخصية لا يعتمد عليها التقرير بوصفها توصيفًا مستقلًا للوقائع العسكرية.

«أنا تعبت يا ابني، والله تعبت... الحمد لله على كل حال».

تنتهي شهادة سلمى عند هذه العبارة، لكن نزوحها لم ينته؛ فما تزال مع أطفالها الثلاثة خارج المنزل الذي عاشت فيه طوال حياتها، وتقول إنها فقدت ممتلكاتها ولا تملك في مكان نزوحها إلا القليل من الاحتياجات الأساسية التي تسمح لها ولأطفالها ببدء حياة مؤقتة بحد أدنى من الكرامة.

حسين العامري: ترك صيدليته خلفه ومضى بزوجته

كان حسين عبدالله أحمد العامري، البالغ من العمر 39 عامًا، يعمل في مديرية الخوخة، حيث افتتح صيدلية لتكون مصدر دخل يوفر من خلاله مصروف أسرته وحياة كريمة له ولزوجته. يقول حسين إنه ترك بيته وبعض أهله، وانتقل مع زوجته إلى مديرية الخوخة قبل نحو عامين. كانت الخوخة، بالنسبة إليه، منطقة نائية، لكنه ذهب إليها بحثًا عن فرصة للعمل. باع ذهب زوجته ليتمكن من افتتاح مشروعه الخاص، وترك أشياء كثيرة خلفه، واضعًا أمله في أن ينجح مشروعه وبكبر مع الوقت. غادر حسين مدينة تعز إلى الخوخة، وبدأ بتجهيز الصيدلية والعمل فيها. مرت الأيام والشهور، وكان العمل يتحسن تدريجيًا. وعلى مدى عامين ظل، كما يقول، يكافح ويعمل من أجل أن ينجح المشروع ويستقر ويتوسع.

لم يكن حلمه يتوقف عند الصيدلية. كان يفكر في أن يوسع المشروع مستقبلًا ويفتح مركزًا صحيًا ويستقدم أطباء لخدمة أبناء المنطقة. ويصف سكان الخوخة بأنهم أناس بسطاء وطيبون ومكافحون، عانوا كثيرًا، ويعيش كثير منهم ظروفًا معيشية شديدة الصعوبة، إلى جانب المرض والفقر والجهل. ويقول إنهم أناس يحلمون بالخروج من دوامة الصراع والعيش في بلادهم قبل أن يموتوا، ولا يستحقون ما يتعرضون له من تهمة وإقصاء، وإن الإرهاق النفسي والاجتماعي يبدو واضحًا على وجوههم. ظل حسين يحمل هذا الأمل والطموح حتى جاء، كما يسميه، «اليوم الأسود»، اليوم الذي يقول إنه لن يمحي من ذاكرته، والذي تكسرت فيه أحلامه

وطموحاته وواقعه ومستقبله وحاضره. في تمام الساعة الرابعة عصرًا من يوم الأربعاء الموافق 9 سبتمبر/أيلول 2026، تلقى اتصالًا من أحد زملائه. سأله زميله: "حسين، كيف حالك؟". أجابه: "الحمد لله".

قال له زميله إنه إذا كان ما يزال في الخوذة فعليه أن يخرج منها بسرعة شديدة، لأن مديرية حيس، بحسب ما بلغه، قد تم تسليمها للحوثيين. لم يصدق حسين الأمر في البداية. يقول إنه كان مقتنعًا بأن ذلك لن يحدث، لأن المقاومة الوطنية، بحسب اعتقاده في ذلك الوقت، تمتلك قوة كبيرة ولن تسمح للحوثيين بالدخول. ضحك من كلام صديقه وقال له أن يهدأ وأنه «لا يوجد شيء»، ثم أغلق الهاتف. عاد بعد ذلك إلى الصيدلية وإلى الحلم الذي كان يعيش من أجله. جلس ينظفها ويرتبها، ويقول الآن إنه يتمنى لو أنه لم يحلم بذلك الحلم ولم يتعلق بذلك الطموح إلى هذا الحد. وعندما كان يستعد للخروج من الصيدلية للذهاب إلى المسجد لصلاة المغرب، وقعت الصدمة. يقول إنه شاهد أعدادًا كبيرة من الأطقم والعربات العسكرية، بصورة لم يسبق له أن شاهد مثلها، ورأى أفرادًا وآليات تابعة للمقاومة الوطنية وهي تغادر الخوذة.

في تلك اللحظة، كما يقول، شعر بأن قدميه لم تعودا قادرتين على حمله. تذكر مباشرة اتصال صديقه وتحذيره له من البقاء. بدأ ينظر إلى الناس من حوله. نساء يصرخن، وأشخاص يجمعون أفراد أسرهم استعدادًا للهروب. وكان يسأل نفسه: ماذا يحدث؟ لم نسمع أصوات اشتباكات، فكيف حدث كل هذا؟ ولماذا؟ يقول إن هذه الأسئلة كلها كانت تدور في رأسه. ارتفع أذان المغرب وسط حالة من الرعب بين السكان، وبدأ الظلام يدخل المدينة، بينما ظل حسين غير قادر على التحرك من مكانه من هول الصدمة. كان يشاهد الناس تتحرك وتهرب، فيما بقي هو واقفًا. ثم اصطدم به طفل صغير. يصف حسين الطفل بأنه كان حافي القدمين، وتبدو عليه آثار الخوف والتعب والجوع، وكانت ثيابه ممزقة. يقول إن الطفل قال له بصوت يملؤه الخوف: «يا عم، الحوثي دخل، بايجي يقتلك، هيا اهرب». يقول حسين إنه لم يستطع تجاوز صوت ذلك الطفل حتى اليوم.

كانت كلمات الطفل هي التي حركت الجمود داخله. انطلق مسرعًا إلى منزله، وجمع بعض الأشياء الخفيفة، وأخذ زوجته وخرج. لم يستطيعا جمع شيء تقريبًا، لأن الوقت، كما يقول، لم يكن في صالحهما. خرجا بما كان عليهما من ملابس تقريبًا. كانت الساعة نحو السابعة والنصف مساءً. أخذ حسين سيارته، لكنه اكتشف أنه لا يوجد فيها ما يكفي من الوقود. بدأ يبحث عن محطة بنزين، لكنه وجد أن كثيرًا من المحال والمحطات قد أغلقت، وأن الخوف سيطر على الجميع. ويتذكر أنه كان يسمع أشخاصًا يقولون، في حالة الذعر التي سادت المكان، إن الحوثيين «لا يعرفون حلالًا ولا يحرمون حرامًا». عندما خرج إلى الطريق، يقول حسين إن المشهد بدا له

كأنه من «أهوال يوم القيامة». كان الطريق شديد الازدحام، وشاهد أسيرًا تسير على أقدامها من شدة الخوف باتجاه المذا. وفي الوقت نفسه، شاهد الأطقم والمدركات التي كان يعتقد أنها موجودة لحماية السكان والأرض تغادر المنطقة.

هذا المشهد أثار غضبه بشدة. ويقول في شهادته إن القوات التي كان يعول عليها للحماية «هربت قبلنا ولم تقا تل عنا ولا عن الأرض التي أكلوا وشربوا من خيرها». ويصف الطريق في تلك اللحظات بأنه بدا له أشبه بـ«يوم الحشر». بعد البحث، وجد محطة بنزين، فملأ سيارته وواصل طريقه. يقول إن دموعه لم تتوقف وهو يقود، وإنها كانت المرة الأولى في حياته التي يفهم فيها، بحسب تعبيره، «ماذا يعني قهر الرجال». ترك خلفه كل حياته تقريبًا: مصدر دخله، وصيدليته، وأحلامه وطموحاته والمشروع الذي قضى عامين في بنائه. وبينما كان يفكر فيما يمر به، أدى الازدحام الشديد إلى توقف حركة السير. نظر من نافذة سيارته فرأى رجلًا مسنًا يبكي وقد أنهكه الطريق ولم يعد قادرًا على المشي. يقول إن الرجل سقط أو أغمي عليه في وسط الطريق. ويتذكر أن أحد أفراد طقم تابع للمقاومة الوطنية صاح طالبًا من الناس إبعاد الرجل المسن حتى تتمكن المركبات من مواصلة السير.

يقول حسين إنه شعر في تلك اللحظة بقهر شديد. أراد أن يخرج من سيارته ليساعد الرجل، لكنه لم يستطع. كان الخوف والارتباك يسيطران عليه، وفي الوقت نفسه كانت أصوات من حوله تقول إن الحوثيين دخلوا الخوخة. ويقول حسين إن ما كان يسمعه هو أنهم دخلوها «من دون حرب» و«كل أريحية». وفي شهادته، يعبر حسين عن غضبه الشديد من قيادة المقاومة الوطنية ومن طارق صالح شخصيًا، ويحملهم مسؤولية ما يعتبره انسحابًا وتسليقًا للمنطقة. ووصف المقاومة الوطنية، في لحظة غضبه، بأنها «المقاول الوطنية»، وقال إن مهمتها، من وجهة نظره في تلك اللحظة، بدت وكأنها «تسليم الأوطان». كما ورد في شهادته دعاؤه على طارق صالح بقوله: «لا غفر الله له». واصل حسين طريقه حتى وصل إلى المذا قرابة الساعة الثانية فجراً. لكنه عندما وصل، وجد أن الوضع هناك، بحسب وصفه، لا يختلف عن الخوخة، بل كان أكثر سوءًا. كانت الشوارع ممتلئة بالناس، والجميع يبحث عن وسيلة للهروب.

لم يكن أمامهم، بحسب روايته، سوى طريق ذباب - رأس العارة. يصف حسين الناس في ذلك الطريق بأنهم كانوا كأنهم في «ساحة الحشر». وصل إلى المذا وهو جائع، ولم يجد مكانًا يستطيع أن يتناول فيه العشاء هو وزوجته. وبعد وقت قصير من وصولهما، انتشرت بين الناس أصوات تقول إن الحوثيين أصبحوا عند مدخل المذا. عندها، يقول حسين، بدأت شوارع المذا تتفرغ بسرعة، وبدأ الجميع يتحرك باتجاه طريق ذباب. أطفال، ونساء، ومرضى، وأسرة كاملة كانوا يهربون. وفي شهادته، يكرر حسين غضبه من القوات الموجودة هناك، ويقول إنه شعر بأنه «لا

يوجد من يدافع عنهم»، وإن قيادة وأفراد المقاومة الوطنية، بحسب ما شاهده واعتقده في تلك اللحظة، كانوا قد غادروا قبل المدنيين. انطلق حسين باتجاه ذباب ورأس العارة، وهو، كما يقول، يتصور جوًّا. ومع ساعات الفجر، شاهد مشاهد يقول إنه لم ير مثلها من قبل. لم يكن هناك صوت، بحسب تعبيره، يعلو فوق بكاء الأطفال وهمس النساء.

كلما نظر إلى وجه شخص في الطريق، كان يرى، كما يقول، القهر مختلطًا بالصدمة وعدم التصديق. كانت من أصعب الأيام التي عاشها. ويقول إنه لم يفكر يومًا، ولو مجرد تفكير، أنه سيعيش يومًا كهذا. وخلال روايته لهذه اللحظات، بكى حسين بحرقة. توقف عن الكلام. رفع عينيه إلى السماء وظل صامتًا لبعض الوقت. ثم عاد ليكمل شهادته. قال: "والله لم ولن أفكر أنني سأعيش مثل هذا اليوم". واصل حسين طريقه وهو يعاني من الجوع والعطش، ويقول إنه كان يشعر بالقهر والذل بصورة لم يستطع إخفاءها عن ملامحه. وفي تلك اللحظة قالت له زوجته: "عسى الله أن يبدلنا خيرًا". يقول إنه حاول أن يتماسك حتى لا ينفجر بالبكاء. وصل الزوجان إلى رأس العارة، وهناك، بحسب روايته، بدأت مرحلة أخرى من الرحلة. جرى تفتيش السيارة وسط ازدحام شديد يقول إنه لا يستطيع وصفه. ومن هناك دخل باتجاه محافظة لحج. وصل حسين إلى منطقة رأس عمران نحو الساعة الثانية عشرة ظهرًا، وهو، بحسب وصفه، بلا طعام وبلا نوم. بعد ذلك اتجه نحو التربة، ثم واصل الطريق حتى وصل إلى مدينة تعز. استمرت الرحلة أكثر من 24 ساعة. يقول حسين إنه لم ير في حياته ذلًا ومعاناة وتشردًا مثل الذي شاهده في تلك الرحلة، وإن بعض المشاهد أعادت إلى ذاكرته صور معاناة أبناء غزة. وعندما وصل إلى تعز، كان منهكًا جسديًا ونفسيًا إلى درجة كبيرة. يقول إنه نام بعد وصوله، وظل خلال اليومين التاليين تقريبًا لا يريد سوى النوم والراحة، من شدة القهر والإنهاك اللذين عاشهما. كان قبل ذلك بيوم واحد يقف داخل صيدليته في الخوخة، ينظفها ويرتبها ويفكر في مستقبلها، وفي مركز صحي كان يحلم بإنشائه لخدمة الناس. ثم وجد نفسه، خلال ساعات، على طريق طويل مع زوجته، تاركًا وراءه الصيدلية التي باع ذهبها ليؤسسها، ومصدر رزقه، وستين من العمل والطموح. ويختتم حسين شهادته بالدعاء على من يحفلهم مسؤولية ما جرى قائلًا: "الله لا يسامح من كان السبب".

خالد رزيق: حين يصبح السير على الأقدام طريقًا إلى النجاة

كان خالد رزيق علي محمد رزيق، البالغ من العمر 30 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من ستة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة بحثًا عن الأمان. يقول خالد إنهم اضطروا إلى الخروج بسبب الحرب وما يصفه بإطلاق النار والضرب العشوائي على المدنيين، إلى جانب تراجع إمكانية استمرار الحياة في المنطقة في ظل ظروف القتال. لم يكن الرحيل، بالنسبة إليه، بحثًا عن مكان أفضل للحياة، بل محاولة للحفاظ عليها. يصف خالد الوضع عند مغادرته بأنه كان «مأساويًا». ويقول إن إطلاق النار كان يطال المدنيين خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها المخا، فيما كانت الأسر تغادر المنطقة خوفًا من استمرار القتال. وخلال رحلة الخروج، شاهد خالد، بحسب شهادته، مشاهد وصفها بالمأساوية: مدنيون ينزحون من مناطقهم، وإطلاق نار في المنطقة، وأسرى تحاول الابتعاد عن الحرب والوصول إلى مكان أكثر أمانًا. لكن مغادرة المخا لم تكن سهلة.

لم تكن هناك وسائل نقل متاحة يمكن أن تقل خالد وأسرته بعيدًا، وهو ما اضطرتهم إلى السير على الأقدام. يقول: «بالطبع وجدنا صعوبات. مشينا على الأقدام بسبب عدم توفر مواصلات للنقل، فاضطررنا إلى الخروج من أجل الحفاظ على الحياة». بالنسبة إلى خالد، لم يكن أمام الأسرة خيار آخر. كان البقاء يعني استمرار التعرض لخطر الحرب وإطلاق النار، بينما كان الخروج يعني الدخول في رحلة لا تتوفر فيها حتى وسيلة نقل. مضت الأسرة على أقدامها بحثًا عن مكان أكثر أمانًا. لكن الابتعاد عن منطقة الحرب لم يكن يعني نهاية المعاناة. فعندما وصل خالد وأسرته، لم يكن هناك منزل خاص ينتظرهم، ولا مكان مجهز يمكن أن يأوي الأسرة. يقول خالد إنه لا يوجد لديهم أثاث أو أدوات منزلية أو أسطوانة غاز، ولا شيء يحميهم من حرارة الشمس. وهكذا انتقلت الأسرة من الخوف المباشر من الحرب إلى حياة الزوج، من دون أبسط الأشياء التي كانت جزءًا من حياتها اليومية.

خالد، الذي كان مسؤولًا عن أسرة من ستة أفراد، وجد نفسه بعد مغادرة المخا مطالبًا بتوفير مأوى وطعام واحتياجات أساسية في مكان لا يملك فيه شيئًا تقريبًا. لا منزل يأويهم، ولا أدوات منزلية، ولا وسيلة للطهي، ولا ما يكفي لحمايتهم من الشمس. كانت الأسرة قد خرجت، كما يقول خالد، للحفاظ على حياتها. لكن الوصول إلى مكان بعيد عن إطلاق النار لم يكن يعني استعادة الحياة التي تركتها خلفها. لقد نجوا من الخطر المباشر، لكنهم دخلوا مرحلة أخرى من المعاناة: الزوج والعيش من دون مأوى مناسب أو أبسط متطلبات الحياة. وعندما سُئل خالد عن موافقته على نشر قصته، وافق.

عبدالقوي: طفل سقط من يد أمه على طريق الفرار

كان عبدالقوي محمد إبراهيم علي عكاريت، البالغ من العمر 40 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من خمسة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة خوفًا من الموت وإطلاق النار. يقول عبدالقوي إنه لم يتمكن، عند خروجه، من أخذ أدوات منزله أو تجهيز أمتعته، لأن الخوف من الحرب كان أكبر من التفكير فيما سيتركه خلفه. خرج مع أسرته بحثًا عن الأمان. ويتذكر أن الوضع أثناء الرحيل كان سيئًا للغاية، وأن أعدادًا كبيرة من المدنيين كانت تنزح من المنطقة، فيما كان إطلاق النار يرافق رحلة الخروج. لكن المشهد الذي بقي عاليًا في ذاكرته أكثر من غيره كان مشهد امرأة تهرب وهي تحمل طفلها. يقول عبدالقوي إنه شاهد المرأة وسط حالة الفرار والفوضى، قبل أن يسقط طفلها من يدها على الطريق. وبحسب روايته، ارتطم رأس الطفل بالأرض وتوفي. كان المشهد، بالنسبة إليه، واحدًا من أقسى ما شاهده أثناء النزوح. امرأة تحاول الهرب من الحرب، تحمل طفلها وهي تتحرك على الطريق، ثم يسقط الصغير من يدها ويفارق الحياة. واصل عبدالقوي وأسرته طريقهم. لكن التنقل لم يكن سهلًا. يقول إنهم اضطروا إلى السير على الأقدام في أجزاء من الطريق، ثم الانتقال من سيارة إلى أخرى كلما وجدوا وسيلة نقل تساعد على مواصلة الرحلة. ويصف وصولهم بأنه تم "بشق الأنف". لم تكن الرحلة منظمة، ولم تكن هناك وسيلة نقل مخصصة نقل الأسرة مباشرة من مكان الخطر إلى مكان أكثر أمانًا. كان عليهم أن يتحركوا بما توفر، وأن يواصلوا الطريق من سيارة إلى أخرى ومن مسافة إلى أخرى. وعندما وصل عبدالقوي وأسرته، لم يجدوا مكانًا مجهزًا للإقامة. يقول إنه لا يوجد مكان مناسب يأويهم، ولا خيمة تحميهم من حرارة الشمس، ولا فراش، ولا أدوات منزلية، ولا حمام أو مرافق أساسية تساعد الأسرة على تدبير حياتها اليومية. ويصف وضعهم بقوله: "جلسنا فوق الناس تحت الشمس".

خرجت الأسرة من منزلها خوفًا من الحرب، لكنها وجدت نفسها بعد الوصول في مكان لا تتوفر فيه أبسط مقومات الحياة. لم يكن لديهم فراش للنوم، ولا خيمة توفر لهم الخصوصية والحماية، ولا أدوات منزلية، ولا مكان مناسب للاستحمام. وهكذا لم تنته معاناة عبدالقوي وأسرته بالابتعاد عن إطلاق النار. انتقلوا من الخوف المباشر من الحرب إلى معاناة الزوج والعيش من دون مأوى مناسب أو احتياجات أساسية. لكن صورة المرأة التي سقط طفلها من يدها أثناء الهروب بقيت أكثر ما يلاحقه من تلك الرحلة. كانت، مثل كثير من الأسر، تحاول أن تنجو. وكان طفلها معها على طريق الفرار. وعندما سُئل عبدالقوي عن موافقته على نشر قصيته، وافق.

يوسف: خرج بثيابه وترك البيت وراءه

كان يوسف محمد إبراهيم علي عكاريت، البالغ من العمر 24 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من ثلاثة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة خوفًا من إطلاق النار والخطر الذي يهدد المدنيين. يقول يوسف إنهم خرجوا "خوفًا من الحرب والظلم والرصاص الناري الحي على المدنيين". كان الوضع، بحسب وصفه، "مخيفًا جدًا". الناس يهربون، والأسر تغادر، والجميع يحاول الابتعاد عن الحرب والوصول إلى مكان أكثر أمانًا. لكن مغادرة المخا لم تكن سهلة. يقول يوسف إنه شاهد أشخاصًا عالقين على الطريق بسبب عدم توفر وسائل النقل، فيما كان آخرون يضطرون إلى مواصلة طريقهم سيرًا على الأقدام. وكانت أسرته من بين الذين واجهوا هذه الصعوبة. لم تكن لديهم وسيلة نقل خاصة تستطيع إخراجهم بسهولة، واضطروا إلى التحرك عبر الطريق والبحث عن أي وسيلة تمكنهم من مواصلة رحلة الزوج. يقول يوسف: «وجدنا صعوبات بسبب أننا لا نملك مواصلات للنقل، فاضطررنا إلى التنقل عبر الطريق».

لم يكن أمام الأسرة وقت كافٍ لجمع حاجياتها. خرج يوسف وأسرته على عجل، ولم يتمكنوا من أخذ الفرش أو الأدوات المنزلية أو ما يكفي من الملابس. كان الهدف في تلك اللحظة هو الابتعاد عن الخطر. تركوا المنزل بما فيه، وواصلوا طريقهم بحثًا عن الأمان. لكن الوصول إلى مكان بعيد عن الحرب لم يعن أنهم وجدوا مكانًا مناسبًا للعيش. يقول يوسف إنه لا توجد خيمة تأوي أسرته، ولا فراش، ولا احتياجات أساسية يستطيعون من خلالها بدء حياة مستقرة في مكان الزوج. ويصف ما حدث بقوله: "هربنا ولم نأخذ معنا ما يسترنا من ملابس وأدوات منزلية" هكذا خرجت الأسرة من منزلها من دون استعداد مسبق، ومن دون أن تتمكن من حمل الأشياء التي كانت تستخدمها في حياتها اليومية. لم تكن معهم ملابس كافية، ولا أدوات منزلية، ولا فرش، ولم يجدوا بعد خروجهم خيمة يمكن أن توفر لهم مأوى.

كان يوسف في الرابعة والعشرين من عمره، ومسؤولًا عن أسرة من ثلاثة أفراد، لكنه وجد نفسه بعد الزوج أمام احتياجات تبدأ من أبسط الأشياء: مكان يأوي أسرته، وفراش ينامون عليه، وملابس، وأدوات تساعدهم على تدبير حياتهم اليومية. خرجت الأسرة خوفًا من الحرب وإطلاق النار. وعندما ابتعدت عن الخطر، وجدت نفسها أمام معاناة أخرى: العيش من دون مأوى مناسب ومن دون الأشياء التي تركتها خلفها. لم يحمل يوسف معه الكثير. بحسب شهادته، خرج هو وأسرته بما استطاعوا، وتركوا بقية حياتهم في المنزل الذي اضطروا إلى مغادرته. وعندما شغل يوسف عن موافقته على نشر قضيته، وافق.

خالد إبراهيم: خرج من الحرب ليجد نفسه بلا خيمة

كان خالد إبراهيم علي ياسين أبو الحى، البالغ من العمر 35 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من ستة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة. يقول خالد إنهم خرجوا بسبب الحرب وعدم توفر مصدر للحياة في مناطق القتال. ويصف الوضع عند المغادرة بأنه كان "مخيفًا جدًا"، فيما كان الناس يهربون من المنطقة بسبب الحرب. خلال رحلة الخروج، يقول خالد إنه شاهد حوادث مرتبطة بالنزوح، إلى جانب إطلاق الرصاص الحي والضرب العشوائي. كانت الأسر تتحرك تحت الخوف، وتحاول الابتعاد عن منطقة القتال والوصول إلى مكان أكثر أمانًا. لكن الخروج نفسه كان صعبًا. يقول خالد إن التنقل كان من أصعب ما واجهته الأسرة، بسبب عدم توفر وسائل نقل كافية. اضطر هو وأسرته إلى البحث عن أي وسيلة تمكنهم من مواصلة الطريق، ويصف صعوبة التنقل بأنها كانت شديدة ومزمنة. لم تكن المشكلة فقط في مغادرة منطقة الحرب، بل في الطريقة التي يمكن لأسرة من ستة أفراد أن تصل بها إلى مكان آخر في ظل غياب المواصلات.

ومع ذلك، تمكن خالد وأسرته من الابتعاد عن منطقة الخطر. لكن الوصول لم يكن نهاية المعاناة. فعندما وصلوا، لم يجدوا مكانًا مجهزًا يأويهم. يقول خالد إنه لا توجد لديهم خيمة، ولا شيء يحميهم من حرارة الشمس. ولا توجد بطانيات أو فرش أو احتياجات أساسية تساعد الأسرة على تدبير حياتها اليومية. خرج خالد وأسرته من المخا بحثًا عن الأمان، لكنهم وجدوا أنفسهم بعد النزوح من دون مأوى مناسب ومن دون أبسط الأشياء التي يحتاجها الإنسان للعيش. لا خيمة تحميهم من الشمس. ولا بطانيات أو فرش يستطيعون النوم عليها. ولا مكان مجهز يمكن للأسرة أن تبدأ فيه حياة مؤقتة. وهكذا انتقلت الأسرة من الخوف المباشر من الحرب إلى معاناة أخرى فرضها النزوح. كان خالد مسؤولًا عن ستة أشخاص، لكنه وجد نفسه بعد الخروج أمام احتياجات تبدأ من أبسط الأشياء. وعندما سُئل عن موافقته على نشر قصته، وافق.

علي إبراهيم: مفترشون الأرض وملتحفون السماء

كان علي إبراهيم علي ياسين، البالغ من العمر 35 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من سبعة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة. يقول علي إنهم خرجوا بسبب الحرب والقتل وتضرر المدنيين، وإن الخوف من استمرار القتال جعلهم يضطرون إلى مغادرة المخا بحثًا عن الأمان. يصف الوضع عند خروجهم بأنه كان «مخيفًا ومأساويًا»، فيما كان الناس ينزحون من المنطقة تحت وطأة الحرب. ويقول إنه شاهد ضحايا بسبب القتال، كما شاهد مدنيين يغادرون مناطقهم بعدما أصبحت الحياة فيها أكثر صعوبة. لم تكن رحلة الخروج سهلة. واجه علي وأسرته صعوبات أثناء الهروب والنزوح، وهم يحاولون الابتعاد عن منطقة الخطر والوصول إلى مكان أكثر أمانًا. لكن الوصول لم يعن أن الأسرة وجدت مكانًا مناسبًا للإقامة. يقول علي إنهم لا يملكون مكانًا يأوون إليه. ولا توجد لديهم أدوات منزلية، ولا فرش، ولا خيام، ولا شيء يساعد الأسرة على تدبير حياتها بعد النزوح. ويختصر علي وضع أسرته بعبارات واحدة:

«مفترشين الأرض وملتحفين السماء». خرجت الأسرة من منزلها بسبب الحرب، ثم وجدت نفسها بعد النزوح من دون مأوى. سبعة أشخاص بلا بيت خاص يأويهم، ولا خيمة تحميهم، ولا فراش ينامون عليه، ولا أدوات منزلية تمكنهم من تدبير احتياجاتهم اليومية. أصبحت الأرض مكانًا للنوم والسماء الغطاء الوحيد المتاح لهم. لم تكن معاناة علي وأسرته مرتبطة فقط بلحظة الخروج من المخا. فالابتعاد عن الحرب نقلهم إلى معاناة أخرى، تتمثل في العيش من دون مأوى مناسب ومن دون أبسط متطلبات الحياة. غادر علي وأسرته بحثًا عن الأمان. لكنهم وجدوا أنفسهم بعد الوصول إلى مكان النزوح بلا خيمة، وبلا فرش، وبلا أدوات منزلية. وبقي وصفه لحال الأسرة الأكثر اختصارًا لما انتهت إليه حياتهم بعد الخروج: «مفترشين الأرض وملتحفين السماء». وعندما سُئل علي عن موافقته على نشر قصيته، وافق.

علي زوبر: خمس أسر في منزل واحد

كان علي علي صغير يحيى يحيى زوبر، البالغ من العمر 28 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من ستة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة. يقول علي إنهم اضطروا إلى الخروج بسبب الوضع الذي يصفه بأنه "كارثي ومأساوي"، وما خلفته الحرب من أضرار في الأرواح والمنازل. ويقول إن إطلاق النار كان مستمرًا، وإن المدنيين كانوا يتعرضون للخطر، الأمر الذي دفعه وأسرته إلى مغادرة المخا. كان الوضع، بحسب وصفه، "كارثيًا جدًا". يقول علي إنه شاهد أعدادًا كبيرة من الناس والأسر وهي تغادر المنطقة، ويتحدث عن «خروج آلاف الناس والأسر»، وعن التشرد والمعاناة التي رافقت رحلة النزوح. لم تكن مغادرة المخا سهلة. يقول إن أغلب الناس والأسر واجهوا صعوبات كبيرة أثناء الخروج، وسط الخوف والمعاناة وعدم توفر وسائل نقل كافية. كان النزوح، بالنسبة إلى كثيرين، رحلة شاقة، بينما كانت الأسر تحاول فقط الابتعاد عن الخطر والوصول إلى مكان أكثر أمانًا.

غادر علي وأسرته منزلهم ولم يتمكنوا من أخذ أثاثهم أو أدواتهم المنزلية أو حاجياتهم معهم. ويقول إنهم هربوا من المنطقة من دون أن يستطيعوا حمل ما يكفي من الملابس أو الأشياء التي يحتاجون إليها في حياتهم اليومية. وبعد رحلة النزوح، وجد علي وأسرته مكانًا يقيمون فيه. لكن المنزل الذي لجؤوا إليه لا تسكنه أسرته وحدها. يقول علي: «حاليًا ساكنين عند ناس، خمس أسر داخل بيت واحد». خمس أسر أصبحت تعيش في منزل واحد بعد النزوح. وفي الوقت نفسه، لا تملك أسرته أثاثًا خاصًا بها، ولا أدوات منزلية، ولا فرشًا، ولا خيامًا. ويقول علي إنهم خرجوا من منازلهم من دون أن يتمكنوا من أخذ ما يكفي من الملابس أو الأدوات المنزلية معهم. وهكذا، لم تنته معاناة الأسرة بمجرد الوصول إلى مكان يأويها. فهي تعيش اليوم مع أربع أسر أخرى داخل منزل واحد، من دون الأثاث والأدوات والفرش التي كانت جزءًا من حياتها قبل النزوح. خرج علي مع أسرته المكونة من ستة أفراد من المخا بسبب الحرب والخوف من استمرار إطلاق النار. وعندما وصلوا إلى مكان النزوح، وجدوا أنفسهم يتقاسمون منزلًا واحدًا مع أربع أسر أخرى، بعدما تركوا خلفهم منزلهم وأغراضهم ومعظم احتياجاتهم. وعندما سُئل علي عن موافقته على نشر قصيته، وافق.

صالح: الطريق الذي امتلأ بالناس ولم يجدوا ما يقلهم

كان صالح علي سبتان دوم، البالغ من العمر 45 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من سبعة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة. يقول صالح إنهم خرجوا بسبب الحرب وإطلاق النار الحي الذي طال المدنيين والمنازل والسكان. وكان أكثر ما يخشاه هو على الأرواح، خصوصًا مع وجود النساء والأطفال داخل الأسرة. يقول: «خفنا على الأرواح والنساء والأطفال، فاضطررنا إلى الخروج». ويصف الوضع عند المغادرة بأنه كان "مخيفًا جدًا"، بسبب الحرب وإطلاق النار في المنطقة. كان الناس يتحركون في محاولة للابتعاد عن الخطر. ويقول صالح إنه شاهد مآسي وقتلًا للأبرياء ونزوحًا للناس، إلى جانب تعطل بعض الطرق أو صعوبة المرور عبرها. وكان أحد أكثر المشاهد وضوحًا بالنسبة إليه هو الناس الذين يسرون على الطريق ولا يجدون وسيلة تقلهم إلى أماكن أكثر أمانًا. لم تكن أسرته بعيدة عن هذا المشهد. واجه صالح وأفراد أسرته صعوبات كبيرة في التنقل.

ويقول إنهم لم يستطيعوا التحرك بسهولة، واضطروا إلى السير على الأقدام في أجزاء من الطريق، ثم استخدام السيارات حينما وجدوا وسيلة متاحة. لم تكن الرحلة سهلة ولا مستقرة. كان عليهم أن ينتقلوا من السير على الأقدام إلى السيارات بحسب ما يتوفر، وهم يحاولون فقط الوصول إلى مكان يبعدهم عن الحرب. وعندما وصل صالح وأسرته، لم يجدوا مكانًا مناسبًا يأويهم. يقول إنه لا يوجد لديهم مأوى مجهز، ولا أدوات منزلية، ولا أسطوانة غاز، ولا شيء يحميهم من حرارة الشمس. كما لا توجد لديهم بطانيات أو فرش أو خيام. ولا يملكون خزائن للمياه. خرجت الأسرة من منزلها بسبب الحرب، ثم وجدت نفسها بعد النزوح في حاجة إلى أبسط الأشياء التي كانت جزءًا من حياتها اليومية. مكان يأويهم، فراش ينامون عليه. بطانيات. خيمة تحميهم من الشمس. أسطوانة غاز للطهي. وخزان للمياه.

كانت هذه كلها أشياء يملكها الإنسان أو يستخدمها بصورة عادية في حياته، لكنها أصبحت بعد النزوح احتياجات لم تعد متوفرة لدى أسرة صالح. ظل الطريق الذي خرجوا عبره حاضرًا في ذاكرته. ناس يمشون على أقدامهم. أسر تبحث عن وسيلة نقل. وأشخاص يحاولون الوصول إلى مكان أكثر أمانًا ولا يجدون ما يقلهم. وعندما سُئل صالح عن موافقته على نشر قصيته، وافق.

دليلة: غادرت مع ثمانية أشخاص ولم تحمل معها شيئاً

كانت دليلة حمود مرشد علي، البالغة من العمر 48 عامًا، تعيش في المخا مع أسرتها المكونة من ثمانية أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة. تقول دليلة إنهم خرجوا بسبب الحرب والخوف من الرصاص الحي والضرب العشوائي على المدنيين. وتصف الوضع عند مغادرتهم بأنه كان "مخيئًا ومأساويًا". كان الناس يهربون من المنطقة، وإطلاق النار مستمرًا، فيما تحاول الأسر أن تخرج من منازلها وتصل إلى مكان أكثر أمانًا. تقول دليلة إنها شاهدت ضحايا على الطريق بسبب الحرب، كما شاهدت أشخاصًا منكوبين لا يجدون وسيلة تنقلهم إلى أماكن آمنة. لم يكن الخروج سهلًا. واجهت الأسرة صعوبات في التنقل، ولم تجد طريقًا آمنًا ومتاحًا بسهولة. وتقول دليلة إنهم اضطروا إلى المغادرة من دون أن يتمكنوا من أخذ شيء تقريبًا من احتياجات المنزل. لم يأخذوا أدوات منزلية. ولم يأخذوا أسطوانة غاز. وغادروا من دون كثير من الأشياء التي كانوا يستخدمونها في حياتهم اليومية.

كان الهدف في تلك اللحظة هو الخروج من منطقة الخطر. وبعد الوصول، لم تجد دليلة وأسرته مكانًا مناسبًا يأويهم. تقول إنه لا توجد لديهم أدوات منزلية، ولا أسطوانة غاز، ولا شيء يحميهم من حرارة الشمس. كما لا توجد لديهم بطانيات أو فرش أو خيام. خرجت الأسرة المكونة من ثمانية أفراد من منزلها بسبب الخوف من الحرب وإطلاق النار، ثم وجدت نفسها بعد النزوح من دون أبسط الاحتياجات التي كانت جزءًا من حياتها قبل المغادرة. لا مكان مناسب يأويهم. ولا فرش ينامون عليه. ولا بطانيات. ولا خيمة تحميهم من الشمس. ولا أدوات منزلية. ولا أسطوانة غاز. كانت دليلة قد غادرت منزلها بسرعة، ولم تتمكن من حمل الأشياء التي تحتاج إليها أسرتها. وبعد الوصول، لم تكن تلك الأشياء متوفرة أيضًا. وهكذا لم تنته معاناتها وأسرته بالابتعاد عن منطقة الحرب. فقد انتقلوا من الخوف من إطلاق النار إلى حياة نزوح تفتقر إلى المأوى والاحتياجات الأساسية.

دليلة، التي خرجت مع أسرة من ثمانية أفراد، لم تحمل معها سوى ما استطاعت أن تخرج به في تلك اللحظة. وبقيت بقية حاجيات الأسرة في المنزل الذي اضطرت إلى مغادرته. وعندما سُئلت دليلة عن موافقتها على نشر قصيتها، وافقت.

عمر: ساعات على الطريق ثم بيت ليس بيته

كان عمر أحمد محمد علي مقبول، البالغ من العمر 30 عامًا، يعيش في المخا مع أسرته المكونة من خمسة أفراد، قبل أن تدفعهم الحرب إلى مغادرة المنطقة. يقول عمر إنهم خرجوا خوفًا من الموت وإطلاق النار الحي على المدنيين والمنازل والسكان، وخوفًا على الأطفال والنساء وكبار السن. ويصف الوضع عند مغادرتهم بأنه كان "مخيفًا جدًا" بسبب الحرب والأحداث التي كانت تشهدها المنطقة. كان الناس يغادرون منازلهم، والخوف يسيطر على الأسر التي تحاول الابتعاد عن الخطر. ويقول عمر إنه شاهد حركة نزوح واسعة وإطلاق نار عشوائي على المدنيين والمنازل والسكان، لم يكن الخروج سهلًا. واجه عمر وأسرته صعوبات في التنقل، بسبب عدم توفر وسائل النقل بصورة كافية. ويقول إنهم ظلوا "منكوبين في الطريق لساعات طويلة". كانت الأسرة تحاول مواصلة طريقها والابتعاد عن المنطقة، لكنها لم تكن تملك وسيلة نقل متاحة تستطيع أن توصلها مباشرة إلى مكان أكثر أمانًا. مرت ساعات وهم على الطريق.

كان عمر مسؤولًا عن أسرة من خمسة أفراد، وكان عليه أن يواصل البحث عن وسيلة تمكنهم من الوصول إلى مكان يأويهم. وفي النهاية، تمكنوا من الوصول إلى مكان وجدوا فيه من يستضيفهم. يقول عمر: "نحن جلوس عند ناس استضافونا". لكن وجود سقف يأويهم لم يعن أن الأسرة استعادت حياتها التي تركتها في المخا. فهي لا تملك خيمة، ولا فرشًا، ولا بطانيات، ولا أسطوانة غاز، ولا خزانات للمياه. ولا توجد لديها الأشياء الأساسية التي تحتاج إليها الأسرة لتدبير حياتها بصورة مستقلة. وجد عمر وأسرته من يفتح لهم منزله، لكنهم ظلوا يعتمدون على استضافة الآخرين بعدما فقدوا مكانهم واحتياجاتهم الأساسية. خرجوا من المخا خوفًا على الأطفال والنساء وكبار السن، وبعد ساعات طويلة على الطريق انتهت رحلة النزوح داخل بيت لا يملكونه. وجدوا مكانًا يأويهم مؤقتًا، لكنهم لم يجدوا خيمة خاصة بهم أو فرشًا أو بطانيات أو غازًا للطهي أو خزانات للمياه.

وهكذا انتقلت الأسرة من الخوف المباشر من الحرب وإطلاق النار إلى حياة تعتمد فيها على استضافة الآخرين وما يمكن أن يتوفر لها من احتياجات. كان عمر قد خرج من المخا للحفاظ على حياة أسرته. وبعد ساعات من المعاناة على الطريق، وصل إلى مكان أكثر أمانًا، لكنه لم يصل إلى بيت يمكن أن يسميه بيته. وعندما سُئل عمر عن موافقته على نشر قصيته، وافق.

مريم: أكثر من عقد بين النزوح والإصابة والفقد

كانت مريم زيد حسن علي، 45 عامًا، تعيش مع زوجها وأبنائها الستة في قرية العريش بمديرية مقبنة، قبل أن تبدأ رحلة نزوح تقول إنها استنزفت أكثر من عقد من حياتها، وتنقلت خلالها بين القرى والمخيمات والمدارس والطرق الجبلية. تبدأ مريم حديثها بصعوبة:

«والله يا ابني مش عارفة من فين أبدأ وفين أنتهي... سنوات من عمري بين البهذلة والنزوح». تقول إن أول نزوح لها كان في عام 2015، مع دخول جماعة الحوثي إلى مديرية مقبنة واندلاع المواجهات. غادرت مع أسرتها باتجاه مديرية موزع، بعدما ترك سكان عدد من القرى منازلهم تحت ضغط القتال والخوف.

بعد نحو عام، حاولت مريم العودة إلى منزلها لأخذ بعض حاجيات الأسرة. وتقول إنها أثناء ذلك تعرضت لإطلاق نار من قناص تنسبه إلى جماعة الحوثي، وأصيبت بطلق ناري استدعى نقلها إلى مدينة تعز، حيث بقيت في المستشفى قرابة ثلاثة أسابيع. خرجت من المستشفى، لكنها لم تكن تملك منزلًا تستطيع العودة إليه. تقول:

«خرجت من المستشفى وما كان عندي مكان أروح له. بيتي مُنعت منه، والوضع كان صعب جدًا».

قررت الأسرة البقاء في مديرية موزع. وبسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف الإيجار، لجأت إلى مخيم بني فتيني للنازحين، حيث حصلت على خيمة من إحدى المنظمات. كانت مريم تتعامل مع الخيمة باعتبارها إقامة مؤقتة، وتنتظر اليوم الذي تستطيع فيه العودة إلى منزلها. لكن المؤقت امتد لسنوات.

تقول إنها عاشت قرابة ثماني سنوات في المخيم، في ظروف تفتقر، بحسب وصفها، إلى الخصوصية والحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة. «عشت بلا حمام خاص بي وأنا وأسرتي. إذا أريد أرتاح أو أغير ملابسني أخاف يمر شخص... أي عيشة هذه؟ لا أستطيع أن أنام بأمان ولا أتحرك بحريتي».

كان عشرات الأسر يعيشون في المخيم نفسه، الذي تقول مريم إنه كان يقع بالقرب من مواقع عسكرية تابعة للمقاومة الوطنية.

وعلى الرغم من قسوة الحياة هناك، بقي لديها أمل واحد: العودة يومًا إلى منزلها في مقبنة. لكن في أواخر أغسطس/آب 2026، تعرضت مناطق المخيمات للقصف. وتنسب مريم القصف إلى جماعة الحوثي، وتقول إنه تسبب أيضًا في نفوق 12 رأسًا من الأغنام كانت تمتلكها الأسرة. اضطرت الأسرة إلى النزوح مرة أخرى، هذه المرة إلى مخيم السويداء في مديرية موزع. بدأت مريم وزوجها من جديد: خيمة أخرى، مكان جديد، ومحاولة أخرى لبناء حياة مؤقتة. لكنها لم تستمر سوى أيام قليلة.

مع تغير السيطرة العسكرية في المنطقة مطلع سبتمبر/أيلول، اضطرت الأسرة إلى النزوح للمرة الثالثة خلال فترة قصيرة. غادرت موزع مرورًا بالوازعية، ولجأت إلى إحدى المدارس هناك، حيث بقيت ثلاثة أيام.

تقول إن الأسرة لم تكن تحصل خلال تلك الفترة إلا على وجبة واحدة في اليوم. الأصعب بالنسبة إلى مريم لم يكن الجوع أو الطريق هذه المرة. كان اختفاء اثنين من أبنائها.

منذ 9 سبتمبر/أيلول 2026، تقول مريم إنها لا تعرف أين هما، ولا ما إذا كانا على قيد الحياة. «اثنين من أولادي لا أعلم أين هم... هل هم أحياء أم أموات؟ لا أستطيع أن أنام من الخوف عليهم. هل الحوثيين قتلوهم؟ أم أين ذهبوا؟».

بعد ثلاثة أيام في الوازعية، واصلت الأسرة رحلة النزوح سيرًا على الأقدام. سلكوا طريقًا جبليًا عبر العلقيمة وراسن والكويرة والبذيجة باتجاه التربة. استغرقت الرحلة، بحسب مريم، نحو يومين كاملين من المشي. تسأل:

«ماذا فعلنا ليحصل لنا كل هذا؟ لماذا نحن ندفع الثمن؟».

عندما وصلت إلى التربة، لجأت إلى إحدى المدارس.

لم يكن لدى الأسرة فراش أو أغطية أو أي من الاحتياجات الأساسية التي تركتها خلفها خلال موجات النزوح المتعاقبة.

لكن كل تلك الاحتياجات بدت، بالنسبة إلى مريم، أقل أهمية من السؤال عن أبنائها. «قلبي على نار على أولادي. مش عارفة أين هم، ولا عارفة ماذا يأكلون أو ماذا يشربون. من يوم الأربعاء 9 سبتمبر وأنا لا أعلم عنهم شيئاً. لا ليلى ليل ولا نهاري نهار... أشتي أسمع صوتهم. يا رب لا تفجعني بهم».

عند هذه النقطة، لم تستطع مريم مواصلة الحديث.

بدأت بالبكاء بشدة، ثم غادرت المكان ورفضت إكمال المقابلة.

بالنسبة إليها، لم يعد النزوح مجرد انتقال متكرر من مكان إلى آخر. فمنذ عام 2015، خسرت منزلها، وأصيبت خلال محاولة العودة إليه، وعاشت سنوات في مخيم يفتقر إلى الخصوصية، ثم فقدت ماشيتها في القصف، ونزحت مجددًا من مخيم إلى آخر، قبل أن تنتهي بها الرحلة في مدرسة بالتربة وهي لا تعرف مصير اثنين من أبنائها.

أحمد: استيقظ عند الثانية فجراً ليجد المدينة التي يعمل فيها قد تغيرت

كان أحمد عبدالفتاح محمد أحمد، 33 عامًا، يعمل لدى منظمة دولية في مديرية المخا بمحافظة تعز منذ نحو أربع سنوات.

أتاحت له طبيعة عمله التنقل بصورة منتظمة بين مديريات الساحل الغربي في محافظتي تعز والحديدة، والعمل مع المجتمعات المحلية ومخيمات النازحين.

ويقول أحمد إن سنوات عمله لم تكن تخلو من المضايقات عند بعض النقاط العسكرية التابعة للمقاومة الوطنية.

ويذكر على وجه الخصوص نقطة عنبرة على طريق الخوخة، أمام معسكر عنبرة، حيث يقول إن بعض الجنود كانوا يرددون أمام العاملين في المنظمات، على مدى سنوات، أن الخوخة «سيأخذها الحوثيون قريبًا».

لم يكن أحمد يأخذ هذه العبارات بجدية.

تغير الوضع، بحسب روايته، خلال النصف الثاني من أغسطس/آب 2026، عندما تصاعد القصف وبدأت موجات نزوح جديدة، ومنحت المنظمة العاملين إجازة لمدة أسبوع بسبب الوضع الأمني. ومع إنشاء مخيمات جديدة للنازحين وتزايد الاحتياجات الإنسانية، طلب من أحمد وزملائه العودة إلى المخا واستئناف العمل.

عاد إلى المدينة، لكنه بدأ يلاحظ تغيرات لم يفهم أسبابها.

يقول إن مواقع بعض النقاط العسكرية تغيرت، وإن حركة العاملين في المجال الإنساني بدأت تُقيّد، حتى في مناطق يعتقد أنها كانت بعيدة نسبيًا عن خطوط المواجهة.

في الوقت نفسه، بدأ يتلقى معلومات من مندوبي المخيمات في موزع والوازعية وحيس عن انسحابات وتسليم مواقع عسكرية.

كان يجد صعوبة في تصديقها.

«كانت عندي ثقة أن القوة التي تملكها المقاومة الوطنية لن تنسحب بهذه السهولة». ومع سقوط مناطق واسعة في موزع والوازعية وانقطاع الطرق التي تربط المذا بمدينة تعز، بدأت مخيمات الزوج نفسها تتحرك، ونُقل نازحون باتجاه المذا. تحول العمل الإنساني إلى سباق مع الوقت. يقول أحمد إنه كان يعمل من السادسة صباحًا حتى السادسة مساءً. وفي 9 سبتمبر/أيلول، عاد بعد يوم عمل طويل ومرهق، ونام نحو الساعة الثامنة مساءً. كان يعتقد أن الأوضاع في المذا ما تزال تحت السيطرة. قرابة الثانية فجرًا، استيقظ على أصوات الجيران والصراخ في الحي. الناس كانوا يغادرون منازلهم. ثم جاء أحد زملائه وقال له: «هيا نمشي، الحوثيين دخلوا». في البداية، ظن أحمد أنه ما يزال يحطم. لكنه عندما خرج رأى، بحسب وصفه، حالة من الخوف والارتباك تسيطر على من بقي في المدينة. لم يجد وقتًا حتى لتغيير ملابس النوم. خرج كما كان. يقول: «خرجت وأنا في حيرة ودهشة. أين القوات؟ أين المدرعات والدبابات التي كانوا يتحدثون عنها؟». تحرك مع زملائه في اتجاه ذباب. وعلى الطريق، يقول أحمد إنه شاهد نساء وأطفالًا يسرون على أقدامهم، وأسرا تحاول الخروج بأي وسيلة ممكنة. كما قال إنه شاهد مركبات وأفرادًا عسكريين يغادرون المنطقة، وهو مشهد ترك لديه شعورًا بالغضب والخذلان. وتعكس تعليقاته على القوات الموجودة في المنطقة انطباعه الشخصي أثناء الزوج وتفسيره لما شاهده، ولا يعتمد التقرير بحد ذاتها لإثبات أسباب الانسحاب أو القرارات العسكرية التي اتخذت آنذاك. يقول: «كنت أشوف الناس يتبهذلوا، وأقول في نفسي: ماذا فعل السكان حتى يحصل لهم كل هذا؟».

لكن المشهد الذي ظل، بحسب روايته، الأكثر قسوة وقع عندما وصل إلى منطقة ذباب.

هناك، يقول أحمد إنه شاهد سقوط صاروخ وسط تجمع من المدنيين النازحين، ونسب الصاروخ إلى جماعة الحوثي.

ويقول إنه شاهد أجسادًا تحترق وتتفحم في مكان الانفجار. «لقيت الجثث تحترق وتتفحم. كان مشهدًا صعبًا جدًا، كأنه من أهوال يوم القيامة. أول مرة في حياتي أشوف مشهدًا مثل هذا».

وتتقاطع هذه الإفادة مع معلومات أخرى حصلت عليها سام بشأن سقوط ضحايا ومفقودين على طريق النزوح في نطاق باب المندب-ذباب، فيما يبقى تحديد نوع المقذوف ومصدر إطلاقه والحصيلة النهائية للضحايا بحاجة إلى استكمال التحقق الفني والميداني.

واصل أحمد رحلته باتجاه مدينة تعز. ويقول إن انقطاع الاتصالات في المخا حال دون قدرته على الاطمئنان إلى زملائه والعاملين في منظمات أخرى خلال تلك الفترة.

وصل إلى منزله في تعز بعد رحلة يصفها بأنها كانت في الوقت نفسه «شاقة ومحرّنة ومتعبة ومقهرة».

وعندما وصل، نام قرابة 17 ساعة متواصلة. «نمت من القهر والحزن والتعب، وعلى أمل أن يكون كل الذي عشته في الأيام الأولى من سبتمبر مجرد كابوس بشع».

في اليوم التالي، بدأ بمحاولة التواصل مع زملائه. اكتشف أن لكل واحد منهم قصة مختلفة.

بعضهم، بحسب روايته، لم يتمكن من مغادرة المخا واضطر إلى الاختباء لدى أسر محلية، وبعضهم فر سيرًا على الأقدام، فيما غادر آخرون بمركبات تعرض بعضها لأضرار أثناء القصف. وفي مساء اليوم التالي، تلقى اتصالًا من حارس يعمل لدى إحدى المنظمات وكان يستأجر الشقة المجاورة للسكن الذي يقيم فيه أحمد وزملاؤه في المخا. أخبره الحارس، بحسب شهادته، أن مسلحين تابعين لجماعة الحوثي دخلوا السكن ونهبوا محتوياته.

يقول أحمد إن الحارس أبلغه بأن أجهزة الكمبيوتر المحمولة والمعدات والملابس الشخصية أخذت، كما أبلغه بسرقة سيارة تعود لأحد زملائه.

لم يكن أحمد موجودًا في السكن وقت الواقعة، ولذلك ترد هذه الجزئية في شهادته بوصفها معلومات نقلها إليه الحارس، وتحتاج إلى تحقق مستقل من الممتلكات المنهوبة وهوية من استولى عليها.

بعد نحو تسعة أيام من تغير السيطرة على المخا، تلقى أحمد اتصالاً آخر. لم يظهر رقم المتصل على الشاشة؛ ظهرت عبارة «رقم خاص». يقول إن الشخص الذي تحدث إليه عرّف نفسه بأنه تابع لما يسمى «الأمن القضائي» التابع لجماعة الحوثي.

وبحسب أحمد، طلب منه المتصل الحضور إلى الجهة الأمنية والعودة إلى ما وصفه بـ«حضر الدولة» والاستجابة لـ«دعوة الرئيس»، وقال له إن عدم الحضور قد يؤدي إلى إصدار أحكام قضائية بحقه.

ويروي أحمد أنه رد عليه غاضباً:

«سرقتنا، وقطعتوا رزقنا، وشردتونا...».

بالنسبة لأحمد، لم تنتهِ قصة النزوح عند وصوله إلى تعز.

فخلال أيام قليلة انتقل من موظف إنساني يعمل يوميًا مع النازحين في الساحل الغربي إلى نازح هو نفسه؛ غادر سكنه بملايس النوم، وشاهد على الطريق مدنيين يفرون وجنّامين متفحمة، ثم تلقى أخباراً عن نهب سكنه وممتلكات زملائه، قبل أن يصله اتصال يطالبه بالعودة إلى مدينة كان قد فر منها خوفاً على حياته.

كان طوال أربع سنوات يعمل على الاستجابة لاحتياجات أشخاص دفعتهم الحرب إلى النزوح، وفي سبتمبر/أيلول 2026، أصبح واحداً منهم.

قصص القتل والإصابة

تعرض هذه القصص الأثر الفردي للإصابات على المدنيين والأطفال،
ومسار الوصول إلى العلاج، وما رافق ذلك من خوف وتأخر في الإجلاء
وانفصال مؤقت عن الأسرة.



محمد: من مرعى الأغنام إلى غرفة العمليات

كان محمد وليد سعيد قاسم، البالغ من العمر 14 عامًا، في وادٍ قريب من قرية الأشعب بمديرية جبل حبشي في محافظة تعز، يرعى الأغنام برفقة اثنين من أقاربه، مؤيد ومراد. كانت الساعة نحو الرابعة والربع عصر يوم 25 أغسطس/آب 2026. بحسب إفادة شقيقه بشار وليد سعيد قاسم، لم تكن هناك اشتباكات تدور في المنطقة في ذلك الوقت. كان محمد ورفيقاه في الوادي عندما أصابته رصاصة في ساقه اليسرى. دخلت الرصاصة من جهة وخرجت من الجهة الأخرى. ويقول شقيقه إن مصدر إطلاق النار كان من جهة تبة القبع، وهي منطقة قال إن عناصر تابعة لجماعة الحوثي كانت تتمركز فيها. سقط محمد مصابًا. لم تكن هناك سيارة إسعاف تستطيع الوصول إليه. كما أن الطريق المؤدي إلى القرية وعر ولا تستطيع السيارات الوصول عبره بسهولة. حاول الطفلان اللذان كانا برفقته مساعدته بما يستطيعان. ربطا ساقه المصابة في محاولة لوقف النزيف، ثم ساعداه على الخروج من الوادي باتجاه القرية. استغرقت المسافة سيرًا نحو ربع ساعة.

وصل محمد إلى القرية وهو مصاب بطلق ناري في ساقه. هناك تولى شقيقه بشار محاولة نقله إلى المستشفى. لكن الوصول إلى مدينة تعز لم يكن سهلًا. بسبب وعورة الطريق وعدم قدرة السيارات على الوصول إلى القرية، وضع بشار شقيقه المصاب على دراجة نارية وانطلق به نحو مستشفى الثورة. استغرقت الرحلة نحو ساعة. وصل محمد إلى مستشفى الثورة في نحو الساعة الخامسة والنصف مساءً. وبحسب إفادة شقيقه، تلقى هناك الإسعافات الأولية. كما أُعطي دقًا، ثم أُدخل لإجراء عملية جراحية لمعالجة إصابته. كان محمد قد خرج في ذلك العصر لرعي الأغنام مع أقاربه. وبعد نحو ساعة وربع من إصابته، كان على سرير في مستشفى الثورة يخضع للعلاج. لم تكن رحلة الإسعاف سهلة. كان عليه أولًا أن يخرج من الوادي بمساعدة رفيقيه، ثم يصل إلى القرية سيرًا، وبعدها ينتقل على دراجة نارية عبر طريق وعر إلى مدينة تعز. وبحسب شهادة شقيقه، لم تكن هناك اشتباكات وقت إصابة محمد. وكان موجودًا في الوادي لرعي الأغنام عندما أصيب.

كانوا يخرجون الأطفال أولًا ثم أصاب الرصاص المقعد الخلفي

في صباح الخامس من سبتمبر/أيلول 2026، خرجت أسرة محفوظ سالم عبده من منطقة درخاف في مديرية جبل حبشي بمحافظة تعز، بعد أن أصبحت المنطقة، بحسب إفادة أحد أقارب الأسرة، مشير طه سالم عبده، تحت سيطرة جماعة الحوثيين. كانت الأسرة قد قررت إخراج الأطفال وبعض المواد الغذائية أولًا، على أن يعود الرجال لاحقًا لإخراج بقية النساء وأفراد العائلة. خرجوا بسيارتين ، كان معهم باسم، الأخ الأكبر، وقريبهم مشير طه سالم عبده، فيما جلس الأطفال وبعض أفراد الأسرة إلى جوار المواد الغذائية التي استطاعوا حملها. كان من بين الموجودين في السيارة لوانان محفوظ سالم عبده، البالغ من العمر 14 عامًا، وشقيقه طه، البالغ من العمر ثمانية أعوام، وشقيقتهم صفاء محفوظ سالم عبده، البالغة من العمر 30 عامًا، وقريبهم محمد عيسى محمد علي. لم تبتعد السيارتان كثيرًا عن المنطقة ، بحسب شهادة مشير، تعرضت إحدى السيارتين لإطلاق نار بعد قطع مسافة قصيرة.

ويقول إن مصدر إطلاق النار كان من جهة منطقة درخاف التي قال إن جماعة الحوثيين كانت قد سيطرت عليها حديثًا. أصاب الرصاص الجزء الخلفي من السيارة، حيث كان الأطفال والمواد الغذائية. أصيب لوانان في يده اليسرى إصابة مباشرة. وبحسب الإفادة، تسببت الإصابة في تمزق أحد الشرايين، كما أصيب بشظية في ساقه اليسرى. أما شقيقه طه، البالغ من العمر ثمانية أعوام، فأصيب برصاصة في ظهره، إضافة إلى شظايا بالقرب من عموده الفقري. وأصيب شقيقتهم صفاء برصاصة في منطقة الرقبة والأذن. كما أصيب محمد عيسى محمد علي بشظايا في يديه اليمنى واليسرى. كانت الأسرة قد خرجت في ذلك الصباح لإبعاد الأطفال عن الخطر. لكن السيارة التي حملتهم بعيدًا عن المنطقة تحولت بعد إطلاق النار إلى وسيلة لنقل الجرحى. نُقل المصابون إلى مستشفى النشمة. هناك تلقوا الإسعافات الأولية. وبحسب إفادة الأسرة، احتاج لوانان وطه إلى نقل دم.

وبعد تقديم الإسعافات الأولية، تقرر نقل المصابين إلى مستشفى الثورة في مدينة تعز لاستكمال العلاج. وصلوا إلى المستشفى قرابة الساعة الثانية ظهرًا. كانت الأسرة قد بدأت رحلتها في التاسعة صباحًا تقريبًا، وهي تحاول إخراج الأطفال وبعض المواد الغذائية على أن تعود لاحقًا لبقية أفرادها. لكن الخطة لم تكتمل كما أرادوا. فبعد وقت قصير من الخروج، أصيب أربعة من أفراد الأسرة ومن كانوا معهم. طفلان ، وامرأة ، وأحد أقاربهم. كان لوانان وطه قد جلسا في الجزء الخلفي من السيارة لأن الأسرة أرادت إخراجهما أولًا من منطقة الخطر. وبحسب شهادة الأسرة، كان ذلك المقعد نفسه هو الذي أصابه الرصاص.

تركي: وصل إلى المستشفى وحيدًا

كان تركي هزاع أحمد حزام، البالغ من العمر ثمانية أعوام، يقف قرب باب منزل أسرته في منطقة عكاد بالكدحة، في مديرية المعافر بمحافظة تعز، يوم 5 سبتمبر/أيلول 2026. كان يستعد للدخول إلى المنزل عندما أصابته شظية في وجهه. بحسب إفادة والدته، ندوة هزاع أحمد حزام، دخلت الشظية من خده الأيمن وخرجت بالقرب من بداية رقبتة من الجهة اليسرى. كما بقيت شظايا أخرى داخل خده الأيمن. سقط تركي على الأرض بعد إصابته. وتقول والدته إنه كان في تلك اللحظة بمفرده، ولم يكن أحد بجواره. صرخت طلبًا للمساعدة. سمعها أحد سكان القرية، واستدعى أفرادًا من القوات الموجودة في المنطقة، الذين نقلوا تركي إلى مستشفى النشمة. بدأت رحلة الطفل إلى المستشفى من دون أن تكون أسرته معه. في مستشفى النشمة، تلقى الإسعافات الأولية. ومع وصول مصابين آخرين، جرى نقل تركي معهم إلى مستشفى الثورة في مدينة تعز لاستكمال العلاج.

وهكذا انتقل الطفل، وهو في الثامنة من عمره، من مستشفى إلى آخر وسط مجموعة من الجرحى، من دون أن يكون أحد من أفراد أسرته إلى جانبه. عند وصوله إلى مستشفى الثورة، تلقى إسعافات وعلاجًا إضافيًا. وتقول والدته إن الأطباء لم يخرجوا بقية الشظايا الموجودة داخل خده، لأن إخراجها، بحسب ما أبلغت به الأسرة، قد يؤثر عليه. ظل تركي في مستشفى الثورة وحده في البداية. ولم تصل أسرته إليه إلا في اليوم التالي. كان قد خرج من أمام باب منزله مصابًا، ونُقل أولًا إلى مستشفى النشمة، ثم إلى مستشفى الثورة في مدينة تعز، بينما بقي أهله بعيدين عنه حتى اليوم التالي. وبحسب إفادة أسرته، فإن الشظية جاءت نتيجة قذائف أطلقتها قوات الحوثيين أثناء محاولتها دخول المنطقة. كان تركي، وفق رواية والدته، قرب باب المنزل عندما وقعت الإصابة. لم يكن في موقع عسكري. ولم يكن في جبهة قتال. كان يستعد فقط للدخول إلى البيت.

انتهى ذلك اليوم والطفل في مستشفى الثورة، بعيدًا عن أسرته، فيما بقيت بعض الشظايا داخل خده. ووصل أهله إليه في اليوم التالي.

محمد مقبل: أصيب وهو نائم وانتظر يومًا كاملًا للوصول إلى المستشفى

كان محمد مقبل عبيد علي، البالغ من العمر 80 عامًا، نائمًا داخل منزله في مديرية مقبنة بمحافظة تعز، فجر الثالث من سبتمبر/أيلول 2026، في نحو الساعة الخامسة صباحًا، أصابته رصاصة في مقدمة رأسه. يقول ابنه، سعيد محمد مقبل عبيد، إن الأسرة سارعت إلى محاولة إنقاذه، حمله ابنه على دراجة نارية وانطلق به إلى الوحدة الصحية في المنطقة. وصلوا إلى الوحدة الصحية قرابة الساعة الخامسة والنصف صباحًا، وبحسب رواية ابنه، كان محمد في ذلك الوقت لا يزال حيًا وواعيًا. قدم العاملون الصحيون له الإسعافات الأولية، لكن حالته بدأت بعد ذلك في التدهور. أدرك أبنائه أن والدهم يحتاج إلى نقله إلى مستشفى في مدينة تعز. لكن الوصول إلى المدينة لم يكن ممكنًا بسهولة. يقول سعيد إن اشتباكات شديدة كانت تدور في المنطقة، وإن الأسرة حاولت العثور على سيارة تنقل محمد، لكن أحدًا لم يكن مستعدًا لنقله في ظل القتال. بقي محمد في المنطقة. وظلت أسرته تحاول إيجاد وسيلة لإيصاله إلى تعز. لم تتمكن الأسرة من بدء الرحلة إلا في صباح اليوم التالي. خرجوا قرابة الساعة السابعة والنصف صباحًا. لكن حتى بعد أن تمكنوا من التحرك، لم يكن الطريق إلى تعز مباشرًا. يقول ابنه إن الطريق الرئيسي عبر منطقة اليرين كان قد قُطع من قبل قوات الحوثيين، وهو ما اضطرهم إلى استخدام طريق آخر يمر عبر عدد من القرى والمناطق. مروا بكزم. ثم المنعوم. ثم جبل حبشي. ومن هناك واصلوا الطريق باتجاه مدينة تعز. استغرقت الرحلة ساعات. وصل محمد إلى مستشفى الروضة في مدينة تعز قرابة الساعة الواحدة ظهرًا. كان حينها قد دخل في غيبوبة. كان الرجل الثمانييني قد أصيب فجر اليوم السابق وهو داخل منزله. ثم انتظر ساعات طويلة قبل أن تتمكن أسرته من نقله إلى مدينة تعز. وبعد رحلة طويلة عبر طريق بديل، وصل إلى المستشفى وهو فاقد للوعي. بحسب إفادة الأسرة، قدم له الأطباء العلاج وتابعوا حالته. لكن وضعه الصحي لم يستقر. وفي الخامس من سبتمبر/أيلول 2026، توفي محمد متأثرًا بإصابته. كانت رحلة محمد إلى المستشفى قد بدأت على دراجة نارية إلى الوحدة الصحية القريبة. ثم توقفت ساعات طويلة بسبب شدة الاشتباكات وعدم توفر سيارة تستطيع نقله. وفي اليوم التالي بدأت رحلة أخرى عبر قرى وطرق بديلة بعدما أصبح الطريق الرئيسي غير متاح. وصل إلى المستشفى في غيبوبة. وبعد يومين من إصابته، توفي.

طارق: مهندس إزالة الألغام الذي اضطر إلى الزحف لإنقاذ نفسه

كان طارق عبدالعظيم يحيى سعيد، البالغ من العمر 50 عامًا، يعمل مهندسًا في إزالة الألغام والعبوات الناسفة. في صباح 22 أغسطس/آب 2026، توجه إلى منطقة نجد المرقب في الشقب، بمديرية صبر الموادم في محافظة تعز، لتفقد ما تبقى من الألغام والعبوات في المنطقة ومحاولة إزالتها. جاء ذلك بعد الحادثة التي تعرضت لها قبول سعيد عقلان في المكان نفسه، أسفل تبة الصالحين. وصل طارق إلى المنطقة وبدأ يتفقد المتفجرات الموجودة فيها. وبحسب إفادة جمال جميل عبدالله أحمد، أحد أهالي القرية، كان طارق يحاول نزع عبوة ناسفة عندما انفجرت به عبوتان في المكان نفسه الذي وقعت فيه حادثة قبول. تناثرت الشظايا وأصابته طارق. أصيب في الرأس والفكين والوجه. وتسببت الإصابة، بحسب الإفادة، في كسور في وجهه، كما أصابته شظية في الدماغ. لكن إصابة طارق لم تكن نهاية الخطر الذي واجهه في المكان. كان مصابًا، فيما لم يتمكن أهالي القرية من الوصول إليه مباشرة لإسعافه. يقول الشاهد إن عناصر تابعين لجماعة الحوثي كانوا يطلقون النار بالقنص بالقرب من المكان، ما جعل الاقتراب من طارق لإسعافه صعبًا. وبقي طارق في المكان مصابًا. ولأنه لم يكن يستطيع انتظار وصول الآخرين إليه، بدأ يسحب نفسه بعيدًا عن موقع الانفجار. تحرك وهو مصاب في رأسه ووجهه وفكيه، محاولًا الوصول إلى منطقة يستطيع فيها أهالي القرية الاقتراب منه. استمر في سحب نفسه حتى وصل إلى مكان أكثر أمانًا. هناك تمكن الأهالي من الوصول إليه وإسعافه. نُقل طارق بعد ذلك إلى مستشفى الثورة في مدينة تعز. وصل إلى المستشفى قرابة الساعة التاسعة والنصف صباحًا. كان قد توجه إلى نجد المرقب في ذلك الصباح من أجل إزالة الألغام والعبوات المتبقية في المنطقة. لكنه، أثناء محاولته نزع إحدى العبوات، تعرض لانفجار عبوتين، وأصيب بشظايا في الرأس والوجه والفكين والدماغ. وبحسب شهادة أحد أهالي القرية، لم يتمكن الآخرون من الوصول إليه مباشرة بسبب إطلاق النار بالقنص بالقرب من المكان. لهذا اضطر طارق، وهو مصاب، إلى سحب نفسه حتى وصل إلى منطقة يستطيع الأهالي الوصول إليها. ذهب إلى المنطقة لإزالة خطر الألغام والعبوات. وبعد إصابته، اضطر إلى الزحف بنفسه حتى يتمكن الآخرون من إنقاذه.

قبول: عادت لتتفقد منزلها فانفجر الباب بها

كانت قبول سعيد محمد عقلان، البالغة من العمر 65 عامًا، قد عادت في صباح العاشر من أغسطس/آب 2026 إلى منزلها في منطقة نجد المرقب بالشقب، في مديرية صبر الموادم بمحافظة تعز. يقع المنزل أسفل تبة الصالحين، وهي منطقة قال ابنها علي عبدالله قاسم علي إن عناصر تابعة لجماعة الحوثيين كانت تتمركز فيها. خرجت قبول في ذلك الصباح لتتفقد منزلها. وصلت إلى البيت، وعندما فتحت الباب وقع الانفجار. بحسب إفادة ابنها، كانت هناك عبوة ناسفة مربوطة بسلك عند باب المنزل، بطريقة تجعلها تنفجر عند فتح الباب. انفجرت العبوة بقبول. أصابتها في الصدر والرقبة، كما أصيبت بشظايا في يدها. وبحسب شهادة ابنها، أدت الإصابات إلى وفاتها في المكان. بعد سماع صوت الانفجار، توجه ابنها وأحد أفراد المقاومة إلى المنزل. وعندما وصلا إليها، وجداها ملقاة على الأرض وقد فارقت الحياة. لكن إخراجها من المنطقة لم يكن سهلًا. لم تكن السيارة تستطيع الوصول مباشرة إلى المكان.

اضطر ابنها ومن معه إلى حملها على الأقدام لمسافة استغرقت نحو عشرين دقيقة، حتى وصلوا إلى مكان يمكن من خلاله نقلها باتجاه مدينة تعز. بعد ذلك نُقلت إلى مستشفى الثورة. وصلوا إلى المستشفى قرابة الساعة الحادية عشرة صباحًا. لكن قبول كانت قد توفيت منذ لحظة الانفجار، بحسب إفادة ابنها. كانت قد خرجت في ذلك الصباح لغرض واحد: تفقد منزلها. لم تكن تتعامل مع عبوة ناسفة، ولم تكن تعلم، بحسب رواية ابنها، أن باب المنزل مرتبط بها. فتحت الباب، فانفجرت العبوة. وبحسب شهادة الأسرة، كانت العبوة موصولة بسلك في باب المنزل بحيث يؤدي فتحه إلى تفجيرها. أصيبت قبول في الصدر والرقبة واليد. وتوفيت في المكان. بعد ذلك حملها ابنها ومن معه على الأقدام لنحو عشرين دقيقة، ثم نقلوها إلى مستشفى الثورة في مدينة تعز. كانت في الخامسة والستين من عمرها. وكانت قد عادت فقط لتتفقد منزلها.

سهاد: خربت بحثًا عن الأمان وانتهت الشظية في عمودها الفقري

كانت سهاد علي حمادي عمر جمل، 25 عامًا، ضمن المدنيين الموجودين في منطقة مثلث العمري أثناء حركة النزوح ليل 9 سبتمبر/أيلول 2026. وبحسب الإفادة التي حصلت عليها سام، تعرض المكان قرابة الساعة الواحدة ليلاً للقصف، فأصيبت سهاد بشظية اخترقت جانبها الأيمن واستقرت في العمود الفقري.

وتقول الإفادة إن الخطر لم ينته مع الضربة الأولى؛ فبينما كان أشخاص يحاولون الوصول إلى المصابين وإنقاذهم وقع قصف ثانٍ، أعقبه انفجار صهريج محمل بالوقود واندلاع حريق طال عددًا من المركبات. وتبقى تفاصيل نوع المقذوفات ومصدرها والحصيلة الكاملة للواقعة بحاجة إلى استكمال التحقيق الفني والميداني.

أسرة تبحث عن أب وطفلين

بعد واقعة مثلث العمري، أصبح مصير أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 40 عامًا، ونجليه أيمن، 16 عامًا، وعبدالله، 14 عامًا، مجهولًا. وفي الوقت نفسه أصيبت رينا أحمد عبدالله حسن ناجي هريم، 9 أعوام، بأذى في طبلة الأذن، وأصيبت أفراح عقليين سويد هبة الله بثقب في طبلة الأذن. كما ورد ضمن بيانات المصابين اسم بيان عبدالله محمد ناصر العامري، التي أصيبت بشظية في اليد.

وجدت الأسرة نفسها أمام مهمتين في وقت واحد: معالجة المصابين والبحث عن ثلاثة من أفرادها. ولا تعتبر سام المفقودين في عداد القتلى ما لم تتوافر معلومات موثوقة تثبت وفاتهم أو يُعثر عليهم، وتواصل استكمال بيانات الأسرة ومصير أفرادها.

خمسة أشقاء مصابون والسادس مفقود

في أسرة محمد عبده عبد الله موسى، تركت الواقعة أثرًا على ستة أبناء دفعة واحدة. فقد فقد أثر نادر، 15 عامًا، بينما أصيب إخوته الخمسة: رشاء، 17 عامًا، بشظية في الرأس وشظايا في الوجه؛ وشيماء، 12 عامًا، بشظايا في الرأس؛ وزهراء، 7 أعوام، بشظايا في اليد؛ ومازن، 6 أعوام، بشظايا في الرأس؛ وعبد، عامان، بشظايا في الرأس.

أصبحت الأسرة أمام خمسة أبناء مصابين، وفي الوقت نفسه تبحث عن ابن سادس لا يزال مصيره مجهولًا، بما يعكس الأثر الذي يمكن أن توقعه حادثة واحدة في بنية الأسرة وقدرتها على الرعاية والحماية.

رداد: الناجي الذي فقد أسرته

من بين الحالات التي تلقتها سام حالة الطفل رداد محمد رزق الله فرج. وتفيد المعلومات بأن والده قُتل، بينما لا يزال مصير والدته سعود سعيد سيف عبد الله إسماعيل مجهولًا. ووفق الإفادة، كان رداد الناجي الوحيد من أسرته المباشرة وأصبح من دون معيل. لا تتوافر حتى الآن بيانات مكتملة عن عمر الطفل أو اسم والده أو ظروف العثور عليه بعد الواقعة، وهي عناصر تحتاج إلى استكمال التوثيق. غير أن حالته تكشف أثرًا يتجاوز النجاة من الخطر المباشر إلى فقدان الحماية الأسرية ومصدر الرعاية والإعالة.

قصص تجنيد الأطفال

تعرض الإفادات الآتية مسارات استقطاب أطفال ونقلهم إلى التدريب والمواقع العسكرية، وتوضح أدوار الحوافز والتلقين والضغط الأسري والاجتماعي كما رواها الأطفال أنفسهم.



ياسر: الثالثة عشرة بين التجنيد والجهة

كان ياسر محمد عبدالله محمد سعيد في الثالثة عشرة من عمره حين دخل مسار التجنيد والقتال. كان لا يزال يدرس في الصف السادس الأساسي، ويعيش ضمن أسرة كبيرة تضم تسعة إخوة، خمسة من البنات وأربعة من البنين. ويعمل والده سائقًا على سيارة خاصة قديمة، لكنها، بحسب إفادته، لم تعد تعمل خلال الفترة الأخيرة. يقول ياسر إن أيًا من إخوته لم يكن مرتبطًا بالتجنيد. لكن حياته بدأت تتغير عندما خرج مع مجموعة من أبناء منطقته باتجاه الجبهة. بحسب إفادته، ذهب مع أشخاص يعرفهم من المنطقة، وكان الخطاب الذي يسمعه يربط الذهاب إلى الجبهة بالدين والقتال «لأجل الله». ويذكر ياسر أن الشخص الذي ارتبط اسمه بتجنيده كان مشرقًا يُعرف باسم «أبو بدر»، وقال إن هذا المشرف ينتمي إلى المنطقة نفسها. لم يقل ياسر في إفادته إنه تعرض لتهديد مباشر أجبره على الذهاب. وقال إنه ذهب برغبته، لكنه تحدث في الوقت نفسه عن وعود بتقديم مبالغ مالية وموئل ومساعدات للأسر.

انتقل ياسر بعد ذلك إلى موقع عسكري قال إنه كان في محافظة ذمار، ويرجح أنه كان في نطاق مديرية آنس، لكنه لم يعرف اسم المعسكر بصورة دقيقة. ويقول إنه كان من المفترض، في مرحلة ما، أن يُنقل مع آخرين إلى صنعاء أو ذمار من أجل التدريب. لكن ذلك لم يكتمل، وبحسب إفادته، لم يدخل دورة عسكرية كاملة، بسبب ضيق الوقت وتسارع الأحداث. وخلال وجوده في ذلك المحيط، شاهد ياسر أطفالًا آخرين في أعمار قريبة من عمره. تحدث عن أطفال تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة. لم يكن ياسر الطفل الوحيد الموجود هناك. كان محاطًا بقاصرين آخرين جرى إدخالهم، بحسب إفادته، في البيئة العسكرية نفسها. ويقول ياسر إنه كان يحصل على مبلغ يقارب ثلاثين ألف ريال شهريًا. كما تحدث عن استخدام القات وعن تلقين وخطاب تعبوي مرتبط بالحرب، وإن بقيت بعض تفاصيل هذا الجانب غير واضحة في الإفادة. بعد ذلك نُقل إلى جبهة في منطقة صلو بمحافظة تعز.

هناك، أصبح وجوده في الجبهة فعليًا، وتشير إفادته إلى أنه كُلف بمهام مرتبطة بالنقاط والرصد. كما حمل السلاح أثناء وجوده في الجبهة، كان في الثالثة عشرة من عمره. وبعد تطور الأحداث، غادر ياسر الجبهة. بحسب روايته، خرج مع أحد معارفه أو أصدقائه واتجه نحو المدينة. ووصل بعد ذلك إلى نقطة في منطقة الأقروض، حيث انتهى وجوده ضمن صفوف الجماعة. لكن مغادرته الجبهة لم تكن نهاية ما تعرض له. عندما سُئل عن المعاملة التي تعرض لها بعد ذلك، قال إنه تعرض للضرب والتهديد والإهانة والتصوير. وهكذا انتقل ياسر من تجربة التجنيد والوجود في الجبهة إلى تجربة أخرى من الخوف والضغط. وعندما سُئل عما يريده الآن، لم يتحدث عن الحرب

أو السلاح، قال إنه يريد العودة إلى بيته وإلى أسرته. «أشتاق أرواح بيتنا وأرجع عند أهلي»، بحسب ما ورد في إفادته. كان ياسر قد دخل هذا المسار وهو في الثالثة عشرة من عمره. انتقل من المدرسة إلى بيئة عسكرية، ووجد حوله أطفالاً في أعمار متقاربة، وتلقى وعوداً مالية ومساعدات، ثم نُقل إلى جبهة صلو، وكُلّف بمهام مرتبطة بالنقاط والرصد وحمل السلاح. وبعد خروجه، قال إنه تعرض للضرب والتهديد والإهانة والتصوير. وفي النهاية، كان طلبه بسيطاً: أن يعود إلى البيت.

صهيب: أب أخذه إلى التجنيد وهو في سن الطفولة

كان صهيب في السادسة عشرة من عمره عندما جرى توثيق إفادته، لكنه قال إن علاقته بالتجنيد بدأت قبل ذلك بسنوات. وبحسب روايته، كان عمره يقارب الثالثة عشرة عندما بدأ دخوله في هذا المسار. لم يكن صهيب قد حصل على تعليم منتظم. قال إنه درس حتى الصف الثاني الابتدائي تقريباً، وتعلم شيئاً من القراءة والكتابة، كما حفظ أجزاء من القرآن، لكنه لم يواصل تعليمه. ويقول صهيب إن والده هو من أخذه من عند والدته وذهب به إلى التجنيد، وبحسب إفادته، كان والده مرتبطاً بجماعة الحوثي، واصطحبه إلى معسكر يقع في نطاق مديرية صلو. وعندما سُئل عما إذا كان قد ذهب بإرادته أو تعرض للضغط، قال إن والده ضغط عليه للذهاب. انتقل صهيب بعد ذلك إلى المعسكر، ويقول إن التدريب الذي خضع له استمر نحو خمسة وخمسين يوماً. وذكر أن قائد المعسكر كان شخصاً يُعرف باسم «أبو جبريل»، فيما كان مسؤول التدريب يُعرف باسم «الكرار». لم يكن صهيب الطفل الوحيد الموجود في المعسكر. بحسب إفادته، كان هناك عدد كبير من الأطفال، وقدّر عددهم بنحو مائة طفل. كان بعضهم في عمره، فيما كان آخرون أكبر منه بقليل. ويقول إنهم كانوا يتلقون تدريبات بدنية وعسكرية، ويتعلمون استخدام السلاح والرمية والتعامل مع البنادق. إلى جانب ذلك، تحدث صهيب عن دروس وتوجيهات فكرية كانت تقدم لهم داخل المعسكر. وبحسب إفادته، كان الخطاب يتناول «العدو الأمريكي والسعودي»، إضافة إلى الحديث عن الجهاد والحرب. وبعد انتهاء فترة التدريب، عاد صهيب في مرحلة ما إلى منطقته. ثم جرى نقله مع آخرين إلى مواقع عسكرية. ويقول إن نحو عشرين شخصاً من أبناء منطقته كانوا ضمن المجموعة التي تحركت، وكان بينهم صغار في السن. نُقل صهيب بعد ذلك إلى جبهة في مديرية صلو. ويقول إن ما قيل لهم في البداية كان أنهم سيعملون في نقاط أو مواقع خلفية. لكنهم، بحسب إفادته، نُقلوا لاحقاً باتجاه المواقع الأمامية. هناك حمل صهيب السلاح وأصبح موجوداً داخل موقع عسكري قريب من خطوط القتال.

وفي وقت لاحق، حاول مغادرة الموقع. تشير إفادته إلى أنه خرج من المنطقة العسكرية وسلك طريقًا باتجاه المديرية، قبل أن يقع في قبضة الطرف الآخر بعد سلسلة من التحركات بقيت بعض تفاصيلها غير واضحة في الاستمارة. قال صهيب إنه لم يُصب خلال تلك الأحداث. لكنه تحدث عن تعرضه لمعاملة قاسية خلال مرحلة من مراحل احتجازه. وبحسب إفادته، تعرض للضرب بصورة شديدة، وقال إن الأمر وصل إلى مرحلة شعر فيها بأن حياته أصبحت مهددة. كما تحدث عن ظروف الاحتجاز، وقال إن الغذاء لم يكن كافيًا، وإن الرعاية والدواء كانا محدودين أو غير متوفرين بالشكل المطلوب. وبعد ذلك ظل صهيب قادرًا على التواصل مع والده. لكن عندما سُئل عن يريد العودة إليه، قال إنه يريد العودة إلى والدته. وأبدى تحفظًا تجاه العودة إلى والده. وبحسب إفادته، كان السبب مرتبطًا بما حدث معه سابقًا، حين أخذه والده إلى التجنيد. وعندما سُئل عما إذا كان يفكر في العودة للقتال مع الحوثيين، أجاب: «لا».

بدأت قصة صهيب، بحسب شهادته، في سن مبكرة. توقف تعليمه عند الصف الثاني الابتدائي تقريبًا، ثم أخذه والده إلى التجنيد، وانتقل إلى معسكر قضى فيه نحو خمسة وخمسين يومًا، وسط عدد كبير من الأطفال. تلقى تدريبًا على استخدام السلاح والرمية، إلى جانب دروس وتوجيهات مرتبطة بالحرب. ثم نُقل إلى مواقع عسكرية، ووصل إلى مواقع أمامية في جبهة صلو. وبعد خروجه، قال إنه تعرض للضرب وظروف احتجاز صعبة. وعندما سُئل عما يريده بعد كل ذلك، اختار العودة إلى والدته. أما العودة إلى القتال، فكانت إجابته عنها واضحة: «لا».

محمد: من الدورة الصيفية إلى جبهة القتال

كان محمد، الذي قال إن عمره لم يتجاوز السادسة عشرة، يعيش مع أسرته ويدرس قبل أن يبدأ مسار استقطابه وتجنيد. بحسب المقابلة التي أجراها راصد منظمة سام، لم يبدأ ارتباط محمد بالجبهة داخل معسكر عسكري، بل من خلال دروس ودورات كانت تُقدم للأطفال تحت عناوين دينية وثقافية. ويقول إن شخصًا يُعرف باسم «أبو قاسم» تولى التواصل معه واستقطابه. كما يظهر في الإفادة اسم شخص آخر يُحتمل أنه «أبو عبدالله»، لكن طبيعة دوره في عملية التجنيد لم تتضح بصورة كافية وتحتاج إلى التحقق. بحسب إفادة محمد، كان الخطاب الذي يُقدم له ولغيره من الأطفال يتحدث عن "الدفاع عن الوطن" ومواجهة "العدوان". كما ارتبط الاستقطاب بحافز مالي. وتشير الاستمارة إلى مبلغ يقدر بنحو عشرين ألف ريال، من دون أن يتضح بصورة قاطعة ما إذا كان المبلغ يُدفع لمحمد بوصفه راتبًا أم قُدم باعتباره مساعدة لأسرته. انتقل محمد بعد ذلك إلى معسكر للتدريب، هناك وجد أطفالًا آخرين قريبين من عمره.

وخلال وجوده في المعسكر، تلقى تدريبات على استخدام السلاح والحركة والانتشار. كما تلقى محاضرات دينية وفكرية وسياسية مرتبطة بالحرب، وكان الخطاب المقدم للمجندين يصور المشاركة في القتال باعتبارها واجبًا دينيًا ووطنيًا. بعد انتهاء التدريب، نُقل محمد مع مجموعة من المجندين إلى إحدى الجبهات، وتشير إفادته إلى أن الجبهة يُرجح أنها كانت في منطقة صرواح بمحافظة مأرب، غير أن اسم الجبهة يحتاج إلى تأكيد قبل اعتماد هذه المعلومة بصورة نهائية. وقبل وصولهم إلى المواقع، تلقوا تعليمات بشأن المهام التي سيقومون بها. ثم وُزّع محمد ومن كانوا معه على مواقع ومنازل عسكرية، وتولى مهام مرتبطة بالحراسة أو القتال. كان محمد في ذلك الوقت لا يزال طفلًا لم يتجاوز السادسة عشرة، بحسب إفادته. وكان قبل ذلك يعيش مع أسرته ويدرس. وخلال فترة قصيرة، انتقل من الدروس والدورات إلى التدريب على السلاح، ثم إلى موقع عسكري في إحدى الجبهات.

انتهى وجود محمد في الجبهة بعد تعرض الموقع الذي كان فيه للهجوم. وتشير المقابلة إلى أنه خرج من الجبهة أو وقع في الأسر عقب المواجهات. كما تتضمن الإفادة إشارة إلى تعرضه لإصابة يُحتمل أنها كانت في ساقه أو قدمه. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أنه تلقى العلاج بعد ذلك، لكن طبيعة الإصابة ومكان العلاج ومدته لم تتضح بصورة كافية في الاستمارة وتحتاج إلى استكمال التوثيق. تُظهر إفادة محمد أن مسار تجنيده مر بعدة مراحل. بدأ بدروس ودورات دينية وثقافية. ثم تواصل معه شخص يُعرف باسم "أبو قاسم". وتلقى خطابًا يتحدث عن "الدفاع عن الوطن" و"العدوان"، إلى جانب مبلغ مالي قُدّر بنحو عشرين ألف ريال. بعد ذلك انتقل إلى معسكر، وتلقى تدريبًا على السلاح والحركة والانتشار، إلى جانب محاضرات دينية وسياسية مرتبطة بالحرب. ثم نُقل إلى جبهة يُرجح أنها في صرواح، وُضع في موقع عسكري للحراسة أو القتال.

وانتهى وجوده هناك بعد تعرض الموقع للهجوم، مع وجود إشارة في إفادته إلى إصابته وخروجه من الجبهة أو وقوعه في الأسر. وبحسب ما وثقه راصد منظمة سام، فإن الجهة التي استقطبت محمد ودبرته ونقلته إلى الجبهة كانت جماعة الحوثي. ولا يقتصر ما ورد في إفادته على الإكراه المباشر، بل يتضمن استخدام الدروس والتلقين والخطاب الديني والوطني والحوافز المالية في استقطاب طفل وإدخاله تدريجيًا في بيئة عسكرية، قبل نقله إلى جبهة القتال.

ناصر: من مقاعد الدراسة إلى معسكر في ذمار

كان ناصر سالم عبدالله محمد سيف، بحسب الاسم المدون في استمارة المقابلة والذي يحتاج إلى مراجعة نهائية، لا يزال في سن الدراسة عندما انتقل إلى صفوف جماعة الحوثي. وتشير إفادته إلى أنه كان يدرس قبل تجنيده. يقول ناصر إن أشخاصًا تواصلوا معه وأقنعوه بالذهاب. وعندما سُئل عما إذا كان قد تعرض لتهديد أو إكراه مباشر، قال إنه لم يتعرض لذلك، وإنه ذهب برغبته. كما أفاد، بحسب ما أمكن قراءته من الاستمارة، بأن أسرته لم تحصل على أموال أو مساعدات مقابل ذهابه. بعد ذلك، نُقل ناصر إلى محافظة ذمار. هناك أُدخل إلى معسكر قال إنه لا يعرف اسمه ولا موقعه الدقيق. أمضى في المعسكر نحو خمسة وعشرين يومًا. وخلال هذه المدة، تلقى تدريبًا عسكريًا إلى جانب محاضرات ودروس دينية وثقافية. ويقول إنه تدرب على استخدام السلاح وفكه وتركيبه، إضافة إلى تدريبات قتالية أخرى. كما أشار إلى أن المدربين كانوا يطلبون منهم ترديد شعارات الجماعة. لم يكن ناصر الطفل الوحيد الموجود في المعسكر. بحسب إفادته، كان هناك أطفال آخرون يتدربون معه، لكن عددهم وأعمارهم لم يتضد بصورة دقيقة في الاستمارة. وتضمنت إفادته بعض التفاصيل عن الظروف المعيشية داخل المعسكر. ذكر أن الطعام الذي كان يقدم لهم شمل الفاصوليا والبطاط وبعض الوجبات البسيطة. ولم يظهر في الإفادة، بالقدر الذي أمكن قراءته، تأكيد واضح على إعطاء الأطفال حبوبًا أو مواد مخدرة أثناء التدريب أو قبل نقلهم إلى الجبهة. بعد انتهاء الدورة، نُقل ناصر مع مجموعة من الأطفال والمقاتلين من ذمار إلى منطقة أخرى. ثم نُقلوا إلى إحدى جبهات القتال، وتظهر في الاستمارة إشارة إلى محافظة البيضاء ضمن مسار نقله، لكن نقطة الانطلاق الأخيرة واسم الجبهة التي وصل إليها يحتاجان إلى التحقق. ويقول ناصر إن المجموعة نُقلت بواسطة مركبة عسكرية. وخلال عملية التعبئة، قيل لهم إنهم ذاهبون للدفاع عن الوطن ومواجهة من كان القائمون على التعبئة يصفونهم بـ«الدواعش والمرترقة».

عند وصولهم إلى الجبهة، جرى توزيع ناصر ومن كانوا معه على المواقع العسكرية. وبحسب إفادته، كُلف بالحراسة أو بالمشاركة في القتال. كان قبل ذلك طالبًا يعيش حياة مدنية. وخلال فترة قصيرة، انتقل إلى معسكر في محافظة ذمار، وتلقى تدريبًا على السلاح، ثم نُقل إلى موقع عسكري في إحدى الجبهات. انتهت تجربته عندما تعرض الموقع الذي كان فيه للهجوم. وقال ناصر، وفق العبارة التي أمكن قراءتها من الإفادة: «هجموا علينا وأخذونا أسرى». وقع في الأسر مع آخرين. وقال إنه لم يُصب أثناء الهجوم أو خلال وقوعه في الأسر، ولذلك لم يتلقَّ علاجًا طبيًا بسبب إصابة. أما الجهة التي أسرته، ومدة بقاءه في الأسر، وطبيعة المعاملة التي تعرض لها، وكيفية خروجه أو الإفراج عنه، فلم تظهر بصورة واضحة في الاستمارة وتحتاج إلى مقابلة استكمالية. تُظهر إفادة ناصر مسارًا بدأ بالتواصل معه وإقناعه بالذهاب، ثم نقله إلى معسكر في محافظة ذمار، حيث أمضى نحو خمسة وعشرين يومًا في التدريب. تلقى هناك تدريبًا على استخدام السلاح وفكه وتركيبه، إلى جانب محاضرات دينية وثقافية وترديد شعارات الجماعة. ثم نُقل مع آخرين إلى إحدى الجبهات، ووُزع على موقع عسكري للحراسة أو القتال. وانتهى وجوده في الجبهة بعد تعرض الموقع للهجوم ووقوعه في الأسر.



لم يعد هناك مكان آمن

تقرير يوثق مقتل المدنيين وتوحيدهم ونهب ممتلكاتهم خلال تصعيد جماعة الحوثي القتال في محافظة تعز وساحلها